

۸۵،۴۶۲۲  
مکتب دارفوق

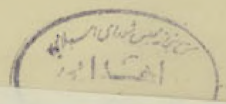
۱۵۸-۱۸  
۱۶۳



کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب شرح مؤلف در شرح سراسر (مجموعه)	
مؤلف	میر سید شریف
مترجم	
شماره قفسه	۲۶۷
شماره کتاب	۲۱-۷۵
بنگاه ملی	

۱۳۴۲  
برکت از سریت

۳۶۷  
۲۱۰۷۵۱



کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	شرح فرائض
مؤلف	میرزا سید شریف کرگانی
موضوع	
شماره اختصاصی	(۳۶۷) از کتب اهدائی بکرم زاده
شماره ثبت کتاب	۲۱۰۷۵۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	شرح فرائض و شرح سراجیه (مکمل)
مؤلف	میرزا سید شریف
مترجم	
شماره قفسه	۳۶۷
شماره ثبت کتاب	۲۱۰۷۵۱

۱  
۱  
۸  
۸  
۳  
۵  
۵  
۸  
۷  
۵  
۱  
۱۱  
۸۱  
۸۱  
۳۱  
۵۱  
۵۱  
۸۱  
۷۱  
۵۱  
۸  
۸۸  
۸۸  
۳۸  
۵۸  
۵۸  
۸۸



۱  
۲  
۳  
۴  
۵  
۶  
۷  
۸  
۹  
۱۰  
۱۱  
۱۲  
۱۳  
۱۴  
۱۵  
۱۶  
۱۷  
۱۸  
۱۹  
۲۰  
۲۱  
۲۲  
۲۳  
۲۴  
۲۵  
۲۶  
۲۷  
۲۸  
۲۹  
۳۰  
۳۱  
۳۲  
۳۳  
۳۴  
۳۵  
۳۶  
۳۷  
۳۸  
۳۹  
۴۰  
۴۱  
۴۲  
۴۳  
۴۴  
۴۵  
۴۶  
۴۷  
۴۸  
۴۹  
۵۰  
۵۱  
۵۲  
۵۳  
۵۴  
۵۵  
۵۶  
۵۷  
۵۸  
۵۹  
۶۰  
۶۱  
۶۲  
۶۳  
۶۴  
۶۵  
۶۶  
۶۷  
۶۸  
۶۹  
۷۰  
۷۱  
۷۲  
۷۳  
۷۴  
۷۵  
۷۶  
۷۷  
۷۸  
۷۹  
۸۰  
۸۱  
۸۲  
۸۳  
۸۴  
۸۵  
۸۶  
۸۷  
۸۸  
۸۹  
۹۰  
۹۱  
۹۲  
۹۳  
۹۴  
۹۵  
۹۶  
۹۷  
۹۸  
۹۹  
۱۰۰

۳۶۷  
۳۶۸  
۳۶۹  
۳۷۰  
۳۷۱  
۳۷۲  
۳۷۳  
۳۷۴  
۳۷۵  
۳۷۶  
۳۷۷  
۳۷۸  
۳۷۹  
۳۸۰  
۳۸۱  
۳۸۲  
۳۸۳  
۳۸۴  
۳۸۵  
۳۸۶  
۳۸۷  
۳۸۸  
۳۸۹  
۳۹۰  
۳۹۱  
۳۹۲  
۳۹۳  
۳۹۴  
۳۹۵  
۳۹۶  
۳۹۷  
۳۹۸  
۳۹۹  
۴۰۰





فرانژیستی

المشروط بمدرسیه فیو الله

دیمه طوقه قضایند، ترغالی قریبی  
حسن افندی بن عثمان، بوکتانی  
وقف ایلدی طلبه المرضات الله تعالی  
لا بیع ولا بستر ۱۷۵۹

۱۷۵۹  
۱۷۵۹  
۱۷۵۹



سازمان اسناد و کتابخانه ملی  
کتابخانه ملی  
مکتب کرم زاده  
۱۳۷۷

—



اذ في الموطأ اولى وقال بعض قدامنا  
 كفن الرجل ما يليه في الجمع والاعیاد والمرأة  
 بما تلبه في زيادة ابويها وكان الحسن البصري  
 يقول يعتبر الكفن بما يلي في اكثر الاوقات  
 الفقيه ابو جعفر وقال ايضا اذا كان عليه دين  
 مستغرق فللغرماء ان يمنعوا الورثة من تكفينه  
 بما ذكر من العدد وهو كفن السنة بل يكفن بكفن  
 الكفاية وهو للرجل ثوبان جديان او غيلا  
 والمرأة ثلثة وتملك في ذلك بما ذكر الحنفية  
 من ان المديون اذا كان له ثياب حسنة يمكنه الا  
 بما دونها باعها القاضي وقضوا المديون واشترى  
 بالباقي ثوبا يكفيه واذا لم يكن للميت تركه فكفه  
 على من وجبت عليه نفقته في حال حيوة وقال  
 ابو يوسف كفن المرأة على زوجها مطلقا خلا  
 للمحمد فان الزوجية قد انتطعت بالموت وقال  
 البصير النهيد وقاضي خان الفتوى على قول ابى  
 يوسف واذا لم يكن له من يجب عليه نفقته او كان

هو

فانه يبرأ بوجهه لان حق الرجوع انما يتحقق اذا لم يتحقق به حق لازم اما اذا تعلق به كما اذا كان المشتري الرقيق المبيع  
 اورثته او استولى اذ حق المبيع على غيره لم يثبت لحن الرجوع ولو نجح المكاتب  
 وعاد الى الرق او هلك الرهن او برئ من الجناية لم يرجع لرد المال بل

هو ايضا فقير فكفه على بيت المال واعلم ان  
 الايتاء بالكفن ليس مطلقا كما ينص به عبارة الكفاية  
 بل كل حق للغير يتعلق بعين من التركة فانه مقدور على  
 تكفينه كالدين المتعلق بالمرهون اذا لم يكن للميت  
 شيء سواه فيقضى منه دينه او لا وكذا الزوج خاتمة  
 العبد الذي جنى في حيوة مولاه ولا مال له غير  
 وكذا الحال في المبيع المتخون بالميت اذا مات المشتري  
 عاجزا عن ادائه وكذا في العبد المأذون اذا لحقه  
 الديون ثم مات المولى وليس له مال سواه وكذا في الدار  
 المتأجرة فانه اذا اعطى الأجرة او لا ثم مات لا أجر  
 صارت الدار رهنا بالاجرة هكذا ذكره الامام  
 رضا لدين في نظم فرائضه وانما قدمت هذه الحقوق  
 على التكفين لتعلقها بالمال قبل صيرورة تركه  
 فمقتضى ديونه من جميع ما يملك من ماله اي في سبيل  
 بقضاء ديونه من جميع ماله الباقي بعد التخصيص  
 وهذا هو الثاني من الاربعة وانما كان قضاء الدين  
 مؤخرا عن الكفن لانه لما به بعد وفاته فيعتبر بلباسه

في كل حق للغير يتعلق بعين من التركة فانه مقدور على تكفينه كالدين المتعلق بالمرهون اذا لم يكن للميت شيء سواه فيقضى منه دينه او لا وكذا الزوج خاتمة العبد الذي جنى في حيوة مولاه ولا مال له غير وكذا الحال في المبيع المتخون بالميت اذا مات المشتري عاجزا عن ادائه وكذا في العبد المأذون اذا لحقه الديون ثم مات المولى وليس له مال سواه وكذا في الدار المتأجرة فانه اذا اعطى الأجرة او لا ثم مات لا أجر صارت الدار رهنا بالاجرة هكذا ذكره الامام رضا لدين في نظم فرائضه وانما قدمت هذه الحقوق على التكفين لتعلقها بالمال قبل صيرورة تركه فمقتضى ديونه من جميع ما يملك من ماله اي في سبيل بقضاء ديونه من جميع ماله الباقي بعد التخصيص وهذا هو الثاني من الاربعة وانما كان قضاء الدين مؤخرا عن الكفن لانه لما به بعد وفاته فيعتبر بلباسه



في حيوته الاوى انه مقدم على دينه اذ لا يباع  
ما على المديون من ثيابه مع قدرته على الكسب <sup>مقدم</sup>  
على الوصية وان قدم ذكرها عليه في نظر القرآن  
لما روى عن علي رضي الله عنه انه قال رايت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بدأ بالدين قبل الوصية في النكحة  
في تقديمها انها ثبته الميراث في كونها مأخوذة بلا  
عوض فيشترى اخراجها على الورثة فكانت لذلك مظنة  
للتفريط فيها بخلاف الديون فان نفوسهم مطمئنة  
الى اداها فقدم ذكرها هنا على اداها معه ونسبها  
على انها مثله في وجوب الاداء والمارة اليه  
ولذلك جئ بينهما بكلمة التوية وايضا اذ انشأ  
الوصية بالتبرع وليس في الزكاة وفاء بالكل <sup>فقد</sup>  
عليها طاهر لان قضاء الديون فرض عليه بحجر  
على اداها في حال حيوته والوصية المذكورة  
تطوع ولا نك ان الفرض اقوى وان كانت فرض  
من فرض الله تعالى فان كانت بما سوى الزكاة كالصوم  
والصلوة وحجة الاسلام والتزود والكفارة

فدين العباد مقدم على هذه الوصية ايضا وان  
استويا في الفرضية لانه مجبر على اداء الدين بالحجر  
ولا يجبر به على ادا شيء من تلك الفروض فالدين  
اقوى وان كانت بالزكاة التي تساوي الدين في  
الاجبار بالحجر على الاداء فالدين المذكور اقوى  
لان القاضى اذا وجد من مال المديون مبلغا  
الدين يأخذه بلا رضاه ويدفعه الى صاحبه  
وليس له ذلك في الزكاة وان ظفر بجنهها وايضا  
اذا اجتمع حق الله وحق العباد في عين وقد ضا  
عن الوفاء بما يقدم حق العباد لاحتياجهم مع  
استغناء الله وكرمه وتفضيل المقام ان  
الدين اذا كان للعباد فالباقي بعد تحصيل الملت  
ان وفي به فذاك وان لم يبق فان كان الغريم  
واحدا يعطى له الباقي وما بقي له على الملت ان  
شاء عفاه وان شاء تركه الى دار الجزاء وان كان  
متعددا فان كان الكل دين الحق اعني ما كان  
ثابتا بالبيعة او بالقران في زمان صحته او كان



الكل دين المرض اعني ما كان ثابتا باقراره في مرضه  
 فانه يصرف الباقي اليهم على حسب مقادير دينهم  
 وان اجتمع الدينان معا تقدم دين الصحة  
 لكونه اقوى الا يروى انه محجور في مرض موته  
 عن التبوع بما زاد على الثلث ففي اقراره نوع  
 ضعف واما اذا اقر في مرضه بدين علم بثبوته  
 بطريق المعاينة كما يجب بدلا عن مال ملكه او  
 استهلكه كان ذلك بالحقيقة من دين الصحة  
 اذ قد علم وجوبه بغير اقراره فلذلك ساوى في الحكم  
 وان كان الدين من حقوق الله تعالى كما سبق من  
 الفروض فان اوصى به الميت وجب عندنا  
 تنفيذ من ثلث ماله الباقي بعد دين العباد  
 وان لم يوصه لم يجب ثم نقول اذ افاضة  
 صلوات واوصى ان يطعم عنه فعلى الورثة  
 ان يطعموا عنه من الثلث لكل صلوة نصف صاع  
 من بركنا للورث عند ابي حنيفة رحمه الله اذ  
 مددوا عنه ان الورثة فريضة فان فاته فانه <sup>مضا</sup>

مرض

لمرض او سفر وتمكن من قضاءه بعد صحته او اقامته  
 ولم يقض حق مات واوصى بالطعام فعلى الورثة  
 ان يطعموا من الثلث لكل يوم نصف صاع من ثمن  
 لما روى من انه عليه السلام لما سئل عن ذلك قال  
 عليه السلام ان مات قبل ان يطبق الصوم فلا يطعم  
 عليه وان اطاقه ولم يصم فليقتض عنه يعفى  
 يدل عليه حديث ابن عمر موقفا ومرفوعا لا يصوم  
 احد عن احد ولا يصلي احد عن احد فوجب  
 الحمل على الاطعام لان الفدية تقوم مقام  
 الصوم في حق الشيخ الفاني فكذا في حقه لاشراكه  
 في وقوع اليأس عن اداء الصوم وان كان الدين  
 الزكوة واوصى بها يجب اداؤها عن ثلث ماله  
 وان كان الحج واوصى به يؤدى من الثلث ايضا  
 ولو حج الوارث عنه بلا وصية حجى من الله  
 تعالى قوله ثم تنفذ وصاياهم هذا هو ثلث  
 الاربعة اي يبدأ بتنفيذ وصيته من ثلث ما  
 بعد الدين لان ثلث المال لان ما تقدم

انه كان الدين الحج والعمرة والصدقة والوصية  
 لا ينفذ من ثلث ماله الباقي بعد دين العباد  
 فان كان الدين من حقوق الله تعالى كما سبق من  
 الفروض فان اوصى به الميت وجب عندنا  
 تنفيذ من ثلث ماله الباقي بعد دين العباد  
 وان لم يوصه لم يجب ثم نقول اذ افاضة  
 صلوات واوصى ان يطعم عنه فعلى الورثة  
 ان يطعموا عنه من الثلث لكل صلوة نصف صاع  
 من بركنا للورث عند ابي حنيفة رحمه الله اذ  
 مددوا عنه ان الورثة فريضة فان فاته فانه مضا







منه  
عنده  
البريد

لأن النجس جعل الله لك والب  
جعل العبد وجعل الله معافى  
وإلى بالتقديس شيخ زاده

الحقوق الفرائض باهلها فاما بقية الفرائض فلا  
 رجل ذكر وايضا فاما قدرت لهم تلك السهام  
 بلا فرض لغيرهم ليأخذوها من التركة ابتداء  
 فان بقي شيء يأخذ غيرهم وايضا تقديم العصبه  
 بوجوب حرمان اصحاب الفرائض وهو باطل قطعا  
 فيبدأ بالعصبات من جهة النكاح فان العصبه  
 النسبيه اقوى من السبيه يرشد الى ذلك ان  
 اصحاب الفروض النسبيه رد عليهم دون اصحاب  
 الفروض السبيه اعفا الزوجين والعصبه مطلقا  
 كل من يأخذ من التركة ما بقية الفرائض اي جنسها  
 وعند الافراد اي افراده عن غير في الوراثه يخرج  
 جميع المال بجهة واحدة فلا يرد ان اصحاب  
 الفروض اذا اخلا عن العصبه فقد يخرج جميع المال  
 لان احقاقه لبعضه بالفرضيه وللبنات بالو  
 واعترض بان الاخوات عصبات مع البنات  
 ولا يخرج جميع المال عند الافراد بجهة واحدة  
 فلا يكون التعريف جامعاً واجيب بان المراد

والله اعلم بالصواب

الزمن

جمله الی

بالعصبه

 $\wedge$ 

بالعصبة ههنا من هو عصبة بنفسه فلا يتناول  
من هو عصبة مع غيره أو غير بل لها بالحقيقة من  
أصحاب الفرائض كما ستقف عليه ويخبره أنه إذا  
خص التعريف به كان المفهوم من كلامه تقديمه  
على العصبة البينة مع أن التقديم عليها ليس  
مختصاً به بل يشاركه فيه أخواه فيبدأ بالعصبة  
من جهة السبب وهو مولى العتاقة أي الحق  
مذكراً كان أو مؤنثاً فإن من اعتق عبداً أو أمة  
كان الولاء له ويرثه به ويسمى ذلك ولأول  
العتاقة والنوع فرعصبة أي يبدأ عند عدم  
مولى العتاقة بعصبة الذكور ولا بد هنا  
من قيد الذكور لما يأتي من قوله عليه السلام  
ليس للنساء من الولاء إلا ما اعتق الحديث  
فإذا ذى أي يبدأ بعد العصب البينة بالذى  
ذو الفروض النسبية لبقاء قرابته بعد أخذ  
فرائضهم دون ذوى الفروض البينية لانه  
لا ردة على الزوجين كما مراد لأقربة لها بعد أخذ

فوليه عصبة ثم عصبة الضمة المحرورة  
العقاة وارفع بالعطف على الولي  
ولا يجوز ان يكون من ان يكون المرفوع  
عنه لانه من جهة الب  
مولى العقاة عصبة من جهة الب  
وان يكون العصبة من جهة  
مقصود اعلى مولى العقاة  
والكل ممنوع منها بغير

أم العقب السبيحة  
 تكون برد الباتي من الفوضى  
 على اصحاب الفوضى  
 السبيحة  
 قد تم  
 مؤ

لئے عدم مائتدیم ذکر میں العصابت پر والیاتی  
مما اصحاب الذی اصابہ



هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
ان المولى هو الذي لا ريب فيه  
ان المولى هو الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
ان المولى هو الذي لا ريب فيه  
ان المولى هو الذي لا ريب فيه

فروضها بقدر حقوقهم اي يعتبر في هويته  
مقادير الهام بعضها الى بعض ويرد الباقي  
عليهم بحسبها فذوي الارحام اي يبدأ عند  
عدم الرد لا يتنازع ذوي الفروض النسبة بنحو  
الارحام وهم الذين لهم قرابة وليسوا بعصبه  
ولا ذوي سهم وانما اخوان الرد لان احصاء  
الفرائض النسبة اقرب الى الميت وعلى درجة  
منهم فمولى المولاة اي عند عدم هوالا المذكور  
يبدأ في جميع الميراث بمولى المولاة ان لم يوجد  
احدا لزوجين وان وجد يبدأ به ايضا  
لكن في الباقي من فرضه كما ذكر في الفرائض  
العثمانية وصورة مولى المولاة شخص مجهول  
النسب قال لاخوانت مولايتي زني اذا مت  
وتعقل عني اذ اجنيت وقال لاخوتي بيعت  
هذا العقد وبصير القاتل وارنا عاقلا ودينه  
ايضا مولى المولاة واذا كان الاخير مجهولا النسب  
وقال للاولاد مثل ذلك وقبله ورث كل منهما

النسب  
بنيته  
مجهول

صاحبه وعقل عنه وللمجهول ان يرجع عن عقد  
المولاة ما لم يعقل عنه مولاة وكان ابراهيم  
الخصي يقول اذا سلم الرجل على يدي رجل ف  
والا لا يقع قال نعم الا انه الرخق ليس الاسلام  
على يديه شرط في صحة عقد المولاة وانما ذكره  
فيه على سبيل العادة وكان الشعبي يقول لا ولا  
الا ولا العنافة وبه اخذنا الشافعي رحمه الله  
وهو مذهب زيد بن ثابت وما ذهبنا اليه  
مذهب عمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم وانما  
أخوه مولى المولاة عن ذوي الارحام لقرايتهم  
في الميراث بالنسبة على الغير بحيث لم يثبت نسب  
باقران من ذلك الغير اذ امان لمقر على اقران يعني  
ان هذا المقر له موخر في الارث عن مولى المولاة  
ونقد على الموصي له بجميع المال واعتبر فيه يود  
ثلاثة الاول ان يكون الاقران بنين من المقر  
متصفين لاقران بنين على الغير كما اذا اقر لمجهول  
النسب بانه اخوه فانه يضمن اقران على ابيه بانه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
ان المولى هو الذي لا ريب فيه  
ان المولى هو الذي لا ريب فيه



هذا هو الوجه الثاني في بيان ان النسيب لا يثبت بالنسب الا في احوال مخصوصة

انه الثاني ان يكون ذلك الاقرار بحيث لا يثبت فيه من ذلك الغير كما اذا لم يصدق به ابن في هذا الثالث ان يثبت المقر على اقران وفائدة القبول ظاهرة اما الاول فلان اقران المجهول نسيبه منه اذ الم تضمن تحمیل نسيبه على غير واشتمل على شرائط صحة لوجب ثبوت نسيبه منه واندر وجه فاما ذكره من الورثة النسيبه كان مقر له بانه ابنه واما الثاني فلا ان اصدقته في ذلك النسيب يثبت باقران على هذا الوجه نسيبه من ابيه ايضا وكان المجهول انما للمقر وكذا الحال اذا اقر بانه عمه وصديق له جده فانه يكون عماله مندرجا فيما مضى ذكره واما الثالث فلا ان اذ ارجح المقر عن ذلك لا افراد لا قطعاً فلا يثبت به الارث اصلاً واذا ايجفت هذه الصفات في المقر له صار عندنا وارثاً في المرتبة المذكورة وذلك لان المقر في هذه الصور كان متحيزاً بشيئين النسيب والتحقاق المال بالارث لكن اقران بالنسيب باطل لانه تحمیل نسيبه على غير والاقرار على الغير

دعوى

وانما تقدم الوصل على بيت المال اذ الوصل لما زاد على البيت من المال والبيت بيت المال يستعمل على قدر الحاجة

دعوى فلا تجمع ويحق اقران بالمال صحيحاً لانه لا يعود الى غير اذ الم يكن له وارث مع وفاء الموصوله بجميع المال اي اذا اعدم من تقدم ذكره يبدأ بمن اوصوله بجميع المال فيكمل له وصيته لان منعه عما زاد على الثلث كان لاجل الورثة فاذا لم يوجد منهم احد فله عندنا ما عين له كلاً وانما اخرج عن المقر له بناء على ان له نوع قرابة بخلاف الموصوله فريبت المال اي اذا لم يوجد احد من المذكورين فوضع الزكاة في بيت المال على انما مال ضائع وصارت لجميع المسلمين فتوضع هناك وليس ذلك بطريق الارث بناء على انه اخوته الا يرى ان الذبح اذ الم يكن له وارث يوضع ماله في بيت المال ولا ميراث للمسلم الكافر ويشهد له ايضا انه يتولى بين الذكر والانثى من المسلمين في العطية من ذلك المال ولا توبة بينهما في الميراث وعندنا الثاني ان بيت المال ان كان منتظاً يقدم على ذوي الارحام

ان يعرف من لا يملكه من بيت المال

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان النسيب لا يثبت بالنسب الا في احوال مخصوصة



والدة وان لم ينظر ذرة او لا على ذوى الزوج  
 النية بنسبة فرائضهم لم يصرف الى ذوى الاجام  
 ولا ميراث عندهم اصلا لمولى الموالاة ولا للميراث  
 بالنسبة على الغير ولا للموصى له بجميع المال كانهما  
 عليه **فصل** المانع من الارث اربعة  
 الاول الوقف واقرا اي كائنا كان كالنقار او  
 ناقصا كالمكاتب والمدبر وأم الولد وذلك  
 لان الوقف مطلقا لا يملك المال باو اسباب  
 الملك فلا يملكه ايضا بالارث ولأن جميع ما  
 بيع من مال فهو له لا يورثه ورثته من اقرانه  
 لو وقع الملك ليد فيكون توريثا لا ينفق ولا  
 وأنه باطل اجماعا ومعنى البعض عند ابو حنيفة  
 رحمه الله بمنزلة المملوك ما يبيع عليه درهم في كمال  
 رقبته فلا يرث ولا يحجب احد عن ميراثه عند  
 هو حريته ويحبب والسلة مبنية على ان  
 الغني يخرج عنده خلافا لهما والثاني القتل  
 الذي يتعلق به وجوب القصاص والكفارة

لما ذكرنا في الارث ان الميراث  
 جهة الميراث وان كان مكاتب  
 ورثته عند الميراث كالمكاتب  
 ولم يورثه والمدبر والمكاتب  
 الذي يبيع نفسه  
 يبيع الارث

لما القتل الذي يتعلق به وجوب القصاص فهو  
 القتل عمدا وذلك بان يتعمد ضربه ببلع او  
 ما يجري مجراه في تفريق الاجزاء كالحذاء من الخشب  
 او الحجر وموجبه الاثر والقصاص ولا كفارة  
 فيه وعمداني يوسف ومحمد اذا تعمدوا قتل  
 غاليا وان لم يكن عمدا كالحجر عظيم فهو ايضا عمد  
 وأما القتل الذي يتعلق به وجوب الكفارة  
 فهو اما شبه عمد كان يتعمد ضربه بما لا يقتله  
 غاليا وموجبه على القولين معا الذية على  
 العاقلة والائمة والكفارة ولا قود فيه وأما  
 خطأ كان دمي الى صيد فاصاب انسانا او قتله  
 في الزور عليه فقتله او وطنته دابته وهو  
 ركبها او سقط من سطح عليه او سقط حجر من بين  
 فمات وموجبه الكفارة والذية على العاقلة  
 ولا اثر فيه فعندنا يحرم القاتل عن الميراث  
 في هذه الصور كلها اذ لم يكن القتل محورا وأما  
 اذا قتل مؤثرا قصاصا او حدا او دفعاعا

فان قتل المكاتب لا ياتر القتل  
 وهو حريمه وعدا حتى يجب بالقصاص  
 مكاتب المكاتب لا كان مسددا ولا ضار  
 لم يكن احدا من المكاتب الا وهو مكاتب  
 كما لا بد من ذلك فان لم يكن مكاتب  
 وكان مكاتب  
 مكاتب



منه فلو كان له ملكه لم يملكه  
منه فلو كان له ملكه لم يملكه

فلا يحرم أصلاً وكذا إذا قتل العادل مؤثماً  
المباغى ولو عكس خلاف أبي يوسف وإذا كان  
القتل باللبس دون المباشرة كما في البراءة  
وأضغ المحرم في غير ملكه فيه اليد على العاقلة  
والأصا ص فيه ولا كفارة وكذا الحال إذا كان  
القاتل صبياً أو مجنوناً فلا حرمان عندنا بالقتل  
في هذه الصور أيضاً فإن قلت ليس إذا قتل الآب  
ابنه عمداً لا يثبت به قصاص ولا كفارة أيضاً  
مع أنه محرور أيضاً قلت هو موجب في أصله  
القصاص إلا أنه سقط بقوله عليه السلام لا قتل  
الوالد بولده ولا اليد بعبد لا يقال مقتضى قول  
عليه السلام القاتل لا يرث أن يحرم مطلقاً كما قد  
أليه النافعي رحمه في كيف خرجت هذه الصور  
كلها لا نقول أما إخراج القاتل نحو فلان  
الحرمان شرع عقوبة على قتل المحظور وأما  
إخراج القاتل باللبس فلا يبرأ من قتل حقيقته  
الروى أنه لو فعل ذلك في ملكه لم يواخذ بشئ

لا يبرأ من قتل الآب أو خطاء  
القصاص ولا الكفارة لا يبرأ  
الحرمات كقتل الصبي  
والجذون خورما  
منها

الآب إذا قتل آباءه أو خطاء  
فإن لا يرث لأنه يجب القصاص  
في الجود والكفارة في الخطاء ولا  
إذا قتل بغير خطأ فإنه لا يرث ولا  
منه أنه يجب لأب الكفارة ولو قتل  
عمداً فإنه لا يجب القصاص ولا الكفارة  
ومع ذلك يبرأ من القتل على الأصل  
وقد ذكره في هذه المسألة طحاوي

والقاتل

والقاتل مواخذ بنعله سواء كان في ملكه أو  
في غيره كالراى وأيضاً القتل لا يتم إلا بقوله  
وقد انعدم حال اللبس فإن خفف مثلاً انقل  
بالأرض دون الحيوان ولا يمكن أن يجعل قاتلاً  
عند الوقوع في البراءة كما كان الجافرح يبتلى  
وإذا لم يكن قاتلاً حقيقته لم يتعلق به جزا القتل  
أعق حرمان الميراث والكفارة وأما وجوب الدية  
على العاقلة فلصيانة دم مقتول عن الهدي بخلاف  
الخطي فإنه مباشر للقتل المحظور بنعله فيلزم  
الكفارة والحرمان وأما إخراج الصبي والمجنون  
فلأن الحرمان كما ذكرنا جزاء للقتل المحظور  
وغيره إما لا يصح أن يوصف بلحظ شرعاً إذا لا  
يصور توجه خطاباً لشارع البهائم بخلاف  
الخطي فإنه أهل لذلك أيضاً الحرمان باعتبار  
التقصير في التحريم وتصويره التفسير للخطأ  
دونها وأعلم أن دية المقتول خطأ كما وأمواله  
حق يقتضى منها ديونه وينفذ وصاياه ويرثها

المرور

الاصح هو القول بان القاتل



كل من يرث من امواله وقال مالك لا يرث  
 الزوجان من الدية لانقطاع الزوجية بالموت  
 ولا وجوب للدية الا بعد ولنا انه عليه الصلوة  
 والسلام امر بتوريث امرأة ائيم الضياع من عقل  
 زوجها وقال الزهري كان قتل ائيم خطأ وكذا  
 ثبت عندنا في الزوجين في القصاص لقوله عليه  
 الصلوة والسلام من ترك ما لا او حيا فلو رثته  
 ولان ان القصاص حقه لانه بدل نفسه فحقه  
 جميع الورثة بحسب ارثهم كالدية وقال ابن ابي ليلى  
 لا قولها في القصاص لانه لا يثنى بالعقد الذي  
 هو سبب اخفاؤه كما لا يخفى فيه للموهوب وهو مردود  
 بان استحقاق الارث بالزوجية لا يتوقف على البولي  
 كما استحقاقه بالقرابة بخلاف الوصية فان حق الوصية  
 يتوقف على قبوله ويرتد برفضه هكذا ذكر الامام  
 المرحوم في شرح كتاب الديات والثالث اختلاف  
 الدينين فلا يرث الكافر من المسلم اجماعا ولا المسلم  
 من الكافر على قول علي وزيد وعامة الصحابة واليه

ذهب علما وانا والشافعي رحمهم الله لقوله عليه الصلوة  
 والسلام لا يرث اهل ملتين شقا والقياس ان يرث  
 لقوله عم الاسلام يعطون ولا يعطى ومن العلو  
 يرث المسلم من الكافر ولا يرث الكافر منه واليه  
 ذهب حاذق بن جبل ومعاوية ابن ابي سفيان  
 والحسن ومحمد بن الحنفية ومحمد بن علي بن حسين  
 ومرووف والجلولان المذكور في هذا الحديث  
 ليس الاسلام حقا ان ثبت الاسلام على وجه  
 لم يثبت على وجه آخر فثبت ويعطى كالمولود  
 بين مسلم وكافر فانه يحكم بالسلام الولدان  
 المراد العلو بحسب الجهة او بحسب القهر والغلبة  
 اي النصر في العاقبة للمسلمين واما ان المسلم  
 يرث عندنا من المرتد وعند الشافعي لا يرث المرتد  
 احدا ولا يرثه احد بل ماله في بيت المال مع اية  
 لا يرث من المسلم فلا يرث ايرث المسلم منه مستند  
 الى حال اسلامه ولذلك قال ابو حنيفة رحمه الله  
 انه يرث منه ما اكتسبه في زمان اسلامه ولا يرث

والكافر من الكافر

ان اعتبار جارية المسلم بوجوب اسلام  
 الولد والاعتبار جارية الكافر بوجوب  
 كونه الكافر فيعتبر جارية المسلم  
 ويحكم بالسلام والولادة  
 ولا يبيح عليه  
 سحر



هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يغير  
والله اعلم بالصواب

ما اكتبه في زمان رده فيكون فينا المسلمين  
والوجه على قولنا ان الجميع لو رثته ان المرند  
لا يقرر على ما اعتقد بل يجبر على عوده الى الاسلام  
فيجب حكم الاسلام في حقه لا فيما يستحقه  
وارثه في ان الكفار يتوارثون فيما بينهم وان اختلف  
بخلهم لان الكفر ملة واحدة كما ذكر المذنب في حقهم  
عن النافعي وذكره ابو القاسم عن مالك ايضا  
وقال ابن ابي اسلي اليهود والنصارى يتوارثون  
فيما بينهم ولا توارث بينهم وبين اليهودي والمجوسي  
بأنهما قد اتفقا على التوحيد ولا قرابة موسى  
وانزال التوراة فها على ملة واحدة بخلاف المجوسي  
حيث يكون التوحيد ويثبتون الهين يزدان  
وأهريمن ولا يعترفون بنبي ولا كتاب منزل فها اهل  
ملة اخرى وذهب بعض الفقهاء الى عدم التوارث  
بين اليهود والنصارى ايضا لاختلاف اعتقادهم  
في عيسى وم والانبيا فها اهل ملتين شتى كالمسلمين  
مع النصارى فها اهل اهلوا فانهم معترفون

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يغير  
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يغير  
والله اعلم بالصواب

بالاقياء والكتب ويختلفون في تأويل الكتاب  
والسنة وذلك لا يوجب اختلاف الملة والراجح  
اختلاف الدارين اما حقيقة كالحرق والذبح فاذا  
ما استلحق في دار الحرب وله أب أو ابن ذمي في  
دار الاسلام او مات الذمي في دار الاسلام وله  
أب أو ابن في دار الحرب لم يرث احدهما من الآخر  
لان الذمي من اهل دار الاسلام والحرقي من اهل  
دار الحرب فها وان اتحد ملة لكن لتباين الدارين  
خليفة ينقطع الولاية بينهما فيقطع الوراثة المبنية  
على الولاية لان الوارث يخلف المورث في ما له  
ملكاً وحقاً وتصرفاً او حكاماً لساناً والذمي او الحرقي  
من دارين مختلفتين اما المثال الاول فهو ظاهر لان  
الحرقي اذا دخل دار الاسلام بامان فهو والذمي  
في دار واحدة حقيقة لكنهما في دارين مختلفتين حكماً  
لان المسمان من اهل دار الحرب حكماً لا يورث الذمي  
من الرجوع اليها ولا يورث من استدامة الإقامة  
في دار بخلاف الذمي فلا توارث بينهما بل اذا استأما

الكون والارث ثمانية اربعة اقسام

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يغير  
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يغير  
والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يغير  
والله اعلم بالصواب



المتأمن يوقف ماله لورثته الذين في دار الحرب  
 لأن حكمه لا مان باق في ماله حقه ومن حقه حقه  
 اتصال ماله لورثته فلا يعرف إلى بيت المال كما  
 إذا مات الذي ولا وارث له على أمر وأما المثال  
 الثاني فإن حل كما قيل على أن الحربين في دار الحرب  
 البقية عليه أنه من قبل اختلاف الدارين حقيقة  
 فكان حقه أن يقدم على قوله حكما وبحسب الحاجة إلى أن  
 يجاب بأن الكفر ملة واحدة فالكفار كلهم في دار الحرب  
 حقيقة فالإختلاف بين ديارهم إنما هو بحسب الحكم  
 دون الحقيقة مع أنه يرد عليه أن كون الكفر ملة  
 واحدة أمر حكوي لأن الكفار على ملل في حقيقة ذلك  
 لا يقتضي كون ديارهم واحدة حقيقة بل حكما وأن  
 حل على أن الحربين من دارين مختلفين حقيقة  
 لكنهما في دار الإسلام بالاستئمان فهما في دار الحرب  
 حقيقة وفي دارين مختلفين حكما ليرتفع عليه ما  
 ذكرناه ويؤيد حمله على هذا المعنى أنه قال من دارين  
 لا في دارين وإن كان الأول يحسب أن يقول أو المتأمنين

فلو

بدل

بدل أو الحربين فكانه نزل هذا الأولى إشارة  
 إلى أنه يمكن جعله مثالا للاختلافين والحاصل أن  
 الحربين المذكورين أن كانا في دارين هما كانا في دار  
 في دار حقيقة وأن كانا في دارين كانا في دار  
 حكما لا بالحل كل واحد منهما مكانه في داره التي  
 خرج منها البنا بامان فلا يتوارثان في دار الإسلام  
 إلا إذا أصابا أهل الذمة وإذا كان الحربيان  
 المتأمنين دارين واحد ثبت بينهما التوارث إلا  
 برحمة المتأمنين أن كانوا من دار واحدة قبل  
 الشهادة بعضهم وأن كانوا من دارين لم تقبل  
 فكذا التوارث لأن الميراث والتهادة من باب  
 الولاية والداران بما يختلف باختلاف المنفعة  
 أي العكر واختلاف الملك لا انقطاع العصمة  
 فيما بينهم كان يكون مثلاً أحد المالكين في الهند  
 وله دار ومنفعة والاخر في التوك وله دار ومنفعة  
 أخرى وانقطعت العصمة فيما بينهم حتى يتحل كل  
 واحد منهما قتالا لاخر وإذا طهر رجل من عكر

على بعض

من صلا







في الثالث والماد من نصف نصف الثلثين  
 وهو الدر المذكور في ثلثة مواضع حيث قال  
 ولا يويه لكل واحد منها الدر وقال فان  
 كان له اخوة فلا منه الدر وقال في ولد  
 الام وله اخ او اخت فكل واحد منها الدر  
 واصحاب هذا الهم اي استحقوا سواء علم انهما  
 لها نصيب الكتاب ويجوز من ذلك ان لا ينفى عن  
 اربعة من الرجال وهم الاب والجد الصحيح  
 اب الاب وان علا والاج لام والزوج فدر الاب  
 على الجدة لكونه بجو بابا لاب وكذا بجو الجدة  
 لام اجاعا وتقدمية على الزوج لان النسب اوى  
 من السبب كما عرف وفان من النساء ومن  
 الزوجة والبنت وبنت الابن ولذ مغلة والام  
 لاب وام والاخت لاب والاخت لام والام  
 والجدة الصحيحة وهي التي لا يدخل في نسبها الى  
 الميت جد فاسد فدر الزوجة على البنت لانها  
 اصل الولاد اذ منها تولد الاولاد وليقع

قربا من ذكر الزوج وقد البنت على بنت  
 الابن لكونها اقرب الى الميت منها ولان بنت الابن  
 تقوم مقام الميت عند عدها واخو الاخت  
 لاب وام عن بنت الابن لكونها ابعد منها في القرب  
 وقد مضى على الاخت لاب لقوة القرابة ولان  
 الاخت لاب تقوم مقامها عند عدها وتقدمها  
 على الاخت لام لان قرابة الاب اقوى من قرابة  
 الام وتقدم الاخت لام على الام لان الاثنين  
 لام بحبان الام من الثلث الى الدر وحسن  
 الحاجب مقدم على حسن المحب وتقدم الام على  
 الجدة لكونها اقرب لا يقال تقدم الاب في  
 الرجال يقتضى تقدم الام في النساء لانا نقول  
 معرفة نصيب الام تتوقف على معرفة نصيب  
 من وجه دون العكس وفيه الجدة بالضيعة  
 وفترها بالق لا يدخل في نسبها الى الميت جد  
 فاسد وهو الذي يدخل في نسبه الى الميت  
 ام ضرور انه يقابل الجد الصحيح المفسر كيا بال

في الثالث والماد من نصف نصف الثلثين  
 وهو الدر المذكور في ثلثة مواضع حيث قال  
 ولا يويه لكل واحد منها الدر وقال فان  
 كان له اخوة فلا منه الدر وقال في ولد  
 الام وله اخ او اخت فكل واحد منها الدر  
 واصحاب هذا الهم اي استحقوا سواء علم انهما  
 لها نصيب الكتاب ويجوز من ذلك ان لا ينفى عن  
 اربعة من الرجال وهم الاب والجد الصحيح  
 اب الاب وان علا والاج لام والزوج فدر الاب  
 على الجدة لكونه بجو بابا لاب وكذا بجو الجدة  
 لام اجاعا وتقدمية على الزوج لان النسب اوى  
 من السبب كما عرف وفان من النساء ومن  
 الزوجة والبنت وبنت الابن ولذ مغلة والام  
 لاب وام والاخت لاب والاخت لام والام  
 والجدة الصحيحة وهي التي لا يدخل في نسبها الى  
 الميت جد فاسد فدر الزوجة على البنت لانها  
 اصل الولاد اذ منها تولد الاولاد وليقع



لا يدخل في نسبته الى الميت ام فالجدة فالجدة  
 اذا اخلت نسبها عن الجدا فاسد كانت محجوبة  
 سواء كانت متدلية بمحض الاقوثة كام الام وام  
 ام الام او بمحض الذكور كام الاب وام اب  
 الاب او بخلط منهما كام ام الاب وهو ما حجب  
 الفرض في الجدات كالجد الصحيح في الجدا  
 واذا دخل في نسبها اليه الجد الفاسد كانت  
 فاسدة وينتسب بخلط الذكور والاناث  
 كام اب الام وام اب ام الاب وليست هي  
 بصاحبة فرض كالجد الفاسد بل هما من ذوي  
 الارحام الذين يرون بالقرابة لا بعصوبة  
 ولا بفرض اما الاب فله احوال ثلث الفرض  
 المطلق اي الخالص عن التعصيب وهو الذي  
 وذلك مع الابن وابن الابن وان سفلوا  
 والتعصيب معا وذلك مع الابنة وابنة الاب  
 وان سفلت وبيان ذلك انه تعالى قال والابوة  
 لكل واحد منهما النصف من ترك ان كان له ولد

الام والاب والجد والجدات  
 سفلوا الى ذواتهم واولادهم  
 في النسب

هذا هو الوجه في  
 بيان احوال الاب  
 والجد والجدات  
 في النسب

هذا هو الوجه في  
 بيان احوال الاب  
 والجد والجدات  
 في النسب

فهذا

فهذا انحصص على ان فرض الاب مع الولد هو  
 النصف لكن اسم الولد يتناول الابن والبنت  
 فان كان مع الاب ابن فله فرض عن الاب  
 والباقي للابن لقوله عليه السلام لتنفوا القران  
 يا ايها الذين آمنوا فلهما بقية الفرائض فلا ولي رجل ذكر  
 واولى الرجل من العصبة عند عدم الابن وابنة  
 والعصبة المحض وذلك عند عدم الولد وولد  
 الابن وان سفل وذلك لقوله تعالى فان لم يكن له  
 ولد وورثه ابواه فللمنعة الثلث اذ يفهم منه  
 ان الباقي للاب فيكون عصبة والجد الصحيح  
 وهو الذي لا يدخل في نسبته الى الميت ام كالا  
 عند عدمه في ثبوت تلك الاحوال الثلث بل  
 في جميع احكام الميراث الا في ان مع سائل ونسبها  
 ان شاء الله تعالى الا وان ام الاب لا ورث  
 معه وترث مع الجد والثانية ان الميت اذا  
 ترك الابوين واحدا الزوجين فللأم ثلث  
 ما لم يبق بعد تعصيب احد الزوجين ولو كان مكان

هذا هو الوجه في  
 بيان احوال الاب  
 والجد والجدات  
 في النسب

هو الابن كما سقفة وان كان  
 معه بنت فله نصف واليت  
 النصف بالفرض وبانعي فلا  
 لا بد اولى رجل ذكر من العصبة

انا قدم الجدة على اولاد الام لان الجدة  
 محجبة باولاد الام والجدات  
 رتبة الجدة كالاب  
 فلهما بقية الفرائض







في قوله هذا الاطاع نظر لان المحرم  
 ان يرث من ابنه غير ان يرث من ابنته  
 وان كان هذا كذا في قوله تعالى  
 هذا الاطاع من قوله تعالى  
 الا ان يرث من ابنته  
 المحرم ان يرث من ابنته  
 المحرم ان يرث من ابنته

سفل وبالأب والجد بالاتفاق لانهم من قبيل  
 الكلاله كما علم من الآية وقد اشترط في ان يرث عدم  
 الولد والوالد اجاعاً لقوله تعالى قل الله يفتكم  
 في الكلاله ان امره ان يرث له ولد له اخت  
 وقوله عليه السلام الكلاله من ليس له ولد  
 والد لكن ولد الابن دخل في ولد لقوله  
 تعالى يا بني آدم والجدد اهل في الوالد لقوله  
 تعالى كما اخراج ابوكم من الجنة فلا ارث لاولاد  
 الام مع هؤلاء ثم انظر الكلاله في الاصل بمعنى  
 الاعياء وذهب القوه كقوله فآليت لا ارثي  
 لها من كلاله ولا من حيي حق تعالى في محمداً فاشعر  
 لغرابه من عند الولد والوالد كانهما كلاله ضعيفه  
 بالقيام على قرابة الاولاد ويطلق ايضا على من  
 لم يخلف ولداً ولا ولداً على من ليس بولد ولا والد  
 من الخلفين واما الزوج في المثلان النصف عند  
 عدم الولد وولداً لابن وان سفل اي عند  
 عدمها معاً ولذلك عطف بالواو والربيع مع

الاق

او

او ولداً لابن وان سفل اي يكفي وجود احدها  
 في ذلك ومن ثم عطف باو وكلنا الحالتين  
 صرح بهما في نظير القرآن **فصل في النساء**  
 للزوجات حال المثلان الربيع للواحدة فصاعد  
 عند عدم الولد وولداً لابن وان سفل  
 والفقن مع الولد او ولداً لابن وان سفل  
 وقد صرح بهما في الحالتين ايضا في النظم المذكور  
 هناك وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان  
 للذكر منها ضعف حظ الانثى على التقديرين  
 واما لبنات الصلب فاحوال ثلث النصف  
 للواحدة وهذه مخرجها في الآية والثلثان  
 للثنتين فصاعداً والمنصوص عليه في القرآن  
 صريحاً انها اذا كانت نساء فوق اثنتين فلهن  
 الثلثان واما اثنتان فحكمهما عند ابن عباس  
 حكم الواحدة وهو ظاهر وعندنا نوال المصاحبة  
 حكم الجماعة وعلى قولهم بوجه ثلثة الاولانه  
 قال الله تعالى للذكر مثل حظ الانثيين وادنى

كما ترى في ذوالعام  
 من كتابه

ان كانت واحدة فله النصف  
 وان كانت اثنتين فلهن الثلثان  
 وان كانت اكثر من اثنتين فلهن الثلثان

انما ذكرنا ما كان في  
 قولنا ان



مراتب الاختلاط ابن وبنت فللا بن ح الثلث  
بالانفاق فعرف بهذه الانارة ان البنين لها  
الثلثان في الجملة وليس ذلك الا في حالة انما  
عن الابن فلا حاجة الى بيان حاله بل الى بيان  
حال ما فوقه فلهذا قيل فان كان ثلثا فواثنان  
اي فان كان جماعة بالغات ما بلغ من العدد  
فلهن بالاثنتين اعني الثلثين لا يتجاوزنه <sup>الثلاث</sup>  
ان البنين امر حائنا لا يختين <sup>البنين</sup>  
يحرزان الثلثين فيما اولى بذلك <sup>الحوال</sup>  
ان اخذت اذا كانت مع اخيها وجب لها الثلث  
فبا لا ولى ان يجب لها ذلك اذا كانت مع اخ  
اخرى وكذلك لاخرى يجب مع اخيها مثل  
ما كان يجب لها لو انفردت مع اخيها فوجب لها  
الثلثان ومع الابن المذكور مثل حظ الاثنين  
وهو بمصيهن لقوله تعالى وصيكم الله في اولادكم  
للمذكر مثل حظ الانثيين فانه لما لم يبين نصيب  
البنات عند الاجتماع مع الابن دل على ان نصيبهن

وان المال يقسم بينهما وبين الابن على ما ذكر  
من القصة بطريق العصبية وبنات الابن كبنات  
الصلب في ثبوت تلك الاحوال الثلث ولهن  
احوال ثلث اخرى فلهذا قال ولهن احوال  
ت النصف للواحدة والثلثان للاثنتين  
فصاعدا عند عدم بنات الصلب فهناك الحائث  
من الثلث الاولى وينظر فيها عدد الصليات  
لان النص ورد فيها صريحا فاذا عُد من قامت  
بنات الابن مقامهن ولهن السدس مع <sup>الواحدة</sup>  
الصلبية كجملة للثنتين هذه حالة اولى من  
الثلث الاخرى والادلة عليها ان حوا ابنت  
الثلثان وقد اخذت الصلية الواحدة <sup>النصف</sup>  
لقوة القرابة ففي السدس من حوا لبنات فيأخذ  
بنات الابن واحدة كانت او متعددة وباقي  
من التركة فلا ولى عصبية فبنات الابن من  
ذوات الفروض مع الواحدة من الصليات  
ويصير معها من العصبات ان كان معها <sup>الابن</sup>



نحوه ابواب و ابواب

وان كان معهن ذكر اسفل منهن درجة فلهن  
فرضهن ولا يورثن مع الصليبين عند عامة الصحابة  
اذ لم يبق معهما شيء من خصال البنات خلافا لابن  
عباس اذ حكموا عنده حكم الواحدة فهدى حاله  
ثانية من الثلث الاخرى لان يكون محذوف  
او اسفل منهن غلام فيعصبهن وح يكون الباقي  
بينهم للذكر مثل حظ الانثيين هذه حالة ثالثة  
من الثلث فان بنات الابن اذا كان محذوفها  
غلام سواء كان اخا لهن او ابن عمهن فانه يعصبهن  
كما ان الابن الصليبي يعصب البنات الصليبيات  
وذلك لان الذكر من اولاد الابن يعصب  
الاناث اللاتي في درجته اذ لم يكن للثلاث  
ولد صليبي بالاتفاق في استحقاق جميع الميراث  
يعصبها في استحقاق الباقي من الثلثين مع  
الصليبين وآلهم ذهب عامة الصحابة وعليه  
جمهور العلماء وقال ابن معود لا يعصبهن  
بل الباقي كله لابن الابن ولا شيء لبناته اذ

ابن عباس

ابن عباس

لوجعل الباقي ههنا بينهم للذكر مثل حظ الانثيين  
لما ادخل البنات على الثلثين وقد قال النبي عليه  
السلام لا يورث الابن البنات على الثلثين وايضا لا يورث  
انما تصير عصبة لذكر اذا كانت صاحبة فرض  
عند انفرا عنه كالبنت والاخرى واما اذا لم  
كذلك فلا تصير به عصبة كبنات الاخوة والاعمام  
مع بينهم واجيب عن الاول بان استحقاق  
الصليبين بالفرض واستحقاق بنات الابن بالغيب  
وهما بيان مختلفان فلا يضم احدهما لآخر  
الاخر فلا زيادة على الثلثين وعن الثمانية بنت  
الابن صاحبة فرض عند انفرا عنه عن ابن الابن  
لكنها محجوبة بالصليبين ههنا الا يرى انها تخذ  
النصف عند عدم الصليبين بخلاف بنات الاخ  
والعم اذا فرض لهما عند انفرا دها عن ابنتها  
فلا يصيرن عصبة به هذا كله اذا كان الميراث  
محذوفهن واما اذا كان اسفل منهن فالحكم كذلك  
ايضا عندنا في ظاهرها لرواية وقال بعض المتأخرين

بنات الابن مع زوج بنات  
الابن اذا كان فوق الواحدة  
لا يورثها الا بناتها

ابن عباس

المذهب







الاسماء  
من  
الاسماء  
من  
الاسماء

لا يوازيها احد لانها تدل الى بوساطة خمس  
وليس في هذه البنية من هو كذلك اذا عرفت هذا  
فقول للعليا من الفرق الاول النصف الاول  
قامت مقام بنت الصلب عند عدمها ولو سمي  
من الفرق الاول مع من يوازيها وهي العليا  
من الفرق الثاني الدرستحمة للثلاثين وود  
لانا العليا من الاول لما قامت مقام الصلبة  
قامت من دونها بدرجة واحدة مقام  
بنت الابن ولا شئ للثلاثين وهي الت  
الباقية من البنات التسع لانه قد كل الثلث  
بتلك الثلث فلم يبق للباقيات فرضي وليس  
لكن عصبية قطعاً فلا يرث من لوزة اصلاً  
الا ان يكون معها اي مع تلك السفليات  
الت علام في عصب من كانت تحذانه وود  
كانت فوقه كما سبق تقريره على قول عالمه الصحيح  
وجهور العلما بمن لم يكن ذات سهم فانها  
تاخذ سهمها ولا تصير عصبية وهي العليا

بنت الابن ولا شئ للثلاثين وهي الت

الاسماء  
من  
الاسماء  
من  
الاسماء

من الفرق الاول التي اخذت النصف  
والوسطى منهم مع العليا من الفرق الثاني  
حيث اخذنا الدرستحمة وهذا قيد معتبر فمن  
كانت فوقه دون من كانت تحذانه فاية عصبها  
مطلقاً وتسقط من دونه اي من دون ذلك  
الغلام في الدرجة من السفليات فان كان الغلام  
مع السفلي من الفرق الاول اخذت العليا منهم  
النصف واخذت الوسطى منهم مع العليا من  
الفرق الثاني الدرستحمة ويكون الثلث الباقي بين  
الغلام وبين السفلي من الفرق الاول والوسطى  
من الثاني والعليا من الثلث للذكر مثل حظ  
الانثيين اخماساً وتسقط سفلي الثاني ووسطى  
الثالث وسفلاه وان كان الغلام مع السفلي  
من الفرق الثاني كان الثلث الباقي بينه  
وبين سفلي الاول ووسطى الثاني وسفلاه  
وعليا الثالث ووسطاه اسباعاً للذكر مثل  
خط الانثيين وتسقط سفلي الثالث ووسطاه

الاسماء  
من  
الاسماء  
من  
الاسماء

الاسماء  
من  
الاسماء  
من  
الاسماء

الاسماء  
من  
الاسماء  
من  
الاسماء

الاسماء  
من  
الاسماء  
من  
الاسماء

الاسماء  
من  
الاسماء  
من  
الاسماء



في كتاب

الغلام مع السفلى من الفريق الثالث كان الثلث  
 الباقي بينه وبين السفلى التي انما ههنا ما  
 صرح به في الكتاب وان فرض الغلام مع العليا  
 من الفريق الاول كان جميع المال بينه وبين اخيه  
 للذكر مثل حظ الانثيين ولا شيء للسفلى ومن  
 ثمان وان فرض مع وسطى الاول فليأخذ عليها الاول  
 النصف والباقي للغلام مع من يحاذيه وهي  
 وسطى الاول وعليها الباقي للذكر مثل حظ الانثيين  
 وكذا الحال اذا فرض مع عليا الثاني واما تصحيح  
 المسائل في جميع هذه الصور فعلى المحيط به فيما بعد  
 فلا حاجة الى ايراده ههنا واعلم ان العليا  
 من بنات الابن في اى درجة كانت متى اخذت  
 الثلثين بالفرضية ثم اختلط الذكور والاناث  
 فعلى عامة الصحابة يعصب للذكور الاناث  
 على التفصيل المذكور وعند ابن مسعود يكون  
 الباقي من الثلثين للذكور وحدهم بالعصوية كما  
 وان اخذت العليا منهن النصف ثم اختلط

في كتاب  
 في كتاب  
 في كتاب

قوله

الابن  
 الذكر

الذكور بالاناث فان كان عدد الذكور اكثر من عدد  
 الاناث او مساويا له كان الباقي بينهم للذكر  
 مثل حظ الانثيين بالاتفاق وان كان عدد  
 الاناث اكثر فعند العامة كذلك وعند ابن  
 مسعود للاناث ح الدين فانه كان ينظر الى  
 ما هو اضر بينات الابن من المقامعة والدين  
 فيعطيهم ما هو الاقل احتوازا عن الزيادة  
 على الثلثين في حق البنات واعلم ان ذكر  
 البنات على اختلاف الدرجات كما ذكر في الكتاب  
 بسم مسألة التثريب لانها لدفعها وحسنها  
 فتخذ لتحوط وتميل لا اذان الى اجتماعها  
 فتبعت بتثريب الشاعر القصيدة لتحسينها  
 واستدعاء الاصغاء لسماعها واما للاخوات  
 الاب وبام فاحوال خمس ذكر المص ههنا اربعا  
 منها واخر الخامسة ليذكرها مع سابعة احوال  
 الاخوات لاب واما للاختصار النصف  
 للواحدة لقوله تعالى وله اخت فلها نصف ترك

في كتاب  
 في كتاب

اعطى ابن مسعود  
 ان كان الدين من الغنم  
 ان كان الدين من الغنم



والثلاثان للابنتين فصاعدا لقوله تعا فان  
 كانتا اثنتين فلها الثلثان والمراد الاخوات  
 لاب وام لان الاخوات لام قد علم حالها  
 في آية الموارث كما مر واذا استحققت الابنتان  
 الثلثين كانا متخافتين ما فوقهما له اظهر وقد  
 يقال صرح في الاخوات بالابنتين وفي البنات بما  
 فوقها ليعلم من حال الاخوات حال البنين ومن  
 حال البنات حال الاخوات بطريق الاولوية  
 ومع الاخ لاب وام للذكر مثل حظ الانثيين  
 بصرى عصبة به لا سواءهم في القرابة الى الميت  
 قال الله تعا وان كانوا اخوة رجلا او نساء  
 فللذكر مثل حظ الانثيين فلم يقدر نصيب الاخوات  
 في حالة الاختلاط كما لم يقدر نصيب الاخوة  
 فدل ذلك على انهن قد صرن عصبا معهن وذلك  
 خالف بعض العلماء فيما اذا خلف الميت ابنة  
 واخا واختا لاب وام فقال لا يبا بعد نصيب  
 البنت للاخ دون الاخت استدلوا بقوله

في قوله تعا وان كانوا اخوة رجلا او نساء  
 فللذكر مثل حظ الانثيين  
 في قوله تعا وان كانوا اخوة رجلا او نساء  
 فللذكر مثل حظ الانثيين

قال الله تعا وان كانوا اخوة رجلا او نساء  
 فللذكر مثل حظ الانثيين

في قوله تعا وان كانوا اخوة رجلا او نساء  
 فللذكر مثل حظ الانثيين

فما ابتغته الفرائض فلا ولي رجل ذكر وورد بانهم  
 اجعوا في بنت وبنت اب وابن اب على ان الباقي  
 من نصيبها بين وليي الابن للذكر مثل حظ  
 الانثيين واجعوا ايضا في بنت وعم وعمه على  
 ان الباقي للعم وحين واخلفوا في الاخ والاخوة  
 مع البنت فنقول الحاقها بابن الابن وبنت  
 الابن او ولي من الحاقها بالعم والعمة الا ولي  
 انهم كما اجعوا على انه اذا لم يكن مع بنت الابن  
 وابن الابن بنت كان المال بينهما للذكر مثل  
 حظ الانثيين كذلك اجعوا على انه اذا لم يكن  
 مع الاخ واخوة بنت كان المال بينهما كذلك  
 بخلاف العم والعمة فانه اذا لم يكن معهما بنت  
 كان المال كله للعم وحين فكذا الحال في الباقي  
 بعد نصيب البنت كذا ذكره الطحاوي في صحيح  
 الآثار ولما بقي اي النصف او الثلث مع  
 البنات او مع بنات الابن لقوله عليه السلام  
 اجعلوا الاخوات مع البنات عصبة ذهب

في قوله تعا وان كانوا اخوة رجلا او نساء  
 فللذكر مثل حظ الانثيين  
 في قوله تعا وان كانوا اخوة رجلا او نساء  
 فللذكر مثل حظ الانثيين

في قوله تعا وان كانوا اخوة رجلا او نساء  
 فللذكر مثل حظ الانثيين  
 في قوله تعا وان كانوا اخوة رجلا او نساء  
 فللذكر مثل حظ الانثيين



اكثر الصحابة الى تعصيب الاخوات مع البنات  
 وهو قول جمهور العلماء وقال ابن عباس لا تعيب  
 لهن مع البنات وحكم فيها اذا ابلغت بنت  
 واخت بان النصف للبنات ولا شيء للاخت  
 فقيل له ان عمر كان يقول للاخت ما بقي فغضب  
 وقال انتم اعلم ام الله تعالى وبيانه قال تعالى  
 ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف  
 ما ترك فقد جعل لولد حاجبا للاخت وللف  
 الولد يتناول الذكر والانثى كما في حجب الام  
 من الثلث الى السدس وحجب الزوج من النصف  
 الى الربع وحجب الزوجة من الربع الى الثمن  
 فلا ميراث للاخت مع الولد ذكر كان او انثى  
 بخلاف الاخ فانه يأخذ ما بقي من الانثى  
 بالعصوبة والعصوبة للاخت بنفسها  
 واما تعصيب غيرها اذا كان ذلك الغير  
 عصبه وليت للبنات عصبية فكيف تعصير  
 معها عصبية والجواب ان المراد بالولد ههنا

في النصف  
 من النصف  
 من النصف  
 من النصف

هو

في النصف  
 من النصف  
 من النصف

هو الذكر بدليل قوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن  
 لها ولد اي ابن بالانفاق لان الاخ يورث مع  
 الابنة وقد يؤيد ذلك بالنسبة حيث روي  
 عن هذيل بن نرجيل ان رجلا سأل ابا موسى  
 عن خلف بنتا وبنت ابن واختا فقال للبنات النصف  
 والباقي للاخت ثم قال للسائل سأل عن ابن  
 مسعود واخبرني عما يجب به فلما سأل قال  
 رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى للبنات  
 بالنصف وللبنت الابن بالسدس ثمكة للثلثين  
 وللأخت بالباقي فلما اخبر السائل ابا موسى  
 الاثري بذلك قال لا نسألو في عن نفق ما دام  
 هذا الخبر فيكم فذلك ذلك على انه لم جعل  
 الاخت مع البنت عصبية والاخوات لا  
 كما لاخوات اب وام ولهن احوال سبع النصف  
 للواحدة والثلثان للابنتين فصاعدا عديم  
 الاخوات اب وام وذلك لما ذكرناه من ان  
 في الاخوات اب وام على ما اشير اليه هناك

في النصف  
 من النصف  
 من النصف  
 من النصف

في النصف  
 من النصف  
 من النصف



ولهن السدى مع الاخت لاب وام تحلة للثنتين  
 فان حق الاختان الثلثان وقد اخذت الاخت  
 لاب وام النصف ففي منه سدى فيعطى للاخت  
 لاب حق كل حق الاخت ولا يرث مع الاختين  
 لاب وام لا يقد كل بهما حق الاختان حق الثلثين  
 فلا يرث للاختون لاب حق الا ان يكون معهن اخ  
 لاب فيعصبهن وخ يكون الباقي بينهم للذكر  
 مثل حظ الانثيين وذلك لان ميراث الاختوة  
 والاخوات لاب وام اجوى بحرى ميراث الاولاد  
 الصلبية وميراث الاختوة والاخوات لاب  
 اجوى بحرى ميراث اولاد الابن ذكورهم  
 كذكورهم وانما هم كانوا لهم والسادس ان  
 يصرن عصبه مع البنات او مع ذوات الابن  
 لما ذكرنا من قوله عليه الصلوة والسلام اجلا  
 للاختون مع البنات عصبه وهو قول اكثر الصحابة  
 والاعلام خلافا لابن عباس كما مر وانما صرح بلفظ  
 السادس دون غيرها كلاب بنوهم ان قوله الا ان

كون

الحال انما كان  
 لا يكون له

يكون معهن اخ لاب من تمة الرابعة كونه  
 استثنائها فلا تكون حالة خامسة ولكن بمثل  
 ذلك قدم في احوال بنات الابن فاكتفى هناك  
 بنهاية الحق فقط وبما لا يعيان اى الاختوة  
 والاخوات لاب وام وبما العلات اى الاختوة  
 والاخوات لاب كلهم يسقطون بالابن وابن  
 الابن وان دخل وبالا لاب بالاتفاق وبالجملة  
 ابى حنيفة رحمه الله ما ذكره ههنا حكم النكاح  
 مشتمل على الحالة الخامسة للاختون لاب وام  
 وعلى الابوة للاختون لاب اما سقوط الاختوة  
 بالابن فيقول تعالى وهو يرثها ان لم يكن لها  
 ولد اى ابن كامل واما سقوط الاخوات فيقول  
 تعالى ليرثه ولد وله اخت فلها نصف ما ترك  
 والمراد الابن كما سبق واما سقوطهم بالابن  
 فله دخوله تحت الابن وقيامه مقامه عند  
 واما سقوطهم بالاب فلا ينافى كلاله وتوريث  
 الكلاله مشروط بفقد الولد والوالد كما مر

التي خبان وخيار  
 الاختة ما كان لاب وام  
 فانما فهم الى الاعيان اضافة  
 البيان اذ لا يجوز اضافة  
 الموصوف الى الصفات والعدد  
 الفرة يجمع انهم لاب واحد  
 واهم تخلف

والله اعلم  
 بالصواب



ولما سقط لهم بالجد عند أبي حنيفة رحمه الله  
 فلما يأتيك في باب مقاجة الجد وهذه المسئلة  
 من المسائل التي استأثرت في أول الباب من كون  
 الجد الصحيح كالابن فان ابنا يوسف ومحمد لا يحل  
 سقطا كالابن لهؤلاء الاخوة والاختوات سقط  
 بنو العلات ايضا بالاخ لاب وام وذلك لما  
 من ان ميراث الاخوة والاختوات لاب وام جابر  
 بحري ميراث الاولاد الصلبة وان ميراث الاخوة  
 والاختوات لاب كيوات اولاد الابن ذكورهم  
 كن ذكورهم وانما لهم كاناتهم فكل يحجب اولاد  
 الابن بالابن كن كذلك يحجب اولاد العلات بالاخ  
 لاب وام فان قلت ماذا كن ههنا من سقط  
 حالة ثامنة للاختوات من جهة الاب وهي  
 سقوطهن بالاخ المذكور فكيف قال الحواشي  
 سبع قلت هذه من ثمة السابعة من احوالهن  
 كانه قال وبنو العلات كلهم يسقطون بالابن  
 وابن الابن وان سقط والاب والاخ لاب

هذا هو المقصود  
 من المسائل التي  
 استأثرت في أول  
 الباب من كون  
 الجد الصحيح

وام الا انه لما ذكر اول ابني الاعيان مع بني  
 العلات لم يمكنه ان يذكر الاخ لاب وام  
 هنالك كما لا يخفى فلذلك اردفه بقوط بني  
 العلات وتخدمهم به وبوجد في بعض النسخ  
 وبالاخت لاب وام اذا صار عصبه او اذا  
 كانت مع البنات او مع بنات الابن كما علمته وانما  
 سقطوا بها لانها ح كان كالاخ في كونها عصبه  
 اقرب الى الميت كما يأتي في باب العصبات  
 واما للام فاحوال تلك المدرس مع الولد  
 لقوله تعالى ولا يورثه كل واحد منهما المدرس  
 ما ترك ان كان له ولد ولفظ الولد يتناول  
 الذكور والانثى ولا قرينة تخصه باحدهما او  
 ولدا لابن وان سقط وذلك اما لان لفظ الولد  
 يتناول ولدا لابن ايضا واما للاجتماع على  
 انه يقوم مقام ولد الصليب في توريث الام  
 او الانثى من الاخوة والاختوات فصاعدا  
 من أي جهة كانا اي مواء كانا من جهة الابن

هذا هو المقصود  
 من المسائل التي  
 استأثرت في أول  
 الباب من كون  
 الجد الصحيح

قدم الام على كذا  
 في بابها حاجته  
 للجد والاختوات

هذا هو المقصود  
 من المسائل التي  
 استأثرت في أول  
 الباب من كون  
 الجد الصحيح

هذا هو المقصود  
 من المسائل التي  
 استأثرت في أول  
 الباب من كون  
 الجد الصحيح



معا او من جهة الاب او من جهة الام لقوله  
 تعا فان كان له اخوة فلامه السدي ولفظ  
 الاخوة يتناول الكل للاشتراك في الاخوة ولي  
 هذا ذهب اكثر الصحابة وجمهور الفقهاء خلا  
 لابن عباس فانه جعل الثلثة من الاخوة والاخر  
 حاجبه للام دون الاثنين فلهما معها الثلث  
 عند بناء على أن الاخوة صيغة الجمع فتناول  
 المتفق ورده بان حكم الاثنين في الميراث حكم  
 الجماعة الا يرى ان الاثنين كالبنات والاثنين  
 كالاموات في استحقاق الثلثين فكذا في الميراث  
 وايضا معنى الاحتقاع المطلق مشترك بين  
 الاثنين وما فوقهما وهذا المقام يناسب الابل  
 على الجمع المطلق قدل بلفظ الاخوة عليه في البناء  
 من السدي الذي يجبرها عنه للاب عند جمهور  
 الصحابة ويروى عن ابن عباس انه للاخوة الام  
 انما يجبرها عنه لياخذون فان غيرا لو اوت  
 لا يجبرها كما اذا كانت الاخوة كفارا او اوقا

وانت خبير بان هذا هو  
 لا تحصى انما على ابن عباس  
 يعني اسعفه لما روي بيان احوال  
 القتل الصلي من العسنة  
 الاثنين بمنزلة بنت واحدة  
 اللهم الا ان يقال انما يجبر  
 لا ارى

وقد

وقد تبدل عليه بما رواه طاوس من ملامته  
 عليه السلام اعطى الاخوة السدي مع الابوين  
 ولما انه تعا قال فان لم يكن له ولد وورثه  
 ابواه فلامه الثلث فان كان له اخوة فلامه  
 السدي والمراد من صدر الكلام ان لامة  
 الثلث والباقي للاب فكذا الحال في اخوة كانه  
 قيل فان كان له اخوة وورثه ابواه فلا  
 السدي ولا يسه الباقي فذا شرط الميراث ان  
 يكون وارثا في حق من يحبه والاخ المسلم وارث  
 في حق الام بخلاف الرقيق والكافر فالاخوة  
 محجبون بها وهم محجبون بالاب الا يرى انهم لا يورثون  
 مع الاب شيئا عند عدم الام لانهم كلاله فلا  
 ميراث لهم مع الوالد وليس حال الاخوة مع  
 وجود الام باقوى من حالهم مع عدمها وقد  
 روى عن طاوس انه قال لقيت ابن رجل من  
 الذين اعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 السدي مع الابوين وسأله عن ذلك فقال

روى عن ابن عباس  
 ذلك لانهم لا يورثون  
 مع وجود الابوين

تعالى ان لم يكن له ولد

عن ابن عباس  
 كما اذا كانت الاخوة  
 من رادوا انما

وروى في قوله تعالى  
 انما يجبرها عنه

ذلك الابوين

انما ذلك ان يورث  
 السدي مع الام



قال ابن عطاء الله  
في غرر الحقائق

قال كان ذلك وصية وح صار الحديث  
وكذا لنا اذ لا وصية للوارث والظاهر انه  
لا صحة لهذه الرواية عن ابن عباس رضي الله عنهما  
لان يوافق الصديق في حجب الجدا لاخوة فكيف  
يقول بارتسام مع الاب كذا في نزع الامام الرضي  
وذهب الزيدية الى ان الاخوة لام لا يحجبونها  
بخلاف غيرهم فان الحجب ههنا المعنى معقول وهو ان  
اذا كان هناك اخوة لاب وام او لاب فقد  
كوفي الالب فتحتاج الى زيادة مال للاضاف  
وهذا المعنى لا يوجد فيما اذا كان الاخوة  
لام اذ ليس نفقتهم على الاب وجمهور العلماء على ان  
لا فرق بين الاخوة لان الاسم حقيقة في الاصط  
الثلاثة وهذا حكم غير معقول المعنى ثبت بالنص  
الا ترى انهم يحجبون الام بعد موت الاب ولا  
عليه بعد موته ويحجبون ابكارا وليس عليهم نفقتهم  
وللام تلك الكل عند عدم هؤلاء المذكورين  
اي عند عدم الولد ولدا لابن وان سفل عند

في نسخة  
من نسخة  
من نسخة

في نسخة  
من نسخة  
من نسخة

عدم

قال ابن عطاء الله  
في غرر الحقائق

عده الاثنين من الاخوة والاخوات فصلا  
علم ذلك بقوله تعالى وان لم يكن له ولد  
وورثه ابواه فلامه الثلث فان كان له  
اخوة فلامه المدي هذا اذا لم يكن مع الاب  
احدا الزوجين واما اذا كان معهما احدهما فلها  
ثلث مدي بعد فرض احدا الزوجين وذلك  
في مسنتين كانه اراد في صورتين لان عددها  
مسنتين حقيقة يوجب زيادة المسائل الثلث  
في الجدة على ابن عم كما اشترى اليه فيما سلف ويمكن  
ان يقال جلها مسنتين في ثورت الام مع الاب  
ومسلة واحدة في ثورتها مع الجدا لكل  
من الجولين وجه ظاهر زوج وابوين او زوج  
وابوين وهو مذهب جمهور الصحابة والفقهاء  
وكان ابن عباس يقول ان لها ثلث اصل التركة  
في هاتين الصورتين مستدلا بانه تعالى جعل  
لها اولاد مع التركة مع اولاد بقوله تعالى  
ولا يوه لكل واحد منهما المدي ما ترك ان كان

في نسخة  
من نسخة  
من نسخة

في نسخة  
من نسخة  
من نسخة



ان كان له ولد لم ذكر ان لها مع عدة الثلث بقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلا منه الثلث يفهم منه ان المراد ثلث اصل التركة ايضا ويؤيد ان السهام المقدرة كلها بالقياس الى اصلها بعيدا لوجبة والديز وكان ابو بكر الاصح يقول ان لها مع الزوج ثلث باق من فرضه مع الزوجة ثلث الاصل لانه لو جعل لها مع الزوج ثلث جميع المال لاد نصيبا على نصيب الاب لان المسألة من ستة لاجتماع النصف والثلث فللزوجة ثلثة وللأم اثنتان على ذلك التقدير فيبقى للاب واحد وفي ذلك تفضيل الانقي على الذكر واذا جعل لها ثلث ما بقي من فرض الزوج كان لها واحد وللأب اثنتان ولو جعل لها مع الزوجة ثلث الاصل لم يلزم ذلك التفضيل لان المسألة من اثني عشر لاجتماع الزوج والثلث فاذا اخذت الأم أربعة بقي للاب خمسة فلا تفضل لها عليه ولنا ان محق قوله تعالى

في قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلا منه الثلث يفهم منه ان المراد ثلث اصل التركة ايضا ويؤيد ان السهام المقدرة كلها بالقياس الى اصلها بعيدا لوجبة والديز وكان ابو بكر الاصح يقول ان لها مع الزوج ثلث باق من فرضه مع الزوجة ثلث الاصل لانه لو جعل لها مع الزوج ثلث جميع المال لاد نصيبا على نصيب الاب لان المسألة من ستة لاجتماع النصف والثلث فللزوجة ثلثة وللأم اثنتان على ذلك التقدير فيبقى للاب واحد وفي ذلك تفضيل الانقي على الذكر واذا جعل لها ثلث ما بقي من فرض الزوج كان لها واحد وللأب اثنتان ولو جعل لها مع الزوجة ثلث الاصل لم يلزم ذلك التفضيل لان المسألة من اثني عشر لاجتماع الزوج والثلث فاذا اخذت الأم أربعة بقي للاب خمسة فلا تفضل لها عليه ولنا ان محق قوله تعالى

وذلك عند عدم وارث سواهما

فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلا منه الثلث هو ان لها ثلث ما ورثاه سواها كان جميع المال او بعضه وذلك لانه لو اريد ثلث الاصل لكان في البيان فان لم يكن له ولد فلا منه الثلث كما قال تعالى في حق البنات وان كانت واحدة فلها النصف بعد قوله تعالى فان كن فاه فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك فيلزم ان يكون قوله وورثه ابواه خاليا عن الفائدة فان قيل يحمله على ان الورثة لها فقط قلنا ليس في العبارة دلالة على حصر الارث فيهما وان سلم فلا دلالة في الآية ح على صورة النزاع اصلا لا فنيا ولا اننا نأفرض فيها الى ان الابوين في الاصول كالاب والبنات في الفروع لان السبب في ورثة الذكر والانثى واحد وكل منهما يتصل بالبنية بلا واسطة فيجعل ما بقي من فرض احدا الزوجين بينهما اثلاثا كما في حق الاب والبنات وكما في حق الابوين اذا انفردا بالارث فلا يراد نصيب الأم على نصف نصيب الاب

في قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلا منه الثلث يفهم منه ان المراد ثلث اصل التركة ايضا ويؤيد ان السهام المقدرة كلها بالقياس الى اصلها بعيدا لوجبة والديز وكان ابو بكر الاصح يقول ان لها مع الزوج ثلث باق من فرضه مع الزوجة ثلث الاصل لانه لو جعل لها مع الزوج ثلث جميع المال لاد نصيبا على نصيب الاب لان المسألة من ستة لاجتماع النصف والثلث فللزوجة ثلثة وللأم اثنتان على ذلك التقدير فيبقى للاب واحد وفي ذلك تفضيل الانقي على الذكر واذا جعل لها ثلث ما بقي من فرض الزوج كان لها واحد وللأب اثنتان ولو جعل لها مع الزوجة ثلث الاصل لم يلزم ذلك التفضيل لان المسألة من اثني عشر لاجتماع الزوج والثلث فاذا اخذت الأم أربعة بقي للاب خمسة فلا تفضل لها عليه ولنا ان محق قوله تعالى

اذ لم يكن له وارث



فيما بين الصحابة ولا احتالة في تفضيل  
 الا تقي على الذكر مع التفاوت في الدرجة  
 كما اذا ترك امرأة واختا لاب وام واخا لا  
 فان للمرأة النعم وللأخت النصف وللأخ  
 البنت فقد فضلت ههنا الأخت لزيادة قربها  
 على الذكر وايضا للام حقيقة الولاد كما  
 للاب فيعصبها والجد له حكم الولاد الحقيقي  
 فلا يعصبها اذ لا تعصيب مع الاختلاف  
 في الببل بل مع الاتفاق فيه وهذه المسألة  
 من المسائل الاربع التي استناها في اوائل  
 الكتاب فان اباحينة ومحمدا لم يجعل الجد  
 كالاب ههنا وللجد السدس لام كانت كام  
 الام او لاب كام الاب واحد كانت او  
 اكثر اذ اكن ثابتا اي حيها كما لمذكورين  
 فان الفاسدات من ذوى الارحام كما بينا  
 متحاذيات في الدرجة لان القرني تحجب  
 البعدي كما تحيط به علما اما اعطى الجد

كما يقتضيه القياس فلا مجال لما ذهب اليه الامم  
 الذي لم يسمع ما ذكرناه من مغفلة الية واعلم ان  
 الام اذا اعطيت ثلث الباقي مع الزوجة اجتمع  
 في المسئلة ربعان حقيقة لا نظا فان ثلثها ح  
 ربع في الحقيقة ولو كان مكان الاب جده فلا ام  
 ثلث جميع المال وهو مذهب ابن عباس واصل  
 الروايين عن أبي بكر الصديق وروى ذلك ايضا  
 اهل الكوفة عن ابن مسعود في صورة الزوج <sup>الجد</sup>  
 ابى يوسف فان لها مع الجد ايضا ثلث الباقي <sup>ثالث جميع</sup>  
 كما مع الاب وهو الرواية الاخرى عن أبي بكر الصديق <sup>في المال</sup>  
 فعلى هذه الرواية جعل الجد كالاب فيعصب  
 الام كما يعصبها الاب والوجه على الرواية الاولى  
 وهو اننا تركنا ظاهر قوله تعالى فلائمة الثلث في  
 حق الاب واولناه بما مر سلا لا يترجم تفضيها  
 عليه مع تساويهما في القرابة وايدنا تأويله بقول  
 اكثر الصحابة واما في حق الجد فاجرونا على  
 ظاهر لعدم التساوي في القرب وقوة الاختلاف

في المسئلة ربعان حقيقة لا نظا فان ثلثها ح  
 ربع في الحقيقة ولو كان مكان الاب جده فلا ام  
 ثلث جميع المال وهو مذهب ابن عباس واصل  
 الروايين عن أبي بكر الصديق وروى ذلك ايضا  
 اهل الكوفة عن ابن مسعود في صورة الزوج

ولفقه الاختلاف

ابن الزبير قال الام  
 ابى بكر الصديق

فان حملت على ثلث اصل المال  
 لا ثلث الباقي

فيما بين الصحابة ولا احتالة في تفضيل  
 الا تقي على الذكر مع التفاوت في الدرجة  
 كما اذا ترك امرأة واختا لاب وام واخا لا  
 فان للمرأة النعم وللأخت النصف وللأخ  
 البنت فقد فضلت ههنا الأخت لزيادة قربها  
 على الذكر وايضا للام حقيقة الولاد كما  
 للاب فيعصبها والجد له حكم الولاد الحقيقي  
 فلا يعصبها اذ لا تعصيب مع الاختلاف  
 في الببل بل مع الاتفاق فيه وهذه المسألة  
 من المسائل الاربع التي استناها في اوائل  
 الكتاب فان اباحينة ومحمدا لم يجعل الجد  
 كالاب ههنا وللجد السدس لام كانت كام  
 الام او لاب كام الاب واحد كانت او  
 اكثر اذ اكن ثابتا اي حيها كما لمذكورين  
 فان الفاسدات من ذوى الارحام كما بينا  
 متحاذيات في الدرجة لان القرني تحجب  
 البعدي كما تحيط به علما اما اعطى الجد

في قوله لا يعصبها كالب  
 الا فانما مع

الباب ٢

متحاذيات يعني شريفا في الدرجة  
 كما كبره التي كام الام او كبره التي  
 التي كام الام او كبره التي  
 التي كام الام او كبره التي  
 التي كام الام او كبره التي



هذا الحديث في نسخة  
الشيخ الفاضل  
المرحوم

الواحدة الدر فلما رآه أبو عبد الله  
ومغيرة بن شعبة وقبيصة بن ذؤيب  
عليه الصلوة والسلام اعطاها الدر  
واما القليل بينهما في ذلك اذ ان الكرم  
فلما روى ان ام الام تقوم مقام الام مع عدلها  
وقالت اعطى ميراث ولد ابني فقال اصبري  
حقنا وراحماني فانني لم اجد في كتاب  
الله نصا ولم اسمع منك من رسول الله شيئا  
ثم سألهم فشهد المغيرة باعطاء الدر فقال  
هل معك احد فشهد به ايضا محمد بن سلمة  
فاعطاها ذلك ثم جاءت ام الاب اليه وطلبت  
الميراث فقال اري ان ذلك الدر منك  
وهو لم ينفردت منك فتركتها في رواية  
اخري ان ام الاب جاءت الى عمر فدفعت  
انا اولى بالميراث من ام الام اذ لو مات لم  
يرثها ولد ولدها ولو مات ورثني ولد ولده  
فقال هو ذلك الدر فانما جمعتما فهو منك

هذا الحديث في نسخة  
الشيخ الفاضل  
المرحوم

وايتكأملت به فهو لها حكم بينهما بالتشريك  
بينهما فقد اجعنا على ازيجات الصحاح المتخاذا  
يتشادكن في الدر بالتولية وذهب اعباس  
الحان الجدة ام الام تقوم مقام الام مع عدلها  
فناخذ الثلث اذ لم يكن لليت ولد ولا اخوة  
والدر اذ كان له احدهما كما ان الجدة  
اب الاب يقوم مقام الاب عند عدمه وان  
الاب يقوم مقام الام مع عدمه ثم ان الامر  
لا يراحمها في فرضها احد من الجدات فكذلك  
ام الام لا يراحمها احد منهم ورد بان الادلاء  
بالا نفي ليس بسبب الاحتقاق المدي فريضة المدي  
بكنات البنات وبنات الاخوات كما ذكرنا  
هذا القياس في الجدات بالانفة ولم يزد فيها  
ما زاد على الدر فالكيفية وليقطن اي  
الجدات كلن سواء كانت ابويات او اميات  
بالام اما الاميات فلو جرد ادلاها بالام والجدات  
السبب الذي هو الامومة واما الابويات فالحكم

في قول ابن عباس  
انما هو من ولد  
والسبب عند عدم  
والسبب عند وجود  
ولا يراحمها احد  
من الجدات

اي في الجدات  
اولى است

ولا يراحمها



الب واحد ويحفظ الابويات دون الاميات  
 ايضا بابا اب وهو قول عثمان وعلي وزيد بن  
 ثابت وغيرهم ونقل عن عمر وابن مسعود وابي  
 موسى الاغري ان ام الاب ترث مع الاب  
 واختان يترث والحزن وابن سريين للرواه ابن  
 مسعود من انه عليه السلام اعطى ام الاب اليد  
 مع وجود الاب والمعنى في ذلك ان ارث الجد  
 ليس باعتبار الادلاء لان الادلاء بالانثى  
 لا يوجب التحقق شيء من فرضتها كما ان قابل  
 التحققين للارث باسم الجد ويتاوى في  
 هذا الاسم ام الام وام الاب فكما ان الاب  
 لا يحجب الاولي لا يحجب الثانية ايضا وهو مروي  
 بان محمد الاسم لا يوجب الا تحقاق والكون  
 بل لا بد من اعتبار الادلاء فنقول ههنا اعتبار  
 اتحاد السبب والادلاء وكل منهما ثابت في  
 الحجب فكما ان اتحاد السبب اذا انفرد عن الادلاء  
 تعلق به حكم الحجب الا يري انه تحجيات الابن

بالسبب

بالسبب

بالسبب لاتحاد السبب مع عدم الادلاء  
 كذلك اذا انفرد الادلاء عنه ثبت به الحجب  
 ايضا فالجدة التي تدلى بالاب تحجب به لوجود  
 الادلاء بالاب وان انعدم مع اتحاد السبب  
 وتحجب الام لاتحاد السبب والجدة التي من قبل  
 الام ترث مع الاب لانعدام الادلاء واتحاد  
 السبب جميعا واما ان الاخ لام يرث مع الام  
 مع كونه مدليا بها فقد قيل لانه لم يوجد ههنا  
 اتحاد السبب ولا المشاركة في النصيب وقيل  
 هذه الصورة مستثناة عن القاعدة القائلة  
 بان المدلى به غير محجب به هذا واما ما روي  
 ابن مسعود فهو انه محتمل ان يكون اب ذلك  
 الميت مريفا او كافرا وكذلك ينطبق الابويات  
 بالجد لا ام الاب وان علت كام ام الاب  
 وهكذا فانها ترث مع الجدة لانها ليست من قبله  
 اي ليست قرابتها من قبل الجد بل هي زوجته  
 فهي لا تقطع به بل ترث معه كالام مع الاب

وانعدام اتحاد السبب  
 وانعدام اتحاد السبب



والثاني في الاصح من قوليه والدليل عليها ان الجدة انما تنحى بالامومة وهي في القربان الام اظهر فانها ام تدعى بام والاخرى ام تدعى باب فاذا كانت القرني من جهة الام فلا يربحان بزيادة القرب وظهور صفة الامومة فكانت اولى واما اذا كانت القرني من جهة الاب والبعدي من جهة الام فلا يربحان بزيادة القرب وظهور صفة الابوة فكانت اولى واما اذا كانت القرني من جهة الام والبعدي من جهة الاب فلا يربحان بزيادة القرب وظهور صفة الامومة فكانت اولى

وهذا اذا كان بعد الجدة عن الميت بدرجة واحدة واما اذا ابعد بدرجتين كاب اب الاب فانه يرث معه ابويته ام اب الاب التي هي زوجة الجدة المذكور واما اب الاب التي هي ام زوجة اب الاب على هذه الصورة واذا ابعد عنه بثلاث درجات يرث معه تلك ابويات على هذه الصورة وهكذا كلما ازدادت درجات بعد الجد لزيد ان تحسبها عدد الابويته التي يرث معه ولجدة القرني من اي جهة كانت اي سواء كانت من قبل الام او من قبل الاب تجب لجد البعدي من اي جهة كانت البعدي فثبت الجحيم في اقسام اربعة وهذا ما ثبت على واحد الروايتين عن زيد بن ثابت وفي رواية اخرى عنه ان القرني اذا كانت من قبل الاب والبعدي من قبل الام فما سوا فكون حجب القرني في اقسام ثلاثة فقط من تلك الاربعة وقد عمل بهذه الرواية ما لك



والثاني

والثاني في الاصح من قوليه والدليل عليها ان الجدة انما تنحى بالامومة وهي في القربان الام اظهر فانها ام تدعى بام والاخرى ام تدعى باب فاذا كانت القرني من جهة الام فلا يربحان بزيادة القرب وظهور صفة الامومة فكانت اولى واما اذا كانت القرني من جهة الاب والبعدي من جهة الام فلا يربحان بزيادة القرب وظهور صفة الابوة فكانت اولى واما اذا كانت القرني من جهة الام والبعدي من جهة الاب فلا يربحان بزيادة القرب وظهور صفة الامومة فكانت اولى

في تحقاق الارث ولما انا تحقاق الجحيم باعتبار الامومة وهي الاصلية ومعقولة في القرني اظهر واقرى منه في البعدى سواء كانا من جهة واحدة او من جهتين فتكون هي مقدمة على البعدي مطلقا ولو كان ظهور الامومة موجبا للتقدم لكانت ام الام متقدمة ظهور الامومة فيها بالنسبة الى الام على ام الاب مع تساويهما في الدرجة وهو باطل انصافا وارادة كانت القرني كام الاب عند ام ام ام الام وكام الام مع ام ام الاب









محمدان التحقاق الارث باعتبار الاسباب  
 فاذا اجتمع في واحد سببان متفقان كجدوين  
 من جهتين كانا في الصورة واحدا في المعنى متعددا  
 فيحقق الارث بسببه معا كما اذا اجتمع فيه  
 سببان مختلفان الا يرى انه اذا ترك ابني عم  
 احدهما اخ لام فانه يأخذ ذلك الاخ الذي  
 بالفرض والباقي بينهما نصفين بالعصوبة  
 وكذا اذا ترك ابني عم احدهما زوجا فانه  
 يأخذ الزوج النصف بالفرض ويقاسم الاخ  
 في النصف الباقي بالعصوبة وكذا اذا ترك  
 الجوي امته وهي اخيه لابه فانها تركت بالبين  
 معا لا يقال الاخ لابي وام لا يرث من جحق  
 قرابته معا لانا نقول اخوته من جهة الام قد  
 اعتبرناها في التزوج حتى يقدم على الاخ لا  
 فلا تكون معتبرة في الاستحقاق بخلاف الجدة  
 المذكورة وصحة قول ابني يوسف ان تعدد  
 الجهة ان اقضى تعدد الاسم كما في الامثلة

الجديتين  
 في صورة واحدة  
 في المعنى متعددا  
 في تحقيق الارث  
 بسببه معا  
 كما اذا اجتمع  
 فيهما سببان  
 مختلفان  
 الا يرى انه  
 اذا ترك ابني  
 عم احدهما  
 اخ لام فانه  
 يأخذ ذلك  
 الاخ الذي  
 بالفرض  
 والباقي  
 بينهما  
 نصفين  
 بالعصوبة  
 وكذا اذا  
 ترك ابني  
 عم احدهما  
 زوجا فانه  
 يأخذ الزوج  
 النصف  
 بالفرض  
 ويقاسم  
 الاخ في  
 النصف  
 الباقي  
 بالعصوبة  
 وكذا اذا  
 ترك الجوي  
 امته وهي  
 اخيه لابه  
 فانها تركت  
 بالبين  
 معا لا يقال  
 الاخ لابي  
 وام لا يرث  
 من جحق  
 قرابته  
 معا لانا  
 نقول اخوته  
 من جهة  
 الام قد  
 اعتبرناها  
 في التزوج  
 حتى يقدم  
 على الاخ لا  
 فلا تكون  
 معتبرة في  
 الاستحقاق  
 بخلاف  
 الجدة  
 المذكورة  
 وصحة قول  
 ابني يوسف  
 ان تعدد  
 الجهة ان  
 اقضى تعدد  
 الاسم كما  
 في الامثلة

الثلاثة المذكورة كان مقتضاها تعدد الاستحقاق  
 بحسب تعددها واما اذا لم يقتض تعددا الا  
 كان في حكم الجهة الواحدة وما يحجب  
 من هذا القبيل فان ذات القرابين  
 قسم بالجد كذا في القرابة الواحدة واذا  
 كانت جدة ذات قرابات ثلث مع جدة ذات  
 قرابة واحدة يقسم الدر بينهما انصافا عند  
 ابني يوسف وارباعا عند محمد قال الامام الحلي  
 لا رواية عن ابني حنيفة في صورة تعدد قرابة  
 احدي الجدتين وذكر في فرائض الحسين بن محمد  
 بن عبد الوزاق الثاني من اصحاب الشافعي  
 ان قول ابني حنيفة ومالك والثاني قول  
 ابني يوسف **باب العصب** عصب الرجل  
 في اللغة قرابته لابه وكأنه جمع عاصب  
 وان لم يسمع به من عصب القوم بفلان اذا  
 احاطوا حوله فالاب طرف والابن طرف  
 والعم جانب والاخ جانب فترتيبها

الامثلة المذكورة  
 سابقا ما لو ترك ابني عم  
 احدهما اخ لام فانه  
 يأخذ ذلك الاخ الذي  
 بالفرض والباقي  
 بينهما نصفين  
 بالعصوبة

ان قول ابني حنيفة ومالك والثاني قول  
 ابني يوسف



الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقالوا في مصدرها العصبية والمذكر يعصب الانثى

الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقالوا في مصدرها العصبية والمذكر يعصب الانثى اي يجعلها عصبه العصبان البنية فدهما لانها اقوى من البنية كما مر تلك عصبه بنفسه وعصبه بعينه وعصبه مع غيره اما العصبه بنفسه فكل ذكر اعتبرنا الذكور لان الانثى لا تكون عصبه بنفسها بل غيرها او مع غيرها لا يدخل في نسبه الى الميت انثى فان من دخلت في نسبه انثى في نسبه اليه لم يكن عصبه كاولاد الام الذكور فانها من ذوات الفروض وكاب الام وابن الميت فانها من ذوى الارحام فان قلت الاخ لاوب وام عصبه بنفسه مع ان الام داخله في نسبه الميت قلت قرأية الاب اصل في تخلف العصبية فانها اذا انفردت كفت في نبات العصبية بخلاف قرأية الام فانها لا تصلح بانزادها علة لانياتها في بلغة في تخلف العصبية لكانا جعلناها بمنزلة وصف زائد فحسبنا بها

لانه تعالى الى الميت من جهة النسب والمذكر لما جئت اليه اولى من الذي من جهة النسب لان اتصال الاول شئ واحد واتصال الثاني شئ حكيم والاتصال الحقيقي اولى من الاتصال الحكي

الاخ

الاخ لاوب وام على الاخ لاوب وهما في العصبان بانفسهم اربعة اصناف الاول جزء الميت والثاني اصله والثالث جزء ابيه والرابع جزءه فيقدم في هذه الاصناف المندرجين فيها الاقرب فالأقرب اي بن تحون بقرب الدرجة اعني اولهم بالميراث الذي يتحقق بالعصوبة جزء الميت اي البنون ثم بنوهم وان سفلوا ثم اصله اي الاب ثم لجواب الاب وان علا وانما قدم البنون على الاب لانهم فروع الميت والاب اصله واتصال الفرع باصله اظهر من اتصال الاصل بفرعه الا يورى ان الفرع يتبع اصله ويصير مذكورا بذكره دون العكس فان البناء والاتجار يدخلان في بيع الاخر ولا يدخل في بيعهما وظهور اتصالهم يدل على انهم اقرب الى الميت في الدرجة حكما وان لم يكن ذلك حقيقة لان الاتصال من الجانبين بغير

الاب لاوب وام على الاخ لاوب وهما في العصبان بانفسهم اربعة اصناف الاول جزء الميت والثاني اصله والثالث جزء ابيه والرابع جزءه فيقدم في هذه الاصناف المندرجين فيها الاقرب فالأقرب اي بن تحون بقرب الدرجة اعني اولهم بالميراث الذي يتحقق بالعصوبة جزء الميت اي البنون ثم بنوهم وان سفلوا ثم اصله اي الاب ثم لجواب الاب وان علا وانما قدم البنون على الاب لانهم فروع الميت والاب اصله واتصال الفرع باصله اظهر من اتصال الاصل بفرعه الا يورى ان الفرع يتبع اصله ويصير مذكورا بذكره دون العكس فان البناء والاتجار يدخلان في بيع الاخر ولا يدخل في بيعهما وظهور اتصالهم يدل على انهم اقرب الى الميت في الدرجة حكما وان لم يكن ذلك حقيقة لان الاتصال من الجانبين بغير

ان من الاصل والنوع

الزوجة



واسطة وقدم بنو البين وان سفلوا على الاب  
لان سبب استحقاقهم ايضا البنوة المتقدمة  
على الابوة وكون الاب اقرب درجة من الجد  
ظاهر كظهور يقاين الابن وابن الابن  
وتقييد الجد باب الاب ليخرج عنه الام  
الذي هو الجد الفاسد فيكون ذلك نصحا  
بما علم ضمنا من قوله فكل ذكر لا يدخل في بنه  
الى الميت انقي لمزيدا لاهتمام بامر مهتر هو البنا  
ارثه وحرمانه بغير <sup>من علم</sup> من اجداد  
اذا تعددوا يقدم منهم من كان اقرب درجة  
فجزا ابيه كز بنوه وان سفلوا تاخير الاخوة  
عن الجد وان علا قول ابني حنيفة خلافا لما  
كما استقف عليه في باب مقاسمة الجد وانما طلق  
الحكم ههنا بلا تنبيه على الخلاف لانه المختار  
للفقوى وتأخير بنيه عنهم لقرب درجاتهم ثم  
جزا جد اى الاعام ثم بنوه وان سفلوا تاخير  
الاعام عن الاخوة وتأخير بنيه عنهم بعد الجد

ایلاخو

منه الحاشية يحصل كذا في التسمية كذا في اللاحق ونسب  
 إلى تقي الدين  
 من التسمية من تلتك جميع المال إذا لم يخلطوا مع غيره  
 وعدا لا من يرون من كذا يخلطوا مع غيره  
 مع الأب على كذا يخلطوا مع كذا  
 الفتي من الأعيان والعتل لا يرون مع كذا كذا لا يرون

مجلس

فظهر ان اباب العصوية بنفسه انواع اربعة  
البنوة بغير واسطة او بواسطة والابوة كذلك  
والاخوة وفرعها والعومة وفرعها والتوب  
ما عرفت ثم اى بعد التوجيع برب الدرجة  
يرتجون بقوة القرابة اعني به اى بالمذكور  
وهو التوجيع بقوة القرابة ان ذا القرباين  
من العصابات اولى من ذى قرابة واحدة مع  
نائبها فى الدرجة ذكرى كان ذوالقرباين  
من العصابات او اننى لقوله عليه الصلوة والسلام  
ان اعيان بنى الام يتوارثون دون بنى العلات  
اى بنو الاعيان اولى بالميراث من بنى العلات  
والمقصود من ذكر الام ههنا اظهار ما يترجح به  
بنو الاعيان على بنى العلات كالاخ لابل وامر  
فانه مقدم على الاخ لابل اجاها وهذا لما  
لذكرى من ذوى القرباين او الاخت لابل  
اذا صارت عصبة مع البنت اى ابنت الصلية  
او غيرها فانها ايضا اولى من الاخ لابل خلافا

وقد ذكرنا ان ابا ناسي قال اني سمعت  
 ابا عبد الله عليه السلام يقول ان  
 الدنيا كمثل سحابة لا تدوم  
 الا بين حماتان ان تحضر  
 ايام او تغيب ايام  
 والامم كمثل النجوم التي  
 تضيء في السماء ثم تغيب  
 وتضيء لان في العندين اللؤلؤين  
 وعاجير اليث واصل ما يكون  
 التزجج مع بقية الزمان وكنه  
 الحصف الرابع وان كان جازيا  
 الا ان يشير بعد الى ذلك التزجج  
 وكذا الحكم في اعمام اليث  
 بن بوالام والاب

الاستاذة الفاضلة

الحال من اختياركم وخياركم في الكلام ثم بعد ذلك



عبد الله بن عباس  
عبد الله بن عباس  
عبد الله بن عباس  
عبد الله بن عباس  
عبد الله بن عباس

لابن عباس فان الاخت لا تصير عصبه مع البنت  
عنده كام وهذا مثال الا في من ذوى القربى  
وانما ذكرها هنا وان لم تكن عصبه بنفسها لئلا  
في الحكم لمن هو عصبه بنفسه واذا انصرت عصبه  
بل كانت ذات فرض فلها فرضها والباقي للاخ  
لاب وابن الاخ لاب وام اولى من ابن الاخ لا  
لانها مساوية في الدرجة مع كون الاول ذا  
قربين وكذا الحكم في اعمام الميت ثم في اعمام به  
ثم في اعمام جد اي يعتبر بين هذه الاضاف من  
الاعام قرب الدرجة او لا وقوة القرابة ثانيا  
فعم الميت مقدم على عم ابيه المقدم على عم جد  
وذلك لقرب الدرجة وفي كل واحد من هذه  
الاضاف يقدم ذوا القربى على ذى قرابة  
واحدة مع المساوية في الدرجة فعم الميت لاب  
وام اولى من عمه لاب وكذا الحال في عم ابيه  
وعمر جد وكذا الحكم في فروع هذه الاضاف  
فيعتبروا اقرب للدرجة وثانيا قوة القرابة

هذا المثل  
في القربى  
الاولى

فان ابن عم الميت مقدم على ابن ابن عمه وابن  
عم الميت لاب وام مقدم على ابن عمه لاب وام  
العصبه بغيره فان بيع من النسوة وهن اللاتي  
فرضهن النصف والثلاثان الاولى منهن البنت  
اذ للواحدة النصف وللاثنتين فصاعدا الثلثا  
الثانية بنت الابن فان حالها كحال البنت عند  
عدمها الثالثة الاخت لاب وام فانها كذلك  
اذا لم يوجد بنات لصلب وبنات الابن  
الرابعة الاخت لاب فان حكمها كذلك اذا  
لم توجد لثلاث المقدمة فهو لا الرابع يصير  
عصبه باخوتهن كما ذكرنا في حال الامهين ويدل  
على صيرورة الاولين عصبه قوله تعالى ويصير  
الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وعلى  
صيرورة الاخوين عصبه قوله تعالى وان كانوا  
اخوة رجالا ونا فللذكر مثل حظ الانثيين  
ومن افرض لها من انا وخواها عصبه لا يصير  
عصبه باخوها وذلك لان النص الوارد في

اي الواحدة النصف  
وللاثنتين فصاعدا  
الثلثا

النصف للواحدة والثلاث  
فانما عصبها







من قبل الورثة والجواب اما عن الآية  
 فهذه سبب نزولها ما روي من انه عليه الصلوة  
 والسلام لما قدم المدينة اخي بين المهاجرين  
 والانصار وكانوا يتوارثون بذلك ففتح الله  
 تعالى هذا الحكم بهذه الآية وبين ان الرحم  
 مقدم على المواخاة والمواالة ولا نزاع لنا  
 في تقدم ذوي الارحام على مولى المواالة واما  
 عن الحديث فهو انه عم اراد بقوله ولم يدع  
 وارثا انه لم يدع وارثا هو عصبه الا يرى ان  
 قال في اخر كنت انت عصبه ولم يقل كئنت  
 وارثه واذا كان مولى العنقة عصبه هو اخر  
 العصبات كما دل عليه الحديث كان مقدما على  
 ذوي الارحام والورد لتقدم العصبات عليها  
 ثم المعنوقين من محققه مطلقا سواء كان  
 اعنقه لوجه الله او للشيطان او اعنقه على انه  
 سائبة او بشرط ان لا ولاه عليه لم يكن محققا  
 للمواالة صلة شرعية وانما صلا لوجه الشيطان

هذا الحديث في نسخة  
 اخرى في نسخة اخرى  
 في نسخة اخرى

قد ارتكب بالاعتناق المعصية فيحرم هذه الصلة  
 ومن صرح بنفي الولا فقد ردّها فلا يتحققها  
 ولنا ان السبب هو الاعتناق لقوله عليه السلام  
 الولا لمن اعنق وهذا السبب يتحقق في جميع  
 هذه الصور فنبت به في جميعها لعصبته  
 اي عصبه مولى العنقة على الترتيب الذي  
 ذكرناه في المعصبات فيكون العصب النسيبة  
 على المعصبات البينة اعني معنوق المعنوق والمراد  
 بالمعصبات النسيبة ما هو عصبه بنفسه فقط كما  
 ستعرفه والترتيب بين هؤلاء العصبات ما هو  
 ابن المعنوق او مولى من عصبته ثم ابن ابنه وان  
 سفل ثم ابوه ثم جدّه وان علا الى ما قبل هذا  
 لقوله عليه السلام الولا لحمه كلمة النسب  
 ومعنى ذلك ان الحرية حرة للانسان اذ بها  
 يثبت له صفة المالكية التي امان بها عن سائر  
 اعداءه من الحيوانا والمجادات والوقية تلف  
 وهلاك فالمعنوق يجب لاحياء المعنوق كما ان الولا

هذا الحديث في نسخة  
 اخرى في نسخة اخرى  
 في نسخة اخرى

هذا الحديث في نسخة  
 اخرى في نسخة اخرى  
 في نسخة اخرى

هذا الحديث في نسخة  
 اخرى في نسخة اخرى  
 في نسخة اخرى



سبب لايجاد الولد فكما ان الولد يصير منوبا  
 الى ابيه بالنسب والى اقرباه بتبعيته كذلك  
 المعتق يصير منوبا الى معتقه بالولاء والى عصبته  
 بالتبعية فكما ثبت الارث بالنسب كذلك ثبت  
 بالولاء ولا شيء للامات من ورثة المعتق فليس  
 في عصبه المعتق الوارثين من المعتق بالولاء  
 من هو عصبه بغيره او مع غيره كما نهت عليه انفا  
 وذلك لقوله عليه الصلوة والسلام ليس  
 للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعنت من  
 اعتقن او كاتبين او كاتبين كاتبين او دبرين  
 او دبرين دبرين او حو ولا معتقن او معتق  
 معتقن هذا الحديث وان كان فيه شذوذ  
 لكنه قد اكد بما روي من ان كبار الصحابة كهم  
 وعلي وابن مسعود قالوا بمنزل ذلك قصاص وعقوبة  
 المشهور ومعناه ليس للنساء شيء من الولاء الا  
 ولما اعتقته او ولما اعتقه من اعتقه  
 او ولما ما كاتبه او ولما ما كاتب من كاتبه

كما ذكر ابن القتيبي  
 داخ المعتق واخيه انما هو لولاء  
 دون الاخر

مودت امرأة قالت لبيد  
 ان شئت فقلت عتقتم ام توتوا  
 يا عبد وكن بدار الحبيب فعتقني  
 بمخافتة ثم عتقني من ربي ثم عتقني  
 من ربي ثم مات المبر

او ولما ما دبرته او ولما ما دبر من دبرته  
 فكله ما المذكور والمقدرة عبارة عن مرقون  
 يتعلق به الاعتاق فانه بمنزلة ما رما بملك  
 مما لا عقل له كما في قوله تعالى وما ملك ايمانكم  
 وكله من عبارة عن صار حرا ما لكا فاستحق ان  
 يعبر عنه بلفظ العقلاء وقوله او جرحا  
 الى ان يقدر معه ان حتى يصير مؤولا بالمصدق  
 اي ليس لهن شيء من الولاء الا ولما ما ذكر  
 او ان جرولا معتقهن والحاصل انه ليس  
 لهن شيء من الولاء الا ولما ما معتقهن او ولما  
 معتق معتقهن اه او ولما الذي هو محجور معتق  
 معتق معتقهن فولما معتقهن ومكاتبهن  
 ظاهره ولما معتق معتقهن فيما اذا اعتقت  
 امرأة عبدا فاشتوى ذلك العبد عبدا اخر  
 واعتقه فمات المعتق الثاني وليس له عصبه  
 نسية وقد مات قبله العبد الاول وعصبه  
 فيرأيه لتلك المرأة بالعصبة من جهة الولاء

اعتق هذا العبد



وكذا الحكم في مكاتب مكاتبها وصورة ولا  
مدبر من هي ان دبرت امرأة عبداً فارتدت  
ولحقت بدار الحرب وحكم القاضى بحرية  
عبيدها المدبر فما سلمت ورجعت الى دار  
الاسلام فمات المدبر ولم يخلف عصبته  
نسبة فهذه المرأة عصبته وحكم مدبر هذا  
المدبر كذلك اي اذا حكم القاضى بعتق مدبرها  
بسبب لحاقها فاشترى عبداً ودبره فمات  
ورجعت المرأة تامة الى دار الاسلام اما  
قبل موت مدبرها او بعدها فمات المدبر  
الناقص ولم يخلف عصبته نسبة فولاؤه هذه  
المرأة وصورة جو معتقهن الولاة ان عبداً  
امراً تزوج باذنها جارية قد اعتقها غيرها  
فولد بينهما ولد هو حر تبع لأمه فان الولد  
ينسب أمه في الرقية والحرية وولاؤه لمولى  
أمه فاذا اعتقت تلك المرأة عبداً جو  
ذلك العبد باعتاقها اياه وولده الى نفسه

وإنه يخرج من عتقها

ثم ان كان له ولد

المرأة المدبرة

ثم الى مولاه حقاً اذا مات المعتق فمات  
ولده وخلف معتقة ابيه فولاؤه لها  
وصورة جو معتق معتقهن الولاة ان امرأة  
اعتقت عبداً فاشترى العبد المعتق عبداً آخر  
وزوجه بمعتقة غيره فولد بينهما ولد هو  
حر وولاؤه لمولى أمه فاذا اعتق ذلك  
العبد المعتق عبداً جو باعتاقه وولده  
معتقه الى نفسه ثم الى مولاه وقد يستدل  
ايضاً على جواز الولاة بما روي من ان زبير  
رأى نيسة ابنة عتبة ظفهم وامهم مولاة لراعي  
بن خديج وابوهم عبد لغيره فاشترى زبير  
اباهم واعتقه ثم قال للفتية انتبوا الى  
فنازعهم رافع وقال لهم موالى فاختصما  
الى عثمان فحكم بالولاة لزبير فدل ذلك  
على ان الولد منسوب الى موالى أمه فان  
الولاة من قبل ابيه فاذا ثبت ولاء من  
قبله جو الاب والولاة الولد الى مواليه

المعتقة ابيه

الفتية

المرأة المدبرة



وكيف لا والنسبة الى الام للضرور كولد  
 الزنا وولد الملاعنة حقا اذا كذب الملاعن  
 فنه صار الولد منوب اليه ولو ترك  
 اى المعتق ابا المعتق وابنه كان عند ابي  
 سدس الولاء للاب والباقي للابن هذا  
 قوله الاخير وهو احدى الروايتين عن ابن  
 سعود وبه قال الشيخ والنخعي وعند ابي حنيفة  
 ومحمد لولا اكله للابن وهو اختيار سعيد بن  
 المسيب ومذهب الشافعي والقول الاول  
 لابي يوسف وجه قوله الاخير ان الولاء اكله  
 اثر الملك فيلحق بحقيقة الملك ولو لم يكن المعتق  
 مالا وولد ابا وابنا كان لابي سدس ماله  
 والباقي لابنه فكذا اذا ترك ولدا والجواب انه  
 وان كان اثر الملك لكنه ليس بالولاء حكم  
 المال كالفصاح الذي يجوز الاعيان عنه  
 بالمال بخلاف الولاء فلا يجري فيه سهام  
 الورثة بالفرضية كما في مال بل هو بمنزلة

وكانت  
 في قوله  
 لولا اكله  
 للابن  
 وهو اختيار  
 سعيد بن  
 المسيب  
 ومذهب  
 الشافعي  
 والقول  
 الاول

بطريق العصوية فيعتبر الاقرب فالاقرب  
 والابن اقرب العصباء ولو كان يجرى فيه  
 سهام الورثة بالفرضية كما لمال كان للنساء  
 نصيب من الولاء بالارث على ان قوله عليه  
 الصلوة والسلام الولاء لجهة كجهة النسب  
 لا لبيان ولا يوجب ولا يورث دليل واضح  
 على قوله الاول الذي هو مذهبهما ولو ترك  
 اى المعتق ابن المعتق وجده فالولاء اكله للاب  
 بالاتفاق وذلك لان الاب كالابن في العصب  
 بحسب الظاهر لان اتصال كل منهما بالميت بلا  
 واسطة وكون الابن اقرب محتاج الى مائة  
 من ان زيادة قربه امر حكى فوقع الخلاف هناك  
 بخلاف الجد فان اتصاله بواسطة الاب  
 فيكون اقرب من الجد ويكون الابن اقرب منه  
 بلا اشتباه فلا يزاحمه الجد في الولاء بلا  
 خلاف وهذا من المسائل الان مع المشاة  
 على القول الاخير لابي يوسف حيث لم يحصل فيه

مذهب ابي حنيفة

مذهب ابي حنيفة



لجدة كالأب وقال الشيخ الاسلام خواهر زاده  
 ولو ترك جد المعتق وأخاه كان الولاء كله  
 للجد عند أبي حنيفة لأنه أقرب إلى الميت في  
 العصوبة من الأخ على مذهبه وعند ما الولاء  
 بينهما انضغان وذكر محمد في كتاب الولاء عز كبا  
 الصحابة كعمرو بن عبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت  
 وأبي بن كعب وغيرهم أنهم قالوا الولاء للكبير  
 فاستدل بعض الفقهاء بظاهره على أن الولاء  
 لا يكون للمعتق شاب بعد موته فإنه قال لمقامه  
 في الذب عن الغيرة حج لك المذهب عندنا أن  
 المراد بالكبر أقرب أي يقدم في احتقاق  
 الولاء أقرب بنحى المعتق يوم موته حقان بات  
 المعتق عن ابن وابن ابن أخو كان الولاء لا  
 لأنه أقرب ومن ملك ذا رحم محرر منه عتق  
 عليه ويكون ولأوله له هذا البحث تمة  
 لمباحث العصب السببية وتبينه على أن  
 العتق وأن لم يكن اختيارا بسبب للولاء

نسخة من  
 كتاب الولاء  
 من نسخة  
 المخطوط  
 رقم 100  
 في مكتبة  
 جامعة  
 القاهرة

نسخة من  
 كتاب الولاء  
 من نسخة  
 المخطوط  
 رقم 100  
 في مكتبة  
 جامعة  
 القاهرة

نسخة من  
 كتاب الولاء  
 من نسخة  
 المخطوط  
 رقم 100  
 في مكتبة  
 جامعة  
 القاهرة

وتنصيب الكلام في هذا المقام أن  
 القرابة على ثلاثة أنواع الأول القرابة وهي  
 قرابة ذى الرحم المحرم من الولاد أما بطريق  
 الأصلية كالأبوين والأجداد والجدات  
 وإن علوا وأما بطريق القرعة كالولاد وولاد  
 الأولاد وإن سفلا فإن ملك واحدا من هؤلاء  
 عتق عليه اتفاقا أراد عتقه أو لم يرده  
 والثاني المتوسطة وهي قرابة المحارم وغير  
 العودين أعني قرابة الأخوة والأخوات  
 وأولادهما وإن سفلا وقرابة الأعمام والأما  
 والأخوال والحالات دون أولادهم  
 ومن ملك واحدا من هذه المحارم عتق عليه  
 أيضا عندنا خلافا للشافعي رحمه الله الثالث  
 البعيدة وهي قرابة ذى الرحم غير المحرم كالولاد  
 الأعمام والأخوال ومن ملك واحدا منهم  
 لم يعتق عليه بلا خلاف وللشافعي في مسألة  
 الخلاف أنه ليس بينهما جونية كما في الأصول

نسخة من  
 كتاب الولاء  
 من نسخة  
 المخطوط  
 رقم 100  
 في مكتبة  
 جامعة  
 القاهرة

نسخة من  
 كتاب الولاء  
 من نسخة  
 المخطوط  
 رقم 100  
 في مكتبة  
 جامعة  
 القاهرة



والفروع فلا يعتق احدهما على صاحبه كاولاد  
 الاعمام الا يرى ان قرابتهما في الاحكام كقرابة  
 اولاد العز حيث تقبل شهادة كل منهما لصاحبه  
 ويجوز لكل منهما ان يضع زكوته في الاخر ويجري  
 التصاخي بينهما من الجانبين ويجل خلية كل  
 منهما لصاحبه بخلاف الوالدين والمولودين  
 ولما ماروى عن ابن عباس ان رجلا قال  
 لرسول الله اني وجدت اخي يباع في السوق  
 فاشتريته وانا اريد ان اعتقه فقال عليه السلام  
 قد اعتقه الله والمعنى في ذلك ان القرابة  
 المؤتدة بالمحرمة علة الاعتق مع الملك كما  
 في الاباء والاولاد وتوضحه ان هذا  
 الاعتق بطريق الصلة والقرابة المذكورة تأييد  
 في استحقاق الصلة الا يرى ان حرمه الملكة  
 ثبتت في هذه القرابة لاجل الصيانة عن  
 ذل الاستفراش والاستخدام فهما من البين  
 ان ملك اليمين اقوى في الاستدلال من الاستفراش

والاستخدام

والاستخدام وايضا الجمع بين الاختين في  
 النكاح حرام لصيانة القرابة عن القطيعة  
 بسبب ما يكون بين الضار من المناقرة فظاهر  
 ان معنى القطيعة في اشدامة الملك اكبر ولا  
 في ان الملك تأييدا في استحقاق الصلة فعلة  
 الاعتق هذان الوصفان فلا يكون بعد ثبوتها  
 لانقضاء الجزية مضرة وايضا اتصال أحد  
 الاخوين بالاخر بواسطة الاب كما ان اتصال  
 النافلة بالجد كذلك ومن ثمة شبه بعضهم  
 بالجد مع النافلة بشجرة اشعب منها غصن  
 ومن ذلك الغصن غصن آخر والاخوين  
 بفصين من شجرة واحدة وشبه اخرون  
 بالجد مع النافلة بواد تنشعب منه نهرون  
 النهر جدود والاخوين بنهرين قد تنشعبا  
 من واد واحد وعلى هذا يكون معنى القرب  
 بين الاخوين اظهر لخصولهما بشعب واحد  
 واحتياج الجدوا لنافلة الى شعبين فتكونا

والشخص عليه السلام  
 هو النبي صلى الله عليه وسلم

شبه الاخوين



فكون باقضا العتق اولى الا انه لا يجعل  
الاخ كالجدة في حكم الولاية اذ مدارها على الثقة  
مع القرابة وليس ثقة الاخ كثقة الجد ولا في  
حكم الارث عند ابن حنيفة رحمه الله لانه نوع  
ولاية وخلافه في الملك والقرن كما سبق  
واما اولاد الاعمام والاخوان فقد كثرت هذه  
الواسطات وكانت القرابة بعيدة ولهذا لم  
هناك حومة الكاح والاحومة للجمع في النكاح  
ثم ان الشيخ اورد لهذا الفصل منا لا فقال اكثر  
بنات حوازل تولدن بين عبد وحرقة للصغيري  
عشرون دينارا وللكرمي ثلثون دينارا فان شئت  
اباها بالتحسين فعتق عليها ارمات الاب وترك  
ثبينا من المال فان ثلثان من ذلك المال بينهما  
انلا ثابا الغرض والباقي وهو الثلث الاخر  
بين شترقي الاب اخا بالولاية ثلثة اخاه  
للكرمي وخماه للصغيري لانا لكرمي قد اعتقت  
ثلثة اخا اب بثلثين والصغيري قد اعتقت

خيه

خيه بثلثين ونصف من خة واربعين وذلك  
لان اصل المسئلة من ثلثة لانها اقل عدد يصح  
منها الثلثان فاعطينا البنا الثلث اثنين  
منها بالفرضية واعطينا الكبرى والصغرى  
واحدا منها بالولاية ولا يستقيم اثبات على ثلثة  
بنات بل بينهما مبانة فاخذنا جميع عدد وبن  
اعوا ثلثة ولا يستقيم ايضا الباقي وهو الواحد  
على سهام الولاية وهي خية وذلك لانا وجدنا  
بين ما لي الكبرى والصغرى موافقة باخيرا  
العشرة اكثر عدد يعدها فغشرا لثلثين ثلثة  
وعشرا لثلثين اثنين ومجموعها خية وهي بقوله  
عدد الورثة من الورثة لان تقسيم الثلث الباقي  
على الكبرى والصغرى يجب ان يكون على نية ما لهما  
وهي بعينها نسبة الوفيين وبين الخة والواحد  
مبانة فاخذنا مجموع الخية ايضا ومعنا ثلثة  
هي عدد وبن البنات وبينها مبانة فغشرا  
احد في الاخرى فحصل خة عشر ثم ضربناها



في اصل المسئلة وهو ثلثة فحصل خة واربعون  
 فمنها تصح المسئلة اذ قد كانت للثنا من اصلها  
 اثنا فاذا ضربناها في المضروب وهي خة عشر  
 حصل ثلثون فلكل بنت عشرة وكان للصغيري  
 والكبرى من اصلها واخذ فخر بناء في المضروب  
 فلم يتغير فقسنا الخة عشر الباقي عليهم الولاء  
 فاصاب كل سهم ثلثة فللكبرى من الخة عشرة  
 وقد كان لها عشرة بالفرضية فلها حصة عشرة  
 وللصغيري من الخة عشرة ستة وقد كان لها عشرة  
 بطريق الفرضية ومجموعها ستة عشر وليس  
 للوسطى الا ثلث الخة العشرة التي اصابتهما بالفرضية  
 ثم ان للكبرى والصغيري ان تزوجا اباهما  
 بالولاء اذ ايجن جنونا مطبقا قال شيخ الاسلام  
 خواهر زاده كان يحنوا ابو بكر الجندى بحكم  
 عن ابي اسحق الحافظ انه كان يقول هذا  
 من الغرائب التي يال عنها وهو ان يكون بنت  
 الرجل وليته **باب المحجب** هو في اللغة

المنع ومنه الحجاب لما يستر به الشيء وينع عن  
 النظر اليه وفي اصطلاح اهل هذا العلم  
 منع شخص معين عن ميراثه اما كله او بعضه  
 لوجود شخص آخر المحجب على نوعين احدهما  
 حجب نقصان وهو حجب عن سهم الكثر الى سهم  
 اقل وذلك اي المحجب النقصان لجهة نفر من  
 الورثة للزوجين والام وبنت الابن  
 والاخت لاب وقدم بيانته في احوال هؤلاء  
 فان زوج يحجب من النصف الى الربع والزوجة  
 من الربع الى الثمن بوجود الولد او ولد  
 الابن والام تحجب من الثلث الى النصف  
 بالولاد او ولد الابن او الاثنين من الاخوة  
 والاخوات وبنت الابن تحجب مع بنت  
 الصلب من النصف الى النصف بكملة  
 للثلاثين والاخت لاب تحجب مع الاخت  
 لاب وام من النصف الى النصف ايضا كما  
 انكشف لك تفاصيلها فيما سبق وبما بينهما محجب



حرم ان يورث من الميراث بالمرقة فيصير  
محروما بالكلية والورثة فيه اي في حجب  
الحرم ان يورث لقياس اليه فريقان مروي لا يحجبون  
هذا الحجب بحال البتة وان كان البعض منهم  
يحجب حجب النقصان وهو ثلثة من الرجال  
الابن والاب والزوج وثلثة من النساء  
البنات والام والزوجة فان قلت قد يحجب  
هذا الفريق بالقتل والردة والوقبة فلا يحجب  
انهم لا يحجبون بحال البتة قلت الكلام في الورثة  
وهو على ذلك التقدير ليسوا بورثة وفريقان  
يرون فقال لا يحجبون بحجب الحرمان بحال اخر  
وهو غير هؤلاء السته من الورثة سواء كانوا  
عصباء او ذوى فروع وهذا اي حجب  
الحرم ان يورث في الفريق الثاني مروي على اصلين  
احدهما ان كل من يدعي ان يورث الى الميت  
ينحصر الاثر مع وجود ذلك الشخص كابن  
الابن فانه لا يرث مع الابن سوى اولاد الام

فانهم

فانهم يرون معها مع انهم يدعون الى الميت  
بها وذلك لانعدام انتفاء جميع التركة  
وتحقيق هذا الاصل ان الشخص الذي به ان  
انحصر جميع التركة لم يرث المدي مع وجوده  
سواء انحصر في سبب الارث كما في الاب  
والجد والابن وابنه او لم يتحد كما في الاب  
والاخوة والاحوات فان المدي به لما احوز  
جميع المال لم يرث المدي شي اطلاقا وان لم ينحصر  
المدي به للجميع فان انحصر في السبب كان الام  
كذلك كما في الام وام الام لان المدي به  
لما اخذ نصيبه بذلك السبب لم يرث المدي  
من نصيب الذي ينحصر بذلك السبب شي  
وليس له نصيب اخر فصار محروما وان لم يتحد  
في السبب كما في الام واولادها فان المدي به  
ح ياخذ نصيب المستند اليه سببه والمدي  
ياخذ نصيبا اخر مستندا اليه سبب اخر فلا يورث  
فان قيل البتة الام تنحصر جميع التركة اذا



انفردت عن غيرها من اصحاب الفرائض  
 والعصبة قلنا ليس ذلك الاستحقاق من جهة  
 واحدة فانها تنحصر في بعض النوبة بالفرق بعضها  
 بالولد والمراد استحقاق جميعها من جهة واحدة  
 كما في العصبه والاصل الثاني الاقرب فالأقرب  
 كما ذكرنا في العصبه قد مر في باب العصبه  
 انهم يرتجون بقرب الدرجة فالأقرب منهم  
 يحجب الا بعد حجب حرمان سواء اتحد في الب  
 اولاد هذا جار في غيرهم ايضا لكن اذا كان  
 هناك اتحاد الب كما في الجدات مع الام  
 وفي بنات الابن مع الصليبين وفي الاخوات  
 لاب مع الاختين لاب وام وانما كيف للمع  
 بالاصل الاول كيد لا يتوهم ان ولدا الابن ذكرا  
 كان او انثى يرتب مع الابن الذي ليس ابيه  
 فانه لا يدعى به ولا بالاصل الثاني كيد لا يتوهم  
 ان ام الام لا ترتب مع الاب هكذا قيل وفيه  
 نظر لان الاصل الثاني ان اجري ههنا على ظاهر

وهو ان الاقرب في الدرجة مطلقا يحجب  
 الا بعد لزوم منه حجب ام الام بالاب وحجب  
 ابن الاخ لاب وام بالاخ لام وان قيد  
 بان يكون الا بعد مدليا بالاقرب كما في الاصل  
 الثاني بعينه الاصل الاول فلا معنى لجعلها  
 اصلين وكان الوهم الاول لازما وهو ان اولاد  
 الابن يرتبون مع الابن الذي ليس باهم فان  
 قلت المراد ان الاقرب يحجب الدرجة من  
 العصبه يحجب الا بعد ويدل على ذلك قوله  
 كما ذكرنا في العصبه قلت هذا الاصل انما ذكر  
 للفرق الثاني الذين يرتبون تارة ويحرمون  
 اخرى فيندرج فيهم العصبه وغيره فذكر  
 بالعصبه على سبيل التمثيل دون التخصيص  
 كما اشرنا اليه والمحرم وعن الميراث بالكلية  
 لا يحجب عندنا غيره اصلا لا يحجب حرمان  
 ولا يحجب نقصان وهو قول عامة الصحابة  
 ودوى ان امرأة مسلمة تركت زوجا مسلما

وهو ان الاقرب في الدرجة مطلقا يحجب الا بعد لزوم منه حجب ام الام بالاب وحجب ابن الاخ لاب وام بالاخ لام وان قيد بان يكون الا بعد مدليا بالاقرب كما في الاصل الثاني بعينه الاصل الاول فلا معنى لجعلها اصلين وكان الوهم الاول لازما وهو ان اولاد الابن يرتبون مع الابن الذي ليس باهم فان قلت المراد ان الاقرب يحجب الدرجة من العصبه يحجب الا بعد ويدل على ذلك قوله كما ذكرنا في العصبه قلت هذا الاصل انما ذكر للفرق الثاني الذين يرتبون تارة ويحرمون اخرى فيندرج فيهم العصبه وغيره فذكر بالعصبه على سبيل التمثيل دون التخصيص كما اشرنا اليه والمحرم وعن الميراث بالكلية لا يحجب عندنا غيره اصلا لا يحجب حرمان ولا يحجب نقصان وهو قول عامة الصحابة ودوى ان امرأة مسلمة تركت زوجا مسلما



واخوين من امهما مسلمين وابنا كافرا فقص  
 فيها على وزيد بن ثابت بان للزوج النصف  
 والاخوين الثلث وما بقي فهو للعصبة  
 وعند ابن مسعود بحجبه المحرم وحجبه النقصان  
 لا يحجب الحرمان ففي المسئلة المذكورة يكون  
 عند الزوج الربع وللأخوين الثلث والباقي  
 للعصبة هذا ما يقتضيه رواية هذا  
 الكتاب وقدير روى عنه ايضا انه جعل  
 في تلك الصورة للزوج الربع ولا يجعل  
 للأخوين شيئا بل حكى بان ما بقي للعصبة  
 فعنه في حجبه المحرم وغيره حجبه الحرمان  
 روايتان كالكافر والقائل والرفيق هذه  
 مسئلة للمحرم الذي لا يحجب عنده اصلا  
 وحجبه عند ابن مسعود بحجبه النقصان دليله  
 على ذلك ان هذا الحجبه ثبت في النص  
 باسم الولد والاخ وهذا الاسم يتناول  
 المسلم والكافر والمحرم والعبد والقائل وغيره

في النصف  
 من الزوج

في النصف  
 من الزوج

ثبتت الابعاد  
 في النصف  
 من الزوج

فالتقيد يكون الولد والاخ وارثا  
 زيادة على النص وهي نخ فلا يثبت به النسخ  
 واما حجبه الحرمان فهو باعتبار تقديم الاقرب  
 على الابعد وانما يتصور ذلك اذا كان الاقرب  
 مستحقا بخلاف حجبه النقصان فانه نقل من  
 الاكثر الى الاقل ولا فرق في هذا المعنى بين  
 ان يكون الحاجب وارثا او غير وارث ولنا  
 ان الاسم وان كان اعلم لكن ذكر في آية المواريث  
 يدل على ان المراد الوارث فان من لا يصلح لليراث  
 اصلا كالكافر مثلاً لا جعل في حق استحقاق الادر  
 كالميت فكذلك جعل في حق الحجبه منزلة ايضا  
 لفوات الاهلية بخلاف الاموة مع الايمانهم  
 يحجبون الام ولا يجعلون كالملوك وان كانوا ائمة  
 معه لان اهلية الارث ثابتة لهم وانما لم يروا  
 في هذه الحالة لفقدان شرطه وهو عدم الاب  
 وايضا اذا لم يحجب الكافر حجبه الحرمان كما في الورث  
 المشهور عنه فكذلك لا يحجب حجبه النقصان الا في

في النصف  
 من الزوج



بينهما لان في الحرمان تقدير الاقرب على البعد  
 في الكل وفي النقصان تقديم المحجب على المحجوب  
 في البعض فاذا كان صفة الورثة في المحجب  
 شرطاً هنا كانت ايضا شرطاً ههنا هذا  
 وقد ادعى المحاور في كتاب اختلاف العلماء<sup>الاشارة</sup>  
 انهم قد اجتمعوا على ان من خلف اباً مملوكاً او كافراً  
 وجداً خيراً مسلماً فان جده يرث منه فقد جعل  
 الاب بمنزلة الاعداء فلم يحجب به الجداً اصلاً  
 والمحجوب محجب حرمان يحجب غيره كالأخوين  
 بالاتفاق بيننا وبين ابن سعود كالأختين من  
 الأخوة والأخوات فصاعداً من أي جهة  
 كانا أي من جهة الابوين كانا أو من جهة احداهما  
 فانها لا يرثان مع الاب ولكن يحجبان الام من  
 الثلث الى السدس وقد الحال في حجب الحرمان  
 فان ام الاب محجوبة به وحاجبه لام ام الأم  
 اما عند ابن سعود فلا يرث الحرور وعنده حاجب  
 مع انه ليس يرث اصلاً فكذلك المحجب بل هو أولى

لانه وارث من جهة <sup>دون جهة</sup> واما عندنا فلا يرث الحرور  
 انما جعلناه بمنزلة المودوم لانه ليس باهل الكبر  
 من كل وجه بخلاف المحجوب فانه اهل له من  
 وجه دون وجه آخر فجعل كالميت في حق  
 اتحقاق الارث حق لا يرث شيئاً ويجعل حياً  
 في حق المحجب فهو وارث في حق محجوبه لولا حاجبه  
 لجهة **باب مخرج الفروض** شرع ان يبين  
 اصولاً يحتاج اليها في قيمة الفروض على متغيراتها  
 ولما كانت الفروض كلها كوراً كان مخرجها خارجاً  
 الكور ومخرج كل كور منفرد اقل عدد يكون ذلك  
 الكور منه واحداً يصح مخرج النصف اثنتان  
 ومخرج الثلث ثلثة وعلى هذا اعلم ان الفروض  
 الستة المذكورة في كتاب الله تعالى وان ثلث منها  
 نوع وثلثة اخرى نوع اخو الاول النصف والام  
 والبن والبنات الثلثان والثلث واليدس  
 على التخصيف اراد بذلك ان الميراث اذا  
 تنصف حصل الربع وان الربع اذا تنصف حصل

مثلاً اذا كان الارث وارثاً واحداً  
 كونه الارث جميعاً وادوا  
 كونه الثلثين  
 كونه النصف والام  
 كونه السدس



النصف وكذا المدي إذا ضعف صار ثلثا  
 وإذا ضعف ثلث صار ثلثين ونصف وإذا  
 بذلكان الضعف نصف صار ربعا وإن  
 الربع إذا ضعف صار ثلثا وكذا الحال في نصف  
 الثلثين والثلث والحاصل أنه إذا اعتبر كل  
 واحد من هذين النوعين أمكن هذا العبارتان  
 ففي النوع الأول تارة يقال النصف ونصف  
 النصف أي إلى ربع ونصف نصف النصف أي إلى ثلث  
 وتارة يقال الثمن وضعفه أي إلى ربع وضعف  
 ضعفه أي النصف وفي النوع الثاني تارة  
 الثلثان ونصفه ونصف نصفه ويقال تارة  
 أخى المدي وضعفه وضعف ضعفه والسبب  
 في أنهم جعلوا الفروض الستة نوعين أنهم طلبوا  
 ما هو الأقل من تلك الفروض مقداراً فوجدوه  
 الثمن الذي يخرج منه الثمانية ووجدوا الربع  
 والنصف خارجين منها بلا كسر فجعلوا هذه الثلاثة  
 نوعاً واحداً لم يطلبوا أقل فرض بعد الثمن فوجدوه

المدي

المدي الذي يخرج منه الستة ووجدوا الثلث  
 والثلثين خارجين منها بلا كسر فجعلوا هذه  
 الثلاثة نوعاً واحداً وقد يقال إنما هي النوع الأول  
 بلا قول لأنه نصيب أقل الموجودات من المدي  
 أعني الزوجين لأن نصيبها لا يوجد إلا فيه فإذا  
 جاز في المسائل من هذه الفروض أحاداً كان  
 يكفيه أن يقال أحاد مرة واحدة لأن معناه موز  
 لكنه نظر إلى جانب اللفظ فكونه ونظيره ما ورد  
 في الحديث صلوة الليل ثلثين مثق في حج كل فرض  
 منفرد عن سائر الفروض سميت من الأعداد  
 إلا النصف وهو من اثنين وليس الاثنان ميماله  
 كالربع من أربعة والثلث من ثمانية والثلث  
 من ثلثة والمدي من ستة فإن خرج كل كسر  
 من هذه الكور سميت من الأعداد إذ الربع سميت  
 الأربعة وكذا الباقي وقدم في التمثيل الربع  
 والثلث على الثلث لأنها من النوع الأول كالنصف  
 ولم يذكر الثلثين لأنه في حكم الثلث وتكرره

الربع والثلث  
 والنصف والثلث  
 والنصف والثلث  
 والنصف والثلث  
 والنصف والثلث

الثلث والثلث  
 والثلث والثلث  
 والثلث والثلث  
 والثلث والثلث



وتوك اليد يظهر حاله مما ذكرنا فان كان  
 في المسئلة الضعف فقط كما في من خلف بنتا واما  
 لآب وام فممن اثنين وان كان فيها أربع وجوه  
 كما فيمن ترك الزوج مع الابن كانت من أربعة وان  
 كان فيها البني فقط كما فيمن ترك الزوجة والابن  
 كانت من ثمانية وان كان فيها الثلث وحين  
 كما اذا ترك ابنا واما لآب وام او كان فيها  
 الثلثان فقط كما اذا ترك بنتين وعامه من ثلثة  
 وان كان فيها اليد فقط كما اذا ترك ابنا  
 وابنا فممن ستة واذا جاء في المسائل من هذه  
 الفروض منق او ثلاث وهما من نوع واحد  
 فكل عدد يكون مخرج الجذر اى اكبر من ذلك النوع  
 فذلك العدد ايضا يخرج لضعف ذلك النوع  
 ولضعف ضعفه كالسنة هي مخرج للبدن  
 الذي هو جزء من النوع الثاني ومخرج لضعفه  
 الذي هو الثلث ومخرج لضعف ضعفه الذي  
 هو الثلثان وكما ثمانية فانها مخرج للثمن والضعف

في المخرج

ستة الثلثان لثمن الضعف الذي  
 يدعى فاعلم من النوع الثاني

اعفا الربع ولضعف ضعفه اعفا النصف  
 والبسب في ذلك ان يخرج ضعف كل جزء  
 داخل في مخرج ذلك الجزء اى يخرج الضعف  
 موجود في مخرج الجزء وعادة له فيخرج الضعف  
 صحبا من مخرج جزئه فيستغنى مخرج الجزء عن  
 مخرج ضعفه مثلا يخرج الثلث والثلثين  
 ثلثة وهي داخله في مخرج البدن الذي هو  
 الستة وكذلك كل واحد من مخرجي الربع  
 والنصف داخل في مخرج الثمن فاذا اجتمع  
 في المسئلة البدن والثلث كما اذا ترك ابنا  
 واخيتين لام كانت من ستة وكذا اذا اجتمع  
 فيها البدن والثلثان كما اذا ترك ابنا  
 واخيتين لآب وام او اجتمع فيها الثلثة  
 كما اذا ترك ابنا واخيتين لام واخيتين لآب  
 وام واما اذا اجتمع فيه الثلث والثلثان  
 كما اذا ترك اخين لآب وام فهي من ثلثة  
 واذا اجتمع في المسئلة مع الثمن مع النصف

في المخرج

اربعة البدن والثلث والثلثين

لام واخيتين؟



كما اذا ترك زوجة وبنات كانت من ثمانية  
 واذا اجتمع فيها الربع والنصف كما اذا تركت  
 زوجا وبنات كانت من اربعة ولما فرغ  
 من بيان حال الاختلاط منفى وثلاث بين  
 فروض نوع واحد شرع في بيان حال الاختلاط  
 بين فروض احد النوعين بالافعال واذا  
 اختلط النصف من النوع الاول بكل النوع  
 الثاني اي بالثلثين والثلث والدرهم كما اذا  
 تركت زوجا واما واخنتين لآب وام واخنتين  
 لام او بعضه كما اذا اختلط النصف بالثلث  
 فقط كما فيمن خلفت زوجا واخنتين لآب وام  
 او اختلط بالثلثين فقط كما فيمن خلفت  
 زوجا واخنتين لآب وام او اختلط بالدرهم  
 وحده كما اذا خلفت ابا وبنات او اختلط بالثلث  
 والثلثين معا كما اذا تركت زوجا واخنتين لآب  
 وام واخنتين لام او اختلط بالثلثين والدرهم  
 معا كما اذا تركت زوجا واخنتين لآب وام واما

او اختلط

جلد ٢  
 باب ١٠  
 في النصف

او اختلط بالثلث والدرهم معا كما اذا تركت  
 زوجا واخنتين لام واما فهو اي اختلاط  
 النصف في جميع هذه الصور من ستة يعنى  
 ان يخرج الفروض في هذه الاختلاط كما هو  
 الستة وذلك لان يخرج النصف اثنان ويخرج  
 الثلث والثلثين ثلثة وكلاهما داخلان  
 في الستة فخرج النصف المختلط بفروض  
 النوع الثاني على جميع الوجوه المذكورة وايضا  
 بين مخرجي النصف والثلث مبينة فاذا ضرب  
 احدهما في الاخر حصلت ستة فخرج لما واذا  
 اختلط الربع من النوع الاول بكل النوع الثاني  
 اي بالثلثين والثلث والدرهم كما اذا خلفت  
 زوجة واما واخنتين لآب وام واخنتين لام  
 او بعضه كما اذا اختلط بالثلثين فقط كزوج  
 وبنين او بالثلث فقط كزوجة وام او بالدرهم  
 فقط كزوجة وواحد من اولاد الام او اختلط  
 بالثلثين والدرهم معا كزوجة وام واخنتين لآب

كما اذا تركت زوجة وبنات كانت من ثمانية  
 واذا اجتمع فيها الربع والنصف كما اذا تركت

جلد ٢  
 باب ١٠  
 في النصف

جلد ٢  
 باب ١٠  
 في النصف



في كتاب  
الشيخ  
في كتاب

وام او بالتثنيين والتثنية كزوجته واختين  
لاب وام واختين لام او بالتثنية والتثنية  
كزوجته وام واختين لام فهو من اثني عشر  
هو مخرج مسائل هذه الاختلاط الشائبة  
والثلاثية والرابعة وذلك لان مخرج اقل  
جزء من النوع الثاني هو السنة وقد دخل فيها  
مخرج الثلث والتثنيين فاكفينا بها مخرج الكل  
ثم اخذنا مخرج الربع وهو الاربعة فوجدنا  
بينها وبين السنة موافقة بالنصف فخرنا  
نصف احديهما في كل الاخرى فصار اثني عشر  
وايضا مخرج الثلث والتثنيين ثلثة وهي  
مباشرة للاربعة فخرنا الكل في الكل فحصل  
ايضا اثني عشر فهو مخرج هذه الفروض المختلطة  
ومنه نخرج مسائلها المذكورة واذا اختلط  
الفن من النوع الاول بكل النوع الثاني التثنيين  
والثلث والتثنيين وهذا الاختلاط انما  
يتصور على رأي ابن مسعود لان المحرم والمحرم

بج

في كتاب  
الشيخ  
في كتاب

بجب نقصان كما اذا ترك ابنا كافرا وزوجا  
واما واختين لاب وام واختين لام فان  
الابن المحرم والمحرم عنده الزوجة من الربع  
الى الفن واما على رأينا فهو غير متصور لان الفن  
اذا كان للمرأة وجبان يكون صاحب التثنيين  
بنين وصاحب لدراما او جدة وح ينعدم  
صاحب الثلث لان صاحبه اما الام او اولاد  
الام والام ههنا قد حجب من الثلث الى الام  
واولادها قد حجبوا من جميع الثلث فيكون  
اختلاط الفن بالتثنيين والتثنيين فقط دون  
الثلث او اختلاط الفن ببعضه اي بعض  
النوع الثاني كما اذا اختلط بالتثنيين والتثنيين  
كزوجته وبنين وام او بالتثنية والتثنية  
على رايه كزوجته وام واختين لام وابن  
محرم او بالتثنيين والتثنيين على رايه ايضا  
كزوجته وابن كافرا واختين لاب وام واختين  
لام او اختلط بالتثنيين فقط كزوجته وبنين

او اختلط  
الفن بالتثنيين

الاول



او بالدين فقط كزوجته وام وابن او بالثلاث  
 فقط كزوجته وابن فقط واختين لام على رايه  
 فهو من اربعة وعشرين ببيان يخرج فرائض هذه  
 الاختلافات كلها هو هذا العدد ومنه يخرج  
 مسائلها وبيان ذلك ان يخرج اقل جزء من  
 النوع الثاني هو اربعة التوكل دخل فيها يخرج  
 الثلث والتلثين فوجب الاكتفاء بها لما عرف  
 وبين السنة ويخرج الف الف الثانية موافقة  
 بالنصف فضر بنا نصف احد ما في كل الاحكام  
 فحصل اربعة وعشرون وايضا بين يخرج الثلث  
 والتلثين ويخرج الف مائة فضر بنا الكون  
 الكل فصار الحاصل ايضا اربعة وعشرين  
 فمنها يخرج الفروض المختلفة بالف **باب العول**  
 هو في اللغة بمعق المبل الى الجور يقال فلان  
 يعول على اي ميل جاروا او بمعنى الغلبة يقال  
 فلان ميل صبره اي غلبه او بمعق الى رفع يقال  
 عال الميزان اذا رفعه وهذا ايضا اخذ

او بالدين فقط كزوجته وام وابن او بالثلاث فقط كزوجته وابن فقط واختين لام على رايه

المعق المصطلح عليه فلذلك قال العول  
 هو ان يزداد على المخرج نقي من اجزائه كدسه  
 او ثلثه الى غير ذلك من الكور الموجودة فيه  
 اذا اضاف المخرج عن فرض وحاصله ان المخرج  
 مما ضاق عن الوفا بالفروض المجمعة فيه  
 يرفع التوكل الى عدد اكثر من ذلك المخرج  
 ثم يقسم حتى يدخل النقصان في فرائض جميع  
 الورثة على نسبة واحدة كما ياتي تفصيله  
 وقيل هو ما اخذ من المخرج الاول لان  
 المسئلة عالت على اهلها بالجور حيث نقصت  
 من فرضهم او المخرج الثاني كان المسئلة  
 غلبت اهلها بادخال الضرر عليهم **باب العول**  
 بالعول عمر فانه وقع في عهد صون ضاق  
 يخرجها عن فرضها وفنار الصحابة فيها فانما  
 العيال الى العول فقال اعيلوا الفرائض  
 فتابعوه على ذلك ولم ينكره احدا الا ابنه بعد  
 موته فقيل هذا انكرته في زمن عمر فقال هبته

او بالدين فقط كزوجته وام وابن او بالثلاث فقط كزوجته وابن فقط واختين لام على رايه



وكان مهيبا وسأله رجل كيف تصنع بالقرصة  
 المعاملة فقال ادخل على من هو اوسع ارجل  
 البنات والاخوان فانهم ينقلن من فرض  
 مقدرا الى فرض غير مقدرا فقال الرجل يا غيظك  
 فتوالك شيئا فان ميواتك يسمون ورثتك  
 على غير رأيتك فغضب وقال هذا محقق  
 حق يتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين  
 ان الذي احصوهم مل عاج عددا لم يجعل  
 في مال نصفين وثلاثا ويؤيد كلامه ان اذا  
 حقوق مال لا يفي بها يقدم منها ما كان اقوى  
 كالنجهير والدين والوصية والميراث فاذا  
 ضافت التركة عن الفروض يقدم الاقوى  
 ولا نك ان من ينقل من فرض مقدرا الى فرض  
 اخر مقدر يكون صاحب فرض من كل وجه  
 فهو اقوى من ينقل من فرض مقدرا الى فرض  
 اخر غير مقدر لانه صاحب فرض من وجه عصية  
 من وجه فادخال نقصان او الحرمان على اولي

الفرض

الاقرب الى الفرض

الاقرب الى الفرض

الاقرب الى الفرض

الاقرب الى الفرض

لان

وانما وانما

لما دوني ضم

لان ذوي الفروض مقدمون على العصبة  
 ولنا ان اصحاب الفروض المجتمعة في التركة  
 قد تناووا في سبب الاحتقاق وهو النص  
 فيتناوون في الاحتقاق ويأخذ كل  
 واحد منهم جميع حقه ان اتسع المحل ويصير  
 بجميع حقه اذا ضاق المحل كما لغوا في التركة  
 فاذا اوجب الله تعالى في مال نصفين وثلاثا  
 مثلا علم ان المراد الضرب بهذه الفروض في  
 ذلك المال لا تحالة وفائدة ما اخذ من النجهير  
 واخوانه فانها حقوق عربية كاسلف والنقل  
 من الفرض الى العصبة اقوى اسباب الارث  
 فكيف ثبت النقصان والحرمان بهذا الا  
 في بعض الاحوال فاذا نال الحق ما عليه عامة النحاة  
 وجهورا لفقهاء اعلم ان مجموع الخراج  
 سبعة لان الفرائض المذكورة في كتاب الله تعالى  
 ستة وخارجها خمسة اعداد الاثنان  
 والثلاثة والاربعة والستة والثمانية

لا يوجب ضعيفا لان العصبة

فانما يشترط ان يكون قويا



وذلك لا يخرج من الثلاث والثلاثين كما  
وقد عرفت ان الاختلاط الذي يكون في نوع  
واحد لا يقتضي مخرجاً خارجاً عن تلك النخبة  
وان الاختلاط بين النوعين يقتضي مخرجاً  
وهي ستة وأثنى عشر وأربعة وعشرون  
السنة من تلك النخبة ففي اثنين وإذا انضما  
إلى النخبة صار المجموع سبعة أربعة منها أي  
تلك السبعة لا نقول أصلاً لأن المفروض  
المتعلقة بهذه الخارج الأربعة أما التي  
المال بها أو بقي منه شيء فإند عليها وهي الأربعة  
والثلاثة والأربعة والثمانية فلا حول في  
الاثنين لأن المسألة إما تكون من اثنين إذا كانا  
فيها نصفان كزوج وأخت لأب وأم أو نصف  
وما بقي كزوج وأخت لأب وأم ولا في الثلاثة  
لأن الخارج منها إما ثلث وما بقي كأم وأخت لأب  
وأم وإما ثلثان وما بقي كبنين وأخت لأب وأم  
وإما ثلث وثلثان كاخنتين لأب وأم واخنتين لأم

المراد من الاختلاط

ولا في الأربعة لأن ما يخرج منها أربع وما  
كزوج وأبن أو ربع ونصف وما بقي كزوج وبنت  
وأخت لأب وأم أو ربع وثلث وما بقي  
كزوج وأبن أو ربع ولا في الثمانية لأن الخارج  
منها إما ثلث وما بقي كزوج وأبن أو ثلث ونصف  
وما بقي كزوج وبنت وأخت لأب وأم فلا حول  
في شيء من مسائل هذه الخارج الأربعة وثلاثة  
منها قد نقول أما السبعة فإنها نقول إلى عشرة  
وتراو شفعاً أي نقول بدورها إلى سبعة فيما  
إذا اجتمع نصف وثلثان كزوج وأختين لأب  
وأم أو اجتمع نصفان وسدس كزوج وأخت  
لأب وأم وأخت لأب ونقول بثلثها إلى ثمانية  
فيما إذا اجتمع نصف وثلثان وسدس كزوج  
وأختين لأب وأم وأخت لأم أو اجتمع نصفان  
وثلث كزوج وأختين لأب وأم وأختين لأم  
ونقول بصيغتها إلى تسعة إذا اجتمع نصف وثلثان  
وثلث كزوج وأختين لأب وأم وأختين لأم

أي لا حول فيها

نصف الزوج  
ثلثان الأختين

المراد شفعاً لأن ثلثها

نصف الزوج  
ثلثان الأختين  
سدس الأم

نصف الزوج  
ثلثان الأختين  
ثلث الزوجين لأم



او اجتمع نصفان وثلاث وسدس كزوج واحد  
 لاب وام واخيتين لام وام وتقول بثلاثها  
 الى عشرة اذا اجتمع نصف وثلاثان وثلاث وسدس  
 كزوج واخيتين لاب وام واخيتين لام وام  
 وهذه المسئلة ثلثي ثمانية اذ تقوخرج  
 فيها بان للزوج ثلثة من عشرة فجعل الزوج يطوف  
 في البلاد ويسال الناس عن امرأة خلفت زوا  
 ولم تنزل ولدا ولا ولداين ماذا نصيب الزوج  
 فكانوا يقولون النصف فيقول لم يعطني شيء لا  
 نصفوا ولا ثلثا فبلغه ذلك فطلبه وعززه  
 وقال قد سبقني بهذا الحكم امام عادل ورع  
 واراد به عمره واما اثني عشر فهي تقول الى سبعة  
 عشرون لا تنعأ اي تقول بنصف سدسها  
 الى ثلثة عشر اذا اجتمع ربع وثلاثان وسدس  
 كن وجة واخيتين لاب وام واخات لام  
 وتقول بربعها الى خمسة عشر اذا اجتمع ربع  
 وثلاثان وثلاث كن وجة واخيتين لاب وام

٣ ثلث الزوج  
 ٤ ثلثان الاخيتين  
 ٥ ثلث الاخيتين لام  
 ٦ سدس الام

٣ ربع الزوج  
 ٤ ثلثان الاخيتين  
 ٥ سدس الام

٣ ربع الزوج  
 ٤ ثلثان اخيه لام  
 ٥ ثلث اخ لام

واخيتين

ربع وثلاثان وسدسان كن وجة واخيتين لاب وام  
 واخات لام وام  
 وتقول بسدسها  
 الى سبعة عشر  
 واخيتين لام اذا اجتمع ربع وثلاثان وثلاث  
 كن وجة واخيتين لاب وام واخيتين لام وام  
 واما اربعة وعشرون فانها تقول الى سبعة  
 وعشرين عولا واحدا في المسئلة المنبرية التي  
 اجتمع فيها الثمن والثلثان والسدان وهي  
 امرأة وبنتان وابوان وانما تمت منبرية لانها  
 سلت عن علي بن ابي طالب على منبر الكوفة فاجاب  
 عنها بديهة فقال لسانك تعنت اليك للزوجة  
 الثمن فقال صار ثمنها ثلثا وصو في خطبته  
 فنجحوا من فطنته ولا زاد عول اربعة وعشرين  
 على هذا العدد الذي هو سبعة وعشرون  
 الا عند ابن سعود فان عنده تقول اربعة وعشرون  
 الى احدى ثلثين بزيادة سدسها وثمنها عليها  
 كل امرأة وام واخيتين لاب وام واخيتين لا يقر  
 وابن محرم وراذ عنده يحجب هذا الابن الزوجة  
 من ربع الى الثمن فالمسئلة عنده من اربعة وعشرين  
 لا خلاط الثمن من النوع الاول بكل النوع الثاني

٣ ثلث الزوج  
 ٤ ثلثان بنتان  
 ٥ سدس ابوين

٣ ثلث الزوج  
 ٤ ثلثان بنتان  
 ٥ سدس ابوين

٣ ثلث الزوج  
 ٤ سدس الام  
 ٥ ثلثان اخيتين  
 ٦ ثلث الاخيتين لام  
 ٧ ثلث الاخيتين لام



وانما عالت الى واحد وتلحين اذ للزوجين  
 وهو ثلثة وللأم الدين وهو أربعة وللأختين  
 لاب والثلثان اعقوبة عشر وللأختين لأم  
 الثلث وهو ثمانية فالجوع احد وثلاثون وعند  
 غير هذه المسئلة من اثني عشر ونقول الى بعة  
 عشر والدليل على انحصار العول فيما ذكر من  
 الوجوه استقراء صور اجتماع الفروع كما لا يخفى  
**فصل في معرفة القائل والمدخل والتوفيق**  
 والقباب بين العددين هذه مقدمة يحتاج  
 الى معرفتها في تقسيم الزكاة على اعداد المتخفين  
 بلا كسر فمثل العددين كون احدهما ما ويا  
 للاخر كثلاثة وثلاثة مثلا وسيمان متماثلين  
 ولا بد ههنا من اعتبارهما في محلين او اكثر والى  
 فطلق الثلثة مجر دأ عن الحل لا تعدد فيه فلا  
 يتصف بالما واه وندخل العددين المتخفين  
 ان يعدا قلهما الاكثر اى يغنيه ومعنى عن اى  
 افناه اياه انه اذا القى اقل من الاكثر من

٣ ربع الزكاة  
 ٣ خمس الام  
 ٨ ثمان الف درهم  
 ٤ ثلث الف درهم  
 ١٧

قطعاً

او اكثر لم يبق من الاكثر شئ كالثلثة والسة  
 فانك اذا القى الثلثة من اسة مرتين ففيت  
 السة بالكلية وكذا الحال اذا القيتها من اسة  
 ثلاث مرات ففيت اسة بالمر ففذلز العددان  
 يسيمان بالمدخلين اصطلاجا بخلاف الثمانية  
 فانك اذا القيت الثلثة منها مرتين بقي اثنان  
 فلا يمكن افناؤها بالثلثة لكن اذا القى اثنان  
 منها ان مع مرات ففيت الثمانية فما ايضا مدخل  
 واختلاف العددين في انفسها بالقلية والكثرة  
 لا يتصور في القائل بل في المدخل وحده وشعره  
 فيما بعد لانه قد تدخل اثنان آخرين مثلا  
 فقال او نقول تدخل العددين هو ان يكون اكثر  
 العددين منقسما على اقل قسمه صحى الى قسمه  
 لا كسرها كما اسة فانها منقسمة على الثلثة وعلى  
 الاثنين ايضا بلا كسر فصيب السة بالقسمه كل واحد  
 من الثلثة اثنان ومن الاثنين ثلثة وقس على ذلك  
 ما و المدخلين والسبب فيه انه اذا اعد عدة ما

(١) ما بعد الالة  
 (٢) صرح بذكر الاختلاف  
 (٣) في المدخل  
 (٤) في المدخل  
 (٥) في المدخل

الكثرة بلو اكثر



هو اكثر من واحد الاقل واحد  
 فيكون كل واحد من اقل  
 من الاقل واحد  
 مثلا

هو اكثر منه كان الاكثر من الاقل او  
 امثاله فيصيب القيمة كل واحد من احاد الاقل  
 احاد صحيحة بعد امثال الاقل وهذا هو  
 السبب ايضا فمادكره بقوله او نقول الدخول  
 هو ان زيد على الاقل مثله او امثاله ياتي  
 الاكثر فاذا زيد على الثلاثة مثلها مرة صارت  
 ستة ومرتين صارت تسعة واما قوله او نقول  
 هو ان يكون الاقل جزء الاكثر فمن قبل الاختلاف  
 في العبارة فقط فان العدد الاقل ان كان  
 بعد الاكثر يسمي جزءا له اصطلاحا وان لم يكن  
 كان اجزاء له فالمراد بالجزء ما كان جزءا واحدا  
 لا مكررا فلا يستقص التعريف بالاربعة مقسمة  
 الى اربعة فانهما لها ولا بالثلاثة بالثلاث  
 الى اربعة لانها ثلاثة اجزائها مثل ثلثة وتسعة  
 فان الثلثة ثلث التسعة فهي جزء لها يعدها  
 بثلاث مرات وتساويها بان يزداد عليها مثلها  
 مرين والتسعة منقسمة عليها بلا كسر كما مر بهذا

مثال

مطلوب  
 التوافق

مثال للتداخل على جميع التفسيرات وتوافق العدد  
 في جزاء كالتصنيف ونظاؤه ان لا يعدا قلهما الاكثر  
 ولكن يعدها عددا ثالث هذا التعريف صحيح  
 اذا فسر العدد بالقيمة المتألفة من الوحدات  
 فلا يكون الواحد عددا او كذا يصح على هذا  
 التقدير تعريف التداخل بما ذكره واما اذا قصر  
 العدد بما يقع في مراتب العدد دخل فيه الواحد  
 ايضا فاجتمع ههنا الى ان يقال ولكن يعدها  
 عددا ثالثا غير الواحد وانقص تعريف التداخل  
 المذكور بلا شبهة الا ان يعتبر مغايرة كل واحد  
 من العددين المختلفين للواحد وذلك لان  
 الواحد يعد جميع الأعداد وليس في الاصطلاح  
 بينه وبين غيرها تداخل بل تباين وليس ايضا  
 بين العددين الذين يعدها الواحد فقط  
 توافقا والظاهر ان المصير يجعل الواحد عددا  
 فلا اشكال على مذهبه قطعا كالتأني مع المميز  
 فان الثمانية لا يعد العشر لكن يعدها اربعة فاما

والواحد غير من اعداد  
 مطلقا من الداخل لا من الخارج  
 فغيره لا محالة



فانها تعد الثمانية مرتين والعشرين نحو مرات  
فهما متوافقان بالربع وذلك لان العدد العاد  
لما يخرج لجزء الوفاق بينهما فلما عددها الاربعة  
وهي تخرج للربع كانا متوافقين به فان قلت يخرج  
النصف اعني الاثنين بعددها ايضا فهذا اجلها  
من المتوافقين بالنصف قلت المعتبر في هذه  
الصناعة مع تعدد العاد هو اكثر عدد يعود  
ليكون جزء الوفاق اقل فيسهل الحساب الا ان  
ان مربع النقي اقل من نصفه وان حابه اهل  
فلا منافاة في ان يكون بين عددين توافق من  
وجه متعدد كالاثني عشر والثمانية عشر  
فانهما متوافقان بالنصف والثالث والدر  
الا ان العبرة في سهولة الحساب بتوافقهما في  
العدد الذي هو من احدهما اثنان ومن الاخر  
ثلاثة وتباين العددين ان لا يعود العددين  
لخلفين معا عدد ثالث اصلا كالسبعة مع  
العشرة فانه لا يعودهما عاثنى سوى الواحد الذي

ليس

ليس بعدد غيره والاختلاف في معرفة المتماثل  
والداخل بين العددين بل في معرفة التوافق  
والتباين بينهما فلذلك قال وطريق معرفة الموازنة  
والمباينة بين المقدارين المختلفين ان ينقص  
من الاكثر بمقدار الاقل من الجانبين مرارا حتى  
اتفقا في درجة واحدة فان اتفقا في واحد  
فلا وفاق بينهما وان اتفقا في عدد فهما متوافقان  
بالجزء الذي يخرج به ذلك العدد مثلا اذا القيت  
من العشرة سبعة بقي ثلثة واذا القيت ثلثة  
من السبعة مرتين بقي واحد واذا القيت واحدا  
من الثلثة مرتين بقي ايضا واحد فقد اتفقت  
العشرة والسبعة بالقاء الاقل من الجانبين  
مرارا حتى لو احدهما الباقى من كل منهما في بعض  
درجات اللقاء فهما متباينان فاذا القيت  
من الثمانية عشر ثمانية مرتين بقي منها اثنان  
واذا القيت اثنان من الثمانية ثلث مرتين بقي منها  
اينسا اثنان فهما عددان متوافقان في التفصيل

لأن الاثنين في النصف  
لأن الثمانية عشر







هذا هو المقصود من كتابي في  
تفسير القرآن الكريم  
بما في القرآن من  
الغرائب والنفائس

فان العدد الذي بعدهما احد عشر فقط فهو يخرج  
جزء من احد عشر وفي ثلثة عشر يتوافقان بحزب من  
ثلثة عشر كسنة وعشرين وتسعة وثلثين فان لهما  
لها ثلثة عشر وفي خمسة عشر يتوافقان بحزب من خمسة  
عشر كثلثين وخمسة واربعين فان خمسة عشر بعدها  
معافهما متوافقان بحزب منها ويمكن ان يعبر عن هذا  
الاخير بانها متوافقان بثلث الحزب الذي يخرج  
خمس عشر كما يعبر فيما بعدها اثني عشر كما يعبر  
وسنة وثلثين بانها يتوافقان بنصف الدير  
وفيما بعدها اربعة عشر كخامسة وعشرين واثنتين  
واربعين بانها يتوافقان بنصف السبع وبالجملة  
يمكن فيما وراء العشرة باسرها ان يعبر في التوافق  
بالاجزاء المضافة الى الخارج كجزء من احد عشر وجزء  
من اثني عشر وجزء من ثلثة عشر ويمكن في بعضها  
ان يعبر بالكسور بالمنطقة المركبة والتنبيه على  
ذلك خلط النسخ المنطق بالاصم حيث ذكر احد  
عشر وخمس عشر معا فاعبر هذا الذي ذكرناه

هذا هو المقصود من كتابي في  
تفسير القرآن الكريم  
بما في القرآن من  
الغرائب والنفائس  
فان العدد الذي بعدهما احد عشر فقط فهو يخرج  
جزء من احد عشر وفي ثلثة عشر يتوافقان بحزب من  
ثلثة عشر كسنة وعشرين وتسعة وثلثين فان لهما  
لها ثلثة عشر وفي خمسة عشر يتوافقان بحزب من خمسة  
عشر كثلثين وخمسة واربعين فان خمسة عشر بعدها  
معافهما متوافقان بحزب منها ويمكن ان يعبر عن هذا  
الاخير بانها متوافقان بثلث الحزب الذي يخرج  
خمس عشر كما يعبر فيما بعدها اثني عشر كما يعبر  
وسنة وثلثين بانها يتوافقان بنصف الدير  
وفيما بعدها اربعة عشر كخامسة وعشرين واثنتين  
واربعين بانها يتوافقان بنصف السبع وبالجملة  
يمكن فيما وراء العشرة باسرها ان يعبر في التوافق  
بالاجزاء المضافة الى الخارج كجزء من احد عشر وجزء  
من اثني عشر وجزء من ثلثة عشر ويمكن في بعضها  
ان يعبر بالكسور بالمنطقة المركبة والتنبيه على  
ذلك خلط النسخ المنطق بالاصم حيث ذكر احد  
عشر وخمس عشر معا فاعبر هذا الذي ذكرناه

هذا هو المقصود من كتابي في  
تفسير القرآن الكريم  
بما في القرآن من  
الغرائب والنفائس

هذا هو المقصود من كتابي في  
تفسير القرآن الكريم  
بما في القرآن من  
الغرائب والنفائس

في سائر الاعداد تعرف توافقها بالمنطقات  
والاجزاء المضافة الى خارجها والوجه في  
النبين الاعداد في الاقسام الاربعة المذكورة  
اذ انبست عددا الى آخر فان ساواه فها متماثلان  
والا فان كان الاقل مفنيا للاكثر فتداخلان  
وان لم يكن مفنيا له فاما ان يعدها عدد غير  
الواحد فهما متوافقان او لا يعدها غير  
فتبين ان **باب التجميع** اي تجميع مسائل  
الفروض وهو ان يؤخذ السهام من اقل عدد  
يمكن على وجه لا يقع الكسر على واحد من الورثة  
بحسب ما في تجميع المسائل بالمعنى الذي ذكرناه  
الى سبعة اصول ثلثة منها بين السهام للآخر  
من خارجها وبين الورث من الورثة واربعة  
منها بين الورث والورث ما الاصول الثلثة  
فاحدها ما ذكره بقوله ان كان سهام كل فرقة  
من الورثة منقمة عليهم بلا كسر فلا حاجة  
الى الضرب كابوين وبنيتين فان المسئلة ح من

التجميع في اصطلاحهم ارادوا  
الكسر الواقع بين رؤس  
كل فرقة وبين سهام  
من اصل  
المسئلة

ان بين السهام والورث



ستة فلكل من الابوين سدسها وهو واحد و  
 للبنتين الثلثان اعوار اربعة فلكل واحدة منها  
 اثنتان فاستقام الهام على رؤوس الورثة  
 بلا انكار والثاني من الاصول الثلاثة هو  
 ان يكون الكسر على طائفة واحدة اى يكسر على  
 طائفة واحدة فقط نصيبهم من التركة ولكن  
 بين سهامهم ورؤوسهم موافقة بكسر من الكور  
 فيضرب وفق عدد رؤوسهم اى رؤوس من انكر  
 عليهم الهام وهو تلك الطائفة الواحدة في  
 اصل المسئلة ان لم تكن عائلة وفي اصلها وعولها  
 معا ان كانت عائلة كابوين وعشريات او  
 زوج ابوين وست بنات فالاول مثال ما ليس  
 فيها عول اذ اصل المسئلة من ستة الذوات  
 وها اثنتان للابوين ويتقيمان عليهما والثلثان  
 وها اربعة للبنات العشر ولا يتقيم عليهن  
 لكن بين الاربعة والعشر موافقة بالنصف  
 فان العاد لهما هو الاثنان فردنا عدد رؤوس

اعوار العشرة الى نصفها وهو خمسة وضربناها  
 في اربعة التي هي اصل المسئلة صار الحاصل ثلثين  
 فنصحه منه المسئلة اذ قد كان للابوين من  
 اصل المسئلة سهمان وقد ضربناها في المضروب  
 الذي هو خمسة صار عشرة فلكل منها خمسة وكما  
 للبنات منه اربعة وقد ضربناها ايضا في خمسة  
 فصار عشرين فلكل واحدة منهن اثنا عشر والثاني  
 مثال ما فيها عول فان اصل المسئلة ههنا  
 من اثني عشر لاجتماع الربع والدين والثلثين  
 على ما سبق تحريره فلزوج ربعها وهو ثلثة و  
 للابوين سدسها وها اربعة ولبنات الست  
 ثلثاها وها ثمانية فقد عالت المسئلة الى خمسة  
 عشر وانكر سهام البنات اعوار ثمانية على عدد  
 رؤوسهن فقط لكن بين عدد عا الهام والرؤوس  
 توافق بالنصف فردنا عدد رؤوسهن الى نصفه  
 وهو ثلثة فحاصلها في اصل المسئلة مع عولها  
 وهو خمسة عشر فحصل خمسة واربعون فاستقام بها



المسئلة اذ قد كان للزوج من اصل المسئلة ثلثة  
 وقد ضربناها في المضروب الذي هو ثلثة فصارت  
 تسعة فبئله وكان للابوين اربعة وقد ضربناها  
 في ثلثة فصارت ثلثة عشر فكل منهما تسعة وكان للثلاث  
 ثمانية ضربناها في ثلثة فحصل اربعة وعشرون  
 فكل واحد منهن اربعة والثالث من الاصول  
 الثلثة ان ينكر السهام ايضا على طائفة واحدة  
 فقط ولا يكون بين سهامهم ورؤوسهم موافقة بكم  
 بل مباينة فيضرب كل عدد رؤوس من انكر عليهم  
 السهام في اصل المسئلة ان لم تكن عائلة وفي اصلها  
 مع عولها ان كانت عائلة ثم ذكر مثال العائلة  
 بقوله كزوج وخمس اخوات اب وام فاصل المسئلة  
 من ستة النصف وهو ثلثة للزوج والثلثان  
 وهو اربعة للاخوات فقد عالت المسئلة الى اربعة  
 وانكر سهام الاخوات عليهن فقط وبين سهامهن  
 ورؤوسهن اعفا لاربعة والخمسة مباينة ف ضربنا  
 كل عدد رؤوسهن وهو خمسة في اصل المسئلة مع

4  
 12  
 48  
 240

عولها

عولها وهو اربعة فصارت لخالصة وثلثين  
 فنضاع المسئلة اذ قد كان للزوج ثلثة وقد  
 ضربناها في المضروب وهو خمسة فصارت خمسة  
 عشر فبئله وكان للاخوات الخمس اربعة وقد ضربنا  
 ايضا في خمسة فصارت عشرين فكل واحد منهن  
 اربعة ومثال غير العائلة زوج وحنة وثلث  
 اخوات لام فالمسئلة من ستة للزوج منها  
 نصفها وهو ثلثة وللحنة سدسها وهو واحد  
 وللأخوات ثلثها وهو اثنيان ولا يتقيمان على  
 عدد رؤوسهن بل بينهما مباينة ف ضربنا كل عدد  
 رؤوس الاخوات في اصل المسئلة صار لخالص  
 ثمانية عشر فنضاع المسئلة منها اذ قد كان للزوج  
 ثلثة ضربناها في المضروب الذي هو ثلثة صارت  
 تسعة وضربنا نصيب الحنة في المضروب ايضا  
 فكان ثلثة وضربنا نصيب الاخوات لا امر في  
 المضروب صارت ستة فاعطينا كل واحد منهن  
 اثنين وقد يقال ذكر المص همنا اصل المسئلة

15  
 20  
 30

9  
 3  
 17  
 14



فان قيل في هذه المسئلة

وحدوها وورد المثال من العول وحدها  
على ان المسئلة وعولها معا صار بمنزلة اصل  
المسئلة في ان عدد الرؤوس يضرب فيها كما يضرب  
في اصلها وحاصل هذه الاصول الثلاثة انه  
ان اتفق السهام على الورثة فذاك هو الاول  
الاول وان لم يتقسم فاما ان ينقسم على طائفة  
واحدة او اكثر والثاني هو المذكور في الاصول  
الاربعة والاول لا يخرج من ان يكون بين سهام  
تلك الطائفة وبين عدد رؤوس موافقة او لا  
فالاول هو الاصل الثاني والثاني هو الاصل  
الثالث واما الاصول الاربعة التي بين  
الرؤوس والرؤوس فاحدها ان يكون الكراي  
كراي السهام على طائفتين من الورثة او اكثر  
ولكن بين اعداد رؤوسهم اي رؤوس من انكم  
عليهم سهام مماثلة والمراد باعداد الرؤوس  
ما يتناول عين تلك الاعداد ووفقها ايضا  
فانه اذا كان بين رؤوس طائفة وسهامهم

فان قيل في هذه المسئلة

مثلا

مثلا موافقة يرد عدد رؤوسهم الى وفقه  
اولا لم يعتبرا المماثلة بينه وبين ساوا الاعداد  
كما استطاع عليه فالحكم فيها اي في هذه الصورة  
ان يضرب احدا الاعداد المماثلة في اصل المسئلة  
فيحصل ما يصح به المسئلة على جميع الفرق مثل  
ست بنات وثلاث جدات وثلاثة اعمام المسئلة  
من ستة للبنات ائت الثلاثة وهو اربعة  
ولا يستقيم عليهن لكن بين الاربعة وعدد  
رؤوسهن موافقة بالنصف فاخذنا نصف  
عدد رؤوسهن وهو ثلاثة والجدات الثلث  
المدى وهو واحد ولا يستقيم عليهن ولا موافقة  
بين الواحد وعدد رؤوسهن فاخذنا جميع  
عدد رؤوسهن وهو ايضا ثلاثة وللأعمام  
الثلاثة الباقي وهو واحد ايضا وبين رؤوس  
عدد رؤوسهم مائة فاخذنا جميع عدد  
رؤوسهم لم نسا هذه الاعداد المتخوذة  
بعضها الى بعض فوجدنا تماثلا فضربنا

فان قيل في هذه المسئلة

مثلا



في اصل المسألة

في اصل المسألة

احدها وهو ثلثة في اصل المسألة اعني ثلثة  
 فصار ثمانية عشر فيها يستقيم المسألة اذ قد كان  
 للبنات اربعة ضربها في المضروب الذي  
 هو ثلثة فصار اثنى عشر فلكل واحدة منهن  
 اثنان وللجدات واحدة ضربها ايضا في ثلثة  
 فكان ثلثة فلكل واحدة واحد وبلا عام الثلثة  
 واحدا ايضا ضربها في الثلثة واعطيت كل  
 واحد منهم واحدا ولو فرضنا في الصورة المذكورة  
 عا واحدا بدلا لاعم الثلثة كان الانكاد  
 على طائفتين فقط وكان وفق عدد رؤوس  
 البنات جانلا لعدد رؤوس الجدات اذ كل  
 منها ثلثة فيضرب الثلثة في اصل المسألة  
 فيصير ثمانية عشر ويصح السهام على الكل كما مر  
 والاصل الثاني من الاربعة ان يكون  
 بعض الاعداد اى بعض اعداد رؤوس الورثة  
 المنكحة عليهم سهامهم من طائفتين او اكثر  
 متداخلا في البعض فالحكم فيها اى في هذه

الصورة

الصورة ان يضرب ما هو اكثر تلك الاعداد  
 في اصل المسألة كاربعة زوجات وثلاث جدات  
 واثنى عشر عا اصل المسألة من اثنى عشر للجدات  
 الثلثة الدخول وهو اثنان فلا يستقيم عليهن  
 وبين رؤوسهن وسهامهن مباينة فاخذنا  
 مجموع عدد رؤوسهن وهو ثلثة وللزوجات  
 الاربعة الاربعة وهو ثلثة فلا استقامة وبين  
 عدد رؤوسهن وسهامهن مباينة فاخذنا  
 عدد الرؤوس بتمامه وللاعم الباقى وهو  
 سبعة فلا يستقيم على اثنى عشر بل بينهما تباين  
 فاخذنا عدد الرؤوس باسرها فطلبنا التباين  
 بين اعداد الرؤوس لماخوذة فوجدنا الثلثة  
 والاربعة متداخلين في الاثنى عشر الذي  
 هو اكثر اعداد الرؤوس ف ضربناه في اصل المسألة  
 وهو ايضا اثنى عشر فصار مائة واربعة  
 واربعين فقص منها المسألة اذ كان للجدات  
 من اصل المسألة اثنان ضربناهما في المضروب

في اصل المسألة  
 في اصل المسألة  
 في اصل المسألة

في اصل المسألة



الذي هو اثني عشر فصا اربعة وعشرين  
 فكل واحدة منهن ثمانية والزوجات من  
 اصلها ثلثة عشر ضربناها في المضروب المذكور  
 صار ستة وثلاثين وكل واحدة منهن تسعة  
 وللأعام تسعة ضربناها في اثني عشر ايضا فحصل  
 اربعة وثمانون فلكل واحد منهم تسعة ولو ضربنا  
 في هذه الصورة زوجة واحدة بدل الزوجات  
 الآن مع كان الانكسار على طائفتين فقط اعني  
 الجذات الثلث والاعام الاثني عشر وكان  
 عدد رؤس الجذات متداخلا في عدد رؤس  
 الاعام فيضربا كثر هذين العددين المتداخلين  
 اعني اثني عشر في اصل المسئلة فيحصل ما يتقيم  
 على الكل على قياس ما عرفته والاصل الثالث  
 من الاربعة ان يوافق بعض الأعداد أي بعض  
 أعداد رؤس من انكسر عليهم سهامهم من طائفتين  
 أو أكثر بعضها فالحكم فيها أي في هذه الصورة  
 ان يضرب وفق احد الأعداد أي احد أعداد

٢٤  
 ٣٤  
 ٨٢  
 ١٢٢

الرووس

الرووس في جميع العدد الثاني فيضرب جميع  
 ما بلغ في وفق العدد الثالث ان وافق ذلك  
 المبلغ الثالث والا فالمبلغ اي وان لم يوافق  
 المبلغ الثالث فيضرب المبلغ في جميع العدد  
 الثالث فيضرب المبلغ الثاني في العدد الرابع  
 كذلك اي في وفقه ان وافقه المبلغ الثاني  
 او في جميعه ان لم يوافق فيضرب المبلغ  
 الثالث في اصل المسئلة كان مع زوجا وثمانين  
 عشر بنتا وخمس عشر جنة وستة اعام اصل  
 المسئلة اربعة وعشرون للزوجات الاربع  
 الفين وهو ثلثة فلا يتقيم عليهن وبين عدد  
 سهامهن ورؤسهن مباينة فحفظنا جميع عدد  
 رؤسهن ولبنات الثماني عشرة الثلثان  
 وهو ستة عشر فلا يتقيم عليهن وبين عدد رؤسهن  
 وسهامهن موافقة بالنصف فاخذ  
 نصف عدد رؤسهن وهو تسعة وخمسة  
 وللجذات الخمس عشرة الرؤس وهو اربعة فلا يتقيم

٣  
 ١٢  
 ٢٤  
 ١  
 ٢٤  
 ١٢  
 ١٢  
 ١٢  
 ١٢







ثم يضرب ما اجتمع في اصل المسئلة كما رأيت  
 وست جدات وعشرينات وسبعة اعام اصل  
 المسئلة اربعة وعشرون فللز وجين الفين  
 وهو ثلثة فلا يتقيم عليها وبين عددي ووسم  
 وسهامهن مباينة فاخذنا عدد رؤسهما وهو  
 اثنان وللجدات اثنان الدس وهو اربعة  
 فلا يتقيم عليهن وبين عددي رؤسهن وسهامهن  
 موافقة بالنصف فاخذنا نصف عدد رؤسهن  
 وهو ثلثة والبنات الاثنان ووسمته  
 عشر فلا يتقيم عليهن وبين عددي رؤسهن  
 وسهامهن موافقة بالنصف فاخذنا نصف  
 عدد رؤسهن وهو خمسة وللاعمام السبعة البنا  
 وهو واحد لا يتقيم عليهم وبينه وبين عدد  
 رؤسهم مباينة فاخذنا عدد رؤسهم وهو سبعة  
 فصار معان من الاعداد المتخوذة للزوس  
 اثنان وثلثة وخمسة وسبعة وهذه كلها  
 اعداد مباينة فضربنا الاثنين في الثلثة فصا

سنة ثم ضربنا هذا المبلغ في الخمسة فصا  
 ثلثين ثم ضربنا الثلثين في البعة فحصل ما ثا  
 وعشرة ثم ضربنا هذا المبلغ في اصل المسئلة وهو  
 اربعة وعشرون فصار المجموع خمسة الاف واربعين  
 ومنها نتقيم المسئلة على جميع الطوائف اذ كان  
 للزوجتين من اصل المسئلة ثلثة فضربناها في  
 المضروب الذي هو ما ثاان وعشرة فحصل ستمائة  
 وثلثون ولكل واحدة منها ثلثمائة وخمسة عشر وكا  
 للجدات الست اربعة قد ضربناها في ذلك المضروب  
 المذكور فصار ثمانمائة واربعين فلكل منهن مائة  
 واربعون وكان البنات العشرة عشر ضربناها  
 في المضروب المذكور فبلغ ثلثة الاف وثلثمائة  
 وستين فلكل واحدة منهن ثلثمائة وستة وثلثون  
 وكان للاعام البعة واحد ضربناها في ذلك المضروب  
 فكان ما بين وعشرة فلكل منهم ثلثون ومجموع هذه  
 الانصبا خمسة الاف واربعون وذكر بعضهم  
 انه قد علم بالاستقراء ان انكسار الهام لا يقع على اكون

٢١٥  
 ٠ ٢٢  
 ٠ ٨٠٠  
 ٠ ٠ ٣٠  
 ٠ ٠ ٠ ٠  
 ٠ ٢ ٠ ٠  
 ٠ ٠ ٣ ٠  
 في اربعة عشر  
 المائتين والاربعين  
 ٠ ٦ ٣ ٠  
 ٠ ٨ ٢ ٠  
 ٣ ٣ ٦  
 ٠ ٢ ١  
 ٥ ٠ ٣ ٠



من اربع طوائف فان قيل قد اعتبر في الاصول  
 التي بين الروس والروس المماثل والتداخل  
 والتوافق والتباين خصوصاً باعتبارها  
 اربعة فلم يعتبر في الاصول التي بين اليهام  
 والروس لتداخل كما اعتبر اخوانه الثلث حتى  
 كون اربعة ايضاً قلت المعتبر التداخل  
 بينهما بل ردت الى الموافقة ان لم ينقسم اليهام  
 على الروس ولو الى المماثلة ان انقسمت عليها  
 واما للاختصار مثال الاول زوج  
 وابنان وبناتان اصل المسئلة ههنا اربعة  
 للزوج واحد منها والثلثة الباقية بين  
 الابنين والبنين للذكر مثل حظ الانثيين  
 فالابنان بمنزلة اربع بنات والثلثة لا  
 ينقسم على ستة لكنهما متوافقان بالثلث  
 الذي يخرجهم اقل هذين العدد من المتباينين  
 فيرد عدد الروس ستة الى وفقه وهو  
 اثنان ويضرب في اصل المسئلة فيصير ثمانية

وانما  
 رتبة  
 رتبة

د م م  
 م م م  
 م م م

م م م

ونصح

وتصح منها المسئلة كان للزوج واحد وقد  
 ضربناه في المضروب الذي هو اثنان فكان  
 اثنان فاعطيناها اياه والباقي ستة ينقسم  
 على الورثة الباقية ومثال الثاني ابوان  
 وبنان واصل المسئلة ستة الدمازوها  
 اثنان للابوين واثنان وهما اربعة للبنين  
 وهي منقسمة عليها كما في صورة التماثل فكان بين  
 الهام والروس مائة في الحقيقة فذلك  
 صار الاصول المحتاج اليها سبعة لانمانية  
 فان قلت ان كان بين بعض اعداد الروس  
 تماثل وبين بعضها الاخر قد اخل او توافق  
 او تباين فاذا اعمل هناك قلت ان اتفق ذلك  
 يعمل في بعض ما علم في اصله فيكتفي من التماثلين  
 بواحد منها ويؤخذ وفق احد المتوافقين  
 ويضرب في الاخر فينبى المبلغ الى احد المتماثلين  
 ويعمل على ما يقتضيه هذه النية **فصل**  
 واذا اردت ان تعرف نصيب كل فريق كالبنات

كل

م م م



والجزات والزوجات والاعام وغيرهم من  
 التصحيح الذي استقام على الكل فاضرب ما كان  
 لكل فريق من اصل المسئلة فيما ضربته في اصل المسئلة  
 اي في المضروب الذي ضربته في اصلها فاحصل  
 من هذا الضرب كان نصيب ذلك الفريق وقد  
 نكرر عليك هذا العمل في الامثلة السابقة  
 للاصول الستة التي فيها ضرب فلا حاجة الى  
 ايراد مثال ههنا واذا اردت ان تعرف نصيب  
 كل واحد من احاد ذلك الفريق من التصحيح  
 فاقسم ما كان لكل فريق من اصل المسئلة على  
 عدد رؤسهم فاضرب الخارج من هذه القسمة  
 في المضروب الذي ضربته في اصل المسئلة لاجل  
 التصحيح فلما حصل من ضرب الخارج في المضروب  
 نصيب كل واحد من احاد ذلك الفريق  
 مثلا في المسئلة المذكورة تباين اعداد رؤس  
 الورثة كان للزوجتين من اصل المسئلة ثلثا  
 فاذا اقمتهما عليهما كان الخارج واحدا ونصفا

فاذا

حاصل من ضرب  
 في المسئلة

فاذا اضربته في المضروب الذي هو مائتان  
 وعشرة يحصل ثلثمائة وخمسة عشر فهي نصيب  
 كل واحد من الزوجتين وكان للبنات  
 من اصلها ستة عشر فاذا اقمتهما على العشرة  
 القوي عدد هن خرج واحد وثلاثة اقسام  
 واحد فاذا اضرب هذا الخارج في ذلك  
 المضروب يحصل ثلثمائة وستة وثلثون فهي  
 نصيب كل بنت وكان للجدات من اصلها اربعة  
 فاذا اقمتهما على الستة القوي عدد هن  
 كان الخارج ثلثي واحد فاذا اضربته في الخارج  
 المذكور حصل مائة واربعون فهي نصيب  
 كل جد وكان للاعام من اصلها واحد فاذا  
 قسمته على السبعة القوي عدد هم كان الخارج  
 ربع واحد فاذا اضربته في المضروب الذي  
 هو مائتان وعشرة حصل ثلثون وهي نصيب  
 كل عم ولعمرة نصيب كل واحد من احاد  
 الفريق من التصحيح هنالك وجه اخر وهو ان قسم

ان ينسب كل واحد من  
 الى نصيبه فيقسم  
 على العشرة يحصل  
 واحد

الستة اعني اربعة وعشرين

ان ينسب عشرين



المضروب

المضروب

المضروب أي العدد الذي ضربته في أصل  
المسألة للتصحيح على أي فرق ثلث من فرق الوقت  
ثم اضرب الخارج من هذه القيمة في نصيب الفرق  
الذي قسمت عليهم المضروب فلما حصل من هذا  
الضرب نصيب كل واحد من أحاد ذلك الفرق  
ففي المسألة المذكورة للتباين إذا قسمت المضروب  
وهو مائة وعشرة على المراتين خرج مائة وخمسة  
فاذا ضربت هذا الخارج في نصيبهما من أصل  
المسألة وهو ثلث حصل ثلثمائة وخمسة عشر  
ففي كل واحد منها وإذا قسمت أيضا على الباقي  
الفرق خرج أحد وعشرون فاذا ضربت بالخارج  
في نصيبهن من أصل المسألة وهو ستة عشر حصل  
ثلثمائة وستة وثلثون فهو لكل بنت فاذا قسمت  
أيضا على الجذات الست خرج خمسة وثلثون  
فاذا ضربتها في نصيبهن من أصلها وهو أربعة  
حصل مائة وأربعون فهو نصيب كل جنة فاذا  
قسمت المضروب أيضا على الأعمام السبعة خرج

$$\begin{array}{r} 100 \\ \times 2 \\ \hline 200 \\ \times 10 \\ \hline 2100 \end{array}$$

$$\begin{array}{r} 30 \\ \times 4 \\ \hline 120 \\ \times 20 \\ \hline 2400 \end{array}$$

ثلثون

ثلثون فاذا ضربت هذا الخارج في نصيبهم من  
أصلها وهو الواحد كان الحاصل ثلثين  
ففي كل عمر وكل واحد من هذين الوجهين  
طريق القيمة إلا أن الأول قيمة النصيب  
من أصل المسألة على الفرق والثاني قيمة  
المضروب في أصلها وهذا وجه آخر وهو طريق  
النسبة وهو أوضح إذ يحتاج فيه إلى قيمة  
وضرب كما في الأولين وهو أن تنسب سهام كل  
فرق من أصل المسألة إلى عدد رؤوسهم منفردا  
عن أعداد رؤوس غيرهم فنقط على تلك النسبة  
من المضروب لكل واحد من أحاد ذلك الفرق  
ففي مسألة التباين إذا نسبت سهام المراتين  
وهي ثلثة إليهما كانت النسبة مثلا ونصفا  
وإذا أعطيت كل واحد منهما من المضروب  
بمثل تلك النسبة أعطي مثله ونصفه كان  
ثلثمائة وخمسة عشر وإذا نسبت سهام البنات  
وهي ستة عشر إلى عدد رؤوسهن وهو عشرة كانت

البنات

البنات السهام



النبة مثلا وثلاثة اخماس مثل فاذا اعطيت  
 كل بنت مثل المضروب ومثل ثلثة اخماسه كان لها  
 ثلثا من ستة وثلاثون واذا انبت بهام الجدة  
 وهي اربعة الى عدد رؤسهن وهو ستة كانت  
 النبة ثلثي واحد واذا اعطيت كل جدة  
 ثلثي المضروب كان لها ثمانية واربعون واذا  
 نسبت سهمي لاعمام وهو واحد الى عيدي رؤسهن  
 وهو سبعة كانت النبة سبع واحد واذا  
 اعطيت كل واحد منهم سبع المضروب حصل له  
 ثلثون **فصل** في قيمة التركة بين  
 الورثة والغرماء التركة فضلة من التركة ينعى  
 المتوكل كالطلبه بمعنى المطلوب لانه لما دفع  
 عن تعويض المسائل وتعيين النصيب منه لكل  
 فريق من الورثة ولكل واحد من الميراثين  
 ان يبين قيمة التركة بين الورثة والغرماء  
 وتعيين الانصبا من التركة وتقريره انه  
 ان كان بين التركة والتعويض مائة فالامر

في ميراث التركة  
 بين الورثة والغرماء  
 ان كان بين التركة  
 والتعويض مائة فالامر

في ميراث التركة  
 بين الورثة والغرماء  
 ان كان بين التركة  
 والتعويض مائة فالامر

في ميراث التركة  
 بين الورثة والغرماء  
 ان كان بين التركة  
 والتعويض مائة فالامر

في ميراث التركة

في ميراث التركة  
 بين الورثة والغرماء  
 ان كان بين التركة  
 والتعويض مائة فالامر

واذا لم يكن بينهما مائة فاضرب سهام كل وارث  
 من التعويض في جميع التركة ثم اقسم المبلغ على  
 التعويض اي اذا كان بين التعويض والتركة مائة  
 فلما خرج من هذه القسمة نصيب ذلك الوارث  
 كما سيذكر مثلا اذا خلقت زوجا والاولاد  
 الاب وام كانت المسئلة من ستة وتقول الى  
 ثمانية فلزوج منها ثلثة وللأم واحد وكل  
 واحدة من الاخيرين سهمان فاز فرضنا ان  
 جميع التركة ثمانية وعشرون دينا واذا كان بينهما  
 وبين التعويض الذي هو ثمانية مائة واذا  
 اردت ان تعرف نصيب كل وارث من هذه  
 التركة فاضرب نصيب الزوج من التعويض  
 وهو ثلثة في كل التركة تحصل ثمانية وسبعون  
 ثم اقسم هذا المبلغ على التعويض اعني ثمانية فخرج  
 تسعة دنانير وثلثة اثمان دنانير وهذه  
 نصيب الزوج من تلك التركة واضرب ايضا  
 نصيب الام من التعويض وهو واحد في جميع التركة

في ميراث التركة



فيكون الحاصل خمسة وعشرين فاذا قسمتها  
 على الثمانية خرج ثلثة دنانير وثلث دينار  
 فهي نصيب الام من التركة واضرب نصيب كل  
 اخت من الصحيح وهو اثنان في كل التركة  
 يحصل حمون فاذا قسمت هذا الحاصل على  
 الثمانية خرج ستة دنانير وربع دينار  
 فهي نصيب كل اخت من التركة واذا كان  
 بين الصحيح والتركة موافقة فاضرب سهام  
 كل وارث من الصحيح في وقي التركة ثم قسم  
 المبلغ الحاصل من هذا الضرب على وقي الصحيح  
 فالخارج نصيب ذلك الوارث في الوجهين  
 اي في الوجه الاول كما اثبتنا اليه والوجه الثاني  
 فان قلت لماذا اطلق الوجه الاول وبقيد  
 بشئ وقيد الثاني بالموافقة قلت اما اطلاق  
 الاول فلكونه شاملا لما عدا صورة المائنة  
 سواء كان بين الصحيح وكل التركة مباينة كما  
 مر من المثال في المسئلة المذكورة او موافقة

في التركة

في التركة

الصحيح على ثمانية  
 وبقيد موافقة

كما اذا كانت التركة في تلك المسئلة حين  
 دينار او كان بينهما مداخله كما اذا كانت  
 التركة في تلك المسئلة ايضا اربعة وعشرين  
 دينارا فانه اذا ضرب في هاتين الصورتين  
 نصيب كل وارث من الصحيح في جميع التركة  
 وقسم المبلغ على الصحيح كما عمل في صورة المباينة  
 خرج منها ايضا نصيب كل ذلك الوارث  
 من تلك الورثة المفروضة واما تقيد الثاني  
 بالموافقة فلا اختصاصه بالتوافق مقيا  
 الى التباين لكن يشاركه فيه التداخل  
 لاشرال المداخلين في كسر مخرجهم اهل المبدأ  
 فهما في حكم المتوافقين كما اشير اليه فمما سلف  
 فيجوز في لتداخل الوجهان الجاريان في  
 التوافق واعلم انه اذا لم يكن في التركة  
 كسر فلقاعد ما قرناه واما اذا كان فيها  
 كسر فاجمع الى بطل التركة لتصير من جنس  
 واحد وطريق البطل ان تضرب الصحيح من

الصحيح ثمانية فائنة  
 داخل في الاربعة  
 والعشرين

مع التركة في الاصل الرابع من الاصول  
 الاربعة التي جازت في الاربعين  
 قال بطلان التباين في المبدأ  
 بجواب ردت الى الموافقة  
 راجع نجبا

في التركة



التركة في مخرج الكسر وتزيد على الحاصل ذلك  
 الكسر في ضرب العدد الذي صححت منه المسألة  
 في مخرج كسر التركة ايضا فتعمل بالحاصلين  
 ما مر من الضرب والقسمة فيكون الخارج نصيب  
 الوارث الواحد فاذا فرضنا في المسألة المذكورة  
 ان التركة خمسة وعشرون دينارا وثلاث  
 دنانير ضربنا الخمسة والعشرين في مخرج الثلث  
 اعني ثلثة فحصل خمسة وسبعون وتزيد عليه  
 الثلث فيصير اجمع سنة وسبعين فاضربنا الثمانية  
 التي هي التصحيح في ثلثة ايضا فحصل اربعة  
 وعشرون وح فاذا اضربنا نصيب كل وارث  
 من الثمانية في السنة والبيعين وقسما البلغ  
 على اربعة وعشرين كان الخارج نصيب ذلك  
 الوارث كان التركة كانت سنة وسبعين  
 عددا صحيحا وكان اصل المسألة من اربعة وعشرين  
 هذا الذي ذكرناه من الوجهين انما هو لجهة  
 نصيب كل فرد من الورثة والمعرفة نصيب

في مخرج كسر التركة ايضا فتعمل بالحاصلين  
 ما مر من الضرب والقسمة فيكون الخارج نصيب  
 الوارث الواحد فاذا فرضنا في المسألة المذكورة  
 ان التركة خمسة وعشرون دينارا وثلاث  
 دنانير ضربنا الخمسة والعشرين في مخرج الثلث  
 اعني ثلثة فحصل خمسة وسبعون وتزيد عليه  
 الثلث فيصير اجمع سنة وسبعين فاضربنا الثمانية  
 التي هي التصحيح في ثلثة ايضا فحصل اربعة  
 وعشرون وح فاذا اضربنا نصيب كل وارث  
 من الثمانية في السنة والبيعين وقسما البلغ  
 على اربعة وعشرين كان الخارج نصيب ذلك  
 الوارث كان التركة كانت سنة وسبعين  
 عددا صحيحا وكان اصل المسألة من اربعة وعشرين  
 هذا الذي ذكرناه من الوجهين انما هو لجهة  
 نصيب كل فرد من الورثة والمعرفة نصيب

كل

كل فريق منهم فاضرب ما كان لكل فرد من اصل  
 المسألة في وفق التركة فاقسم البلغ الحاصل  
 من هذا الضرب على وفق تصحيح المسألة ان  
 كان بين التركة وتصحيح المسألة موافقة وان  
 كان بينهما مباينة فاضرب ما كان لكل فريق  
 في كل التركة فاقسم الحاصل على جميع تصحيح  
 المسألة فالخارج نصيب ذلك الفريق في  
 الوجهين اي الموافقة والمباينة مثالا لو افترق  
 زوج وان اخوات اب وام ولخات لام  
 فاصل المسألة من سنة وتحويل الى تسعة فاذا  
 فرضنا التركة ثلثين كان بين التركة والتصحيح  
 توافق بالثلث فاذا اضربنا نصيب الزوج من اصل  
 المسألة وهو ثلثة في وفق التركة وهو عشرة  
 حصل ثلثون فاذا قسمنا هذا الحاصل على  
 ثلث المسألة وهو ثلثة ايضا خرج عشرة فهي  
 نصيب الزوج واذا اضربنا نصيب الاخوات اب  
 وام من اصل المسألة وهو اربعة في ثلث التركة

نصيب الزوج ثلثين  
 الاخوات اب وام  
 ولخات لام  
 فاقسم ثلثين  
 على ثلثين  
 فاقسم ثلثين  
 على ثلثين



صار اربعين فاذا قسمناها على ثلث المسئلة  
كان الخارج وهو ثلثة عشر غرض وثلث نصيب  
هو الاخوات واذا اضربنا نصيب الاخوين  
لام وهو اثنان في ثلث التركة حصل غرضون  
فاذا قسمنا على ثلث المسئلة كان الخارج وهو  
سنة وثلثان نصيب هاتين الاخيتين واثنتان  
خبر ما فصلناه سابقا بان لك في صورة التركة  
ان تضرب فيها نصيب كل فريق في كل التركة  
وتقيم الحاصل على جميع التصحيح فيخرج نصيبهم  
ايضا وان المتداخلة في حكم الموافقة مثال  
المباينة ان تفرض التركة في المسئلة المذكورة  
اثنين وثلثين فكون بينهما وبين التصحيح وهو  
سعة مباينة فاذا اضربنا نصيب الزوج وهو  
ثلثة في كل التركة حصل سنة وتسعون فاذا  
قسمنا هذا المبلغ على جميع المسئلة وهي سعة  
كان الخارج وهو عشرة وثلثان نصيب الزوج  
من تلك التركة واذا اضربنا نصيب الاخوات

لاب وام وهو اربعة في كل التركة حصل  
مائة وثمانية وعشرون فاذا قسمنا هذا الحاصل  
على السعة كان الخارج وهو اربعة عشر وتسعون  
نصيب الاخوات من الابوين من التركة المذكورة  
واذا اضربنا نصيب الاخيتين لام في جميع التركة بلغ  
اربعة وستين فاذا قسمنا هذا المبلغ على السعة  
كان الخارج وهو سبعة وتسع نصيبها من التركة  
المفروضة ومن البين ان الوضع الطبيعي يستحق  
تقدير معرفة نصيب كل فريق على معرفة نصيب  
كل واحد منهم كما روي ذلك بينهما في النصل الثاني  
واما في قضاء الديون فدين كل غريم بمنزلة سهام  
كل وارث في العمل ومجموع الديون بمنزلة النصف  
اعلم ان الباقي من التركة بعد التجهيز والتكفين  
ان وفي الديون فلا اشكال لان كل غريم يأخذ  
دينه كالا وان طرقت بها مع تعدد الغرما فالظن  
في معرفة نصيب كل غريم من تلك التركة الناصرة  
ان يجعل دين كل واحد منهم بمنزلة سهام كل وارث

الحاصل من ثلثة مائة وتسعة وعشرون  
اربعة عشر من ثلثة مائة وتسعة وعشرون  
على الاثنان مع نصيب كل  
للك واحد من السعة  
ان يكون



من تصحيح المسئلة ويجعل مجموع الديون بمنزلة  
 مجموع التصحيح ويعمل بينهما ما مر في تعيين نصيب  
 كل وارث فان مات شخص وترك نعمة دانيو  
 وكان عليه لواحد عشرة دانيو والوخمة  
 دانيو وجمعنا الدينين صار المجموع خمسة عشر  
 دانيو وهي بمنزلة التصحيح وبين التسعة والخمسة  
 عشر موافقة بالثلث فاذا ضربنا دين من له  
 عشر دانيو على املت في ثلث التسعة حصل ثلثو  
 فاذا اقمنا هذا الحاصل على وفق التصحيح وهو  
 خمسة كان الخارج وهو ستة نصيب من كان له  
 عشرة فاذا ضربنا دين من له خمسة دانيو عليه  
 في وفق التركة اعني ثلثة حصل خمسة عشر  
 فاذا اقمنا هذا المبلغ على ثلث التصحيح كان  
 الخارج وهو ثلثة نصيب من كان له خمسة  
 ولو فرضنا ان التركة في الصورة المذكورة  
 ثلثة عشر كان بين التصحيح والتركة مباينة  
 في يضرب دين صاحب العشرة في كل التركة فيحصل

مئة

مئة

والسبعون على اقل من نصيب  
 ومن ثمة اخذوا ان الدين ثلث  
 ومن ثمة العشرة بطلت  
 الكافة في المسئلة

مائة وثلثون فاذا اقمنا هذا المبلغ على كل  
 التصحيح وهو خمسة عشر كان الخارج وهو  
 ثمانية وثلثان نصيب من كان له عشرة وهو  
 ايضا دين صاحب الخمة في جميع التركة فيبلغ  
 خمسة وستين فاذا اقمنا هذا المبلغ على خمسة  
 عشر خرج اربعة وثلث وهو نصيب من كان له  
 خمسة ولو فرضنا في تلك الصورة ان التركة  
 خمسة دانيو كان بين التركة والتصحيح  
 موافقة بالحق مع كونها متداخلين كما ثبتت  
 عليه فاضرب دين صاحب العشرة في خمس  
 التركة وهو واحد واقسم الحاصل وهو عشرة  
 على خمس التصحيح وهو ثلثة فيكون الخارج وهو  
 ثلثة وثلث نصيب من كان له عشرة واضرب  
 ايضا دين صاحب الخمة في وفق التركة واقسم  
 الحاصل على وفق التصحيح وهو ثلثة فيكون  
 الخارج وهو واحد وثلثان نصيب من كان  
 له خمسة وقد احاط علمك بان الطريق الجاهل

اعني كل التصحيح

ما اشار اليه  
 في هذه الفصل



في المباشرة يتناول الموافقة والمداخلة ايضا  
**فصل في الخراج** وهو تفاعل من الخرج  
 والمراد به ههنا ان يتصلح الورثة على اخراج  
 بعضهم عن الميراث بنفي معلوم من التركة  
 وهو جابر بن عبد الله بن جابر بن محمد في كتاب  
 الصلح عن ابن عباس وذكر عن عمرو بن دينار  
 ان عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته تماضر الجليية  
 في مرض موته ثم مات وهي في العدة فورثها عمها  
 مع ثلث فوة أخرى فصالحوها عن ربع ثمنها  
 على ثلثة وثمانين الفا فقبل هي ذناير وقيل  
 هي دراهم من صلح من الورثة على بنى معلوم من  
 التركة فاطرح سهامه من التصحيح اى تصحيح المسئلة  
 مع وجود المصالح بين الورثة فاطرح سهامه  
 من التصحيح فاقسم باقى التركة اى باقى ثمنها  
 بعد اخذ المصالح على سهام الباقيين اى على  
 سهام باقى الورثة من التصحيح كزوج وام وعم  
 فالمسئلة مع وجود الزوج من ستة وهي سبعة

على الورثة للزوج منها ثلثة اسهم وللأم  
 سهمان وللعم الباقي وهو سهم واحد فصالح  
 الزوج عن نصيبه الذى هو النصف على ما  
 في ذمته للزوجة من المهر وخرج من البين  
 فيقسم باقى التركة وهو ما عدا المهر من الام  
 والعمر اثنان بقدر سهامهما من التصحيح وخرج  
 سهمان من الباقي للام وسهم واحد للعم كما كان  
 الحال كذلك في سهامهما من التصحيح فان قلت  
 هذا جعلت الزوج بعد المصلحة واخذ  
 المهر وخووجه من البين بمنزلة المودوم  
 واهى فائدة في جعله داخلا في تصحيح المسئلة  
 مع انه لا يأخذ شيئا ورا ما اخذت قلت  
 فائدة انا لو جعلناه كان لم يكن وجعلنا  
 التركة ما ورا المهر لا نقرب فرض الام من  
 ثلث اصل المال اى ثلث ما بقى اذ ح يقسم  
 الباقي بينهما اثنان فكون للام سهم وللعم  
 سهمان وهو خلاف الاجماع اذ حقها ثلث اصل



واذا ادخلنا الزوج في المسئلة كان للام  
 سهمان من ستة وللم مهر واحد فيقسم الباقي  
 بينهما على هذه الطريقة فتكون متوفية حقها  
 من الميراث ولو فرض انه صالح الم على شيء من  
 التركة وخرج من البين فالمسئلة ايضا من  
 الستة فاذا طرح نصيب الم منها بقي خمسة ثلثة  
 للزوج واثنان للام فجعل الباقي اثنا عشر  
 الزوج والام فللزوج ثلثة اقسام وللأم  
 اثنان وان صلت الام على شيء وخرجت  
 المسئلة ايضا من الستة فاذا طرح منها سهم  
 للام بقي اربعة فجعل الباقي من التركة اربعا  
 ثلثة منها للزوج وواحد للم **باب الرد**  
 الرد ضد العول اذ بالعول ينقص سهام  
 ذوى الفروض ويزداد اصل المسئلة وبالرد  
 يزداد السهام وينتقص اصل المسئلة وبعبارة  
 اخرى في العول ينضل السهام على المخرج وفي  
 الرد ينضل المخرج على السهام فنقول ما فضل

وهو ثلث  
 على المال

من المخرج

من المخرج عن فرض ذوى الفروض ولا يخرج  
 من العصبه يرد ذلك لما ضل على ذوى  
 الفروض بقدر حقوقهم أي على حسب النيب  
 بين سهامهم الا على الزوجين فانه لا يرد  
 عليهما اصلا كما مر في اول الكتاب وهو اي الرد  
 على الوجه المذكور قول عامة الفقهاء أي  
 جمهورهم كعلي ومن تابعه وبه اختلفا  
 وقال زيد بن ثابت لا يرد الماضل على ذوى  
 الفروض بل هو لبيت المال وبه اختلفوا  
 واكثرهم وما لك والنافعي لكن المحققين من  
 اصحابنا نافع قالوا لو اندرس بيت المال  
 يرد الماضل على ذوى الفروض بنسبة  
 فرائضهم والا كان لبيت المال ويروي  
 عن ابن عباس انه لا يرد على ثلثة الزوجين  
 والجد وقال عثمان يرد على الزوجين ايضا  
 اجمع من أبي اورد بان الله تعالى قد رخص  
 اصحاب الفرائض بالنقض الظاهر فلا يجوز ان

لا يرد

يرد



عليه لانه تعد عن الحد الشرعي وقد قال  
الله تعالى ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده  
الاية وبيان الفاضل عن فروضهم مال لا يستحق  
له فيكون لبيت المال كما اذا لم يتوك وارثا أصلا  
اعتبارا للبعث الكل ولنا قوله تعالى ولو  
الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله تعالى  
اي بعضهم اولى بميراث بعض بسبب الوحم فهذه  
الاية دلت على ان تخافهم جميع الميراث بصله الوحم  
واية الميراث او حجت ان تخافهم جزء معلوم من  
المال لكل واحد منهم فوجب العمل بالابتنان  
يجعل لكل واحد فرضه بتلك الاية فيجعل  
ما بقى متخفا لهم للوحم بهذه الاية ولهذا  
لا يرد على الزوجين لانعدام الوحم في حقهما بينهما  
وابضا لما دخل عم على خديته ابني وقاصم يورثه  
قال بعد ما انه لا يرث ابني الابنة الى اقاصم  
تجميع ما في الحديث الى ان قال عليه السلام انك  
خير واثلك كثير فقد ظهر ان سدا اعتقد ان

البت

البت ورت جميع المال ولم يترك عليه البت  
ومنعه عن الوصية بما زاد على الثلث مع انه لا واد  
له الابنة واحدة فدل ذلك على صحة القول بالرد  
اذ لو لم يستحق الزيادة على النصف بالرد تجوز له  
الوصية بالنصف وفي حديث عمرو بن شعيب  
عن ابيه عن جده انه عليه الصلوة وزرث الثلاثة  
اي جميع المال من ولدها ولا يكون ذلك الا  
بطريق الرد وفي حديث واثة بن الاسقع  
انهم قالوا تحوز المرأة ميراث لبيطها وعقيرها  
والابن الذي لو عنت به وايضا اصحاب الفروض  
قد سادوا المسلمين في الاسلام وترسخوا  
بالقراءة ومجرد القراءة في خواص اصحاب الفروض  
وان لم يكن علة للعصوبة لكن يثبت بها الرجوع  
بمنزلة قرابة الام في حق الاخ اب وام فان  
قرابة الام وان لم توجب بانفرادها بالعصوبة  
الا انه حصل بها الرجوع وبهذا خرج الجواز  
عن قوله ما فضل مال لا يستحق له فيوضع في بيت

المرأة التي في زوجها  
سب ولها طهر ونكاح  
والكحة التي في بانه  
وتحت بانه  
ان المرأة عنت

عن الفروض



لمصالح المسلمين عامة ولما كان هذا التوزيع  
بالسبب الذي استحقوا به الفريضة كان مبنيا على  
الفريضة فيرد عليهم على قدر انصباهم وكما  
يسقط اعتبار الاقرب والا فوى في اصل الفريضة  
يسقط ايضا في استحقاق الرد فمائل لباب  
اي باب الرد عند من قال به اربعة اقسام وذلك  
لان الموجود في المسئلة اما صنف واحد من  
يرد عليه مفضل واما اكثر من صنف واحد  
وعلى التقديرين اما ان يكون في المسئلة من لا  
يرد عليه او لا يكون فالخبر الاقام في  
الاربعة احدها ان يكون في المسئلة جنس واحد  
من يرد عليه مفضل عن الفروض عند عدم من  
لا يرد عليه وعلى هذا التقدير فاجعل المسئلة  
من رؤسهم اي رؤس ذلك الجنس الواحد لان  
جميع المال لهم بالفرض والرد معا ورؤسهم متساوية  
فلا مزينة على آخر وذلك كما اذا ترك الميت بنتين  
او اختين او جدتين فاجعل المسئلة من اثنين و

في باب الرد عند من قال به اربعة اقسام  
اي باب الرد عند من قال به اربعة اقسام

لارب

كل

كل واحد منهما نصف التركة لتساويهما في الاستحقاق  
ورجوع جميع المال اليهما على السوية فيكون القيمة  
على عدد الرؤس كما في العصبة اعوا اذا ترك  
ابنين او اخوين مثلا فرضهم يقسم على عدد رؤسهم  
فيقتل كل ذلك ابتداء قطعا لظول المسافة  
في القسمة والقسمة التاني اذا اجتمع في المسئلة جنس  
او ثلثة اجناس من يرد عليه عند عدم من  
لا يرد عليه دل الاستقار على ان الاجتماع  
الواقع بين من يرد عليه انما يكون بين جنسين  
او ثلثة اجناس لا يزيد فذلك لم يقل جنسان  
او اكثر وعلى تقدير الاجتماع فاجعل المسئلة من  
سهامهم اي من مجموع سهام هؤلاء الجنسين  
المأخوذة من مخرج المسئلة اعني اجعل المسئلة  
من اثنين اذا كان في المسئلة سدان كجدة واخت  
لام لان المسئلة ح من سدة ولما منها اثنين  
بالفريضة فاجعل الاثنين اصلا المسئلة واسم  
التركة عليهما نصفين فكل واحد منهما نصف



المال او من ثلثة اى جعل المسئلة من ثلثة  
 اذا كان فيها ثلث وسدين كولدى الام مع  
 الام اذ المسئلة على هذا التقدير ايضا من  
 ستة ومجموع الهام المأخوذة للورثة المذكورة  
 ثلثة فاجعلها اصل المسئلة واقسم التركة اثلاثا  
 بعد ذلك الهام فلولدى الام ثلثان <sup>من الثلث والثلث</sup>  
 من المال وللأم ثلثة او من اربعة اى جعل  
 المسئلة من اربعة اذا كان فيها نصف وسدين  
 كبنيت وبنت ابن او بنت وام لان المسئلة  
 ايضا من ستة ومجموع الهام المأخوذة منها  
 اربعة ثلثة منها للبنيت وواحد لبنيت الابن  
 او الام فاجعل المسئلة من اربعة واقسم التركة  
 ارباعا ثلثة ارباعا للبنيت وربع منها للام  
 او لبنيت الابن او من خمسة اى اجعلها من خمسة  
 اذا كان فيها ثلثان وسدين كبنين وام او  
 كان فيها نصف وسدين كبنيت وبنت ابن  
 وام او كان فيها نصف وثلث كاخيت لابن وام

واختين

واختين لام او كاخيت لاب وام وام  
 فالمسئلة في هذه الصور الثلث ايضا من ستة  
 والهام القاخيت منها خمسة ففي الاولى  
 للبنين سهام اربعة وللأم سهم واحد فيجعل  
 التركة اخماسا اربعة منها للبنين وواحد  
 للام وفي الصورة الثانية قد اجتمع اخماس  
 ثلثة وسهامهم المأخوذة من الستة خمسة ايضا  
 ثلثة منها للبنيت وواحد لبنيت الابن وواحد  
 للام فيقسم التركة عليهن اخماسا بقدر سهامهن  
 فلبنت ثلثة اخماسها ولبنيت الابن خمس  
 وللأم خمسا وفي الصورة الثالثة يكون  
 الهام المأخوذة من الستة خمسة ايضا فلا  
 من الابوين ثلثة اقسام وللأختين لامهما  
 وكذا للام مع الأخت من الابوين سهام  
 فيجعل الخمسة اصل المسئلة ويقسم التركة اخماسا  
 كل ذلك لقصر المرافعة بجعل القسمة قيمة واحدة  
 الا ترى انك اذا اعطيت كل واحد من الورثة

الصورة ؟

بنت وبنت ابن وام



ما يتحققه من الهام في قسم الباقي من  
 سهام بينهم تعدد تلك الهام صارت القيمة  
 مرتين فإن القيمة على الوجوه المذكورة انما تقسم  
 على الورثة فذلك وان لم يتم كما اذا خلف بنتا  
 وثلاث بنات ابن فللبنت ثلثة اقسام لتقيم  
 عليها وبنات الابن سهم واحد فلا ينقسم عليهن  
 كان تصحيح المسئلة على قياس ما عرفت فاضرب  
 الثلثة اعقود عدد رؤوس من انكر عليه في اصل المسئلة  
 وهي اربعة فيصير اثني عشر للبنت منها تسعة وبنات  
 الابن ثلثة منقصة عليهن والقسم الثالث  
 من الاقسام الاربعة ان يكون مع الاول اي مع  
 الجنس الواحد من يرد عليه من لا يرد عليه  
 يعقود ان يكون في المسئلة جنس واحد من يرد عليه  
 ويكون معه من لا يرد عليه كالزوج او الزوجة  
 اعط فرض من لا يرد عليه من اقل خارجة وهو  
 الباقي من ذلك المخرج على عدد رؤوس من يرد  
 عليه اعقود ذلك للجنس الواحد كما كانت تقسم

جميع

جميع المال على عدد رؤوسهم اذا انفردوا عن لا  
 يرد عليه فان استقام الباقي على عدد رؤوس  
 من يرد عليه فيها اي مرجا بهذا الاستقامة  
 ونعت هي اذا لاجابة الى الضرب كزوج وثلاث بنات  
 بنات اقل خارج من لا يرد عليه اربعة فاذا  
 اعطيت الزوج واحدا منها بقي ثلثة وهي منقصة  
 على رؤوس البنات وهو نظير ما مر في باب التصحيح  
 من انه ان كان سهام كل فريق منقصة عليهم  
 بلا كسر فلا حاجة الى ضرب وان لم ينقسم ذلك  
 الباقي على عدد رؤوس من يرد عليهم فاضرب  
 على قياس ما مر في باب التصحيح وفي رؤوسهم اي رؤوس  
 من يرد عليهم في مخرج فرض من لا يرد عليه ان  
 وافق رؤوسهم ذلك الباقي فاحصل تصحيح المسئلة  
 كزوج وست بنات فاذا اقل مخرج فرض من لا يرد  
 عليه اربعة فاذا اعطيت الزوج واحدا منها  
 بقي ثلثة فلا تستقيم على رؤوس البنات التي  
 لكن بينهما توافق بالثلث اذا لا عبرة بالداخلية

عدد

الابن الثلثة الباقي بمداخلة  
 الزوج اربعة رؤوس  
 الزوجة اربعة رؤوس



البنات ثلثة

كما عرفت فاضرب وفي عدد رؤوسهن وهو ثلثا  
في الاربعه تبلغ ثمانية فلزوج منها اثنا عشر  
ولبنات ستة والاى وان لم يوافق عدد رؤوس  
الباقى فاضرب كل عدد رؤوسهم في مخرج فرض من  
لا يورد عليه فالمبلغ الحاصل من ضرب رؤوس الرؤوس  
في ذلك المخرج على تقدير التوافق او من ضرب كل رؤوس  
فيه على تقدير التباين تصح المسئلة وقد بينت مثال  
الموافقة واما مثال المباعدة فتقوله زوج وخمس  
بنات هذه الصورة كالصورتين الباقيتين <sup>صورتين</sup>  
من اثني عشر الاجتماع الرابع والثلاثين لكنها تورد  
الى الاربعه القوي اقل مخرج فرض من لا يورد عليه  
فاذا اعطيت الزوج ههنا شيئا واحدا بقى ثلثة  
فلا يستقيم على البنات الخمس بل بينهما وبين عدد الرؤوس  
مباينة فضربنا كل عدد رؤوسهن في مخرج فرض من  
لا يورد عليه اى الاربعه فحصل عثرون ومنها  
تصح المسئلة كان للزوج واحد ضربناه في المخرج  
الذى هو خمسة فكان خمسة فاعطيناه اياها وكذا

البنات

البنات ثلثة ضربناها في الثلثة صادت خمسة  
عشر فكل واحد منهن ثلثة والقسم الرابع  
من تلك الاقسام الاربعه ان يكون مع الثاني  
اى مع اجتماع جنين من يورد عليه من لا يورد عليه  
وانما اكتفينا بالاجتماع للجنين بناء على ان  
الاستقراء دل على انه لا يوجد مسئلة فيها اربع  
طوائف وهو ردية فاقسم ما بقى من مخرج فرض  
من لا يورد عليه على مسئلة من يورد عليه فان استقام  
الباقى من ذلك المخرج على هذه المسئلة فيها واحدا  
الى الضرب لان الباقى بقى من يورد عليهم بقدر ما  
ينقسم على مسلتهم فاصاب بها واحدا فهو صاحب  
ذلك المهم وما اصاب به من فهو لصاحبها فاذا  
استقام الباقى على مسلتهم لم يحجب ههنا الى عمل في  
ذلك نعم يمكن ان يستقيم على مسلتهم ولا يستقيم اما  
كل جنين على عدد رؤوسهم فصالح ههنا الى الضرب  
كما تعرفه وهذا الذى ذكرناه من كون الباقي  
في القسم الرابع مستقيما على مسئلة من يورد عليه انما هو



في صورة واحدة وذلك لان الباقي من مخرج  
فرض من لا يرد عليه ايا واحد بان يكون مخرج فرضه  
انين كما اذا اعطى الزوج النصف مع عدم الولد  
ولا شبهة في ان الواحد انما يستقيم على مسألة من  
يرد عليه اذا كان مخرج الود غصيا واحدا فيكون  
المسألة من القسم الثالث واما ثلثة بان يكون  
مخرج ذلك الفرض اربعة كما اذا اعطى الزوج  
مع وجود البنات او الزوجة مع عدمها فان كان  
صاحب الزوج فان كانت البنات مفردات  
فالمسألة من القسم الثالث ايضا وان كن مع زوج  
فمخرج يكون مسألة من يرد عليه ارباعا  
او ثلثا ولا استقامة للثلثة على نحو من الاربعة  
والخمس وان كان صاحب الزوج الزوجة يتصور  
ههنا الاستقامة كما نذكر واما سبعة كما اذا  
كان المخرج ثمانية فيعطي المرأة ثلثها وبقي سبعة  
ولا استقامة ههنا ايضا لان مسألة من يرد عليه  
لا يتجاوز الخمسة كما مر ولا يمكن ان يستقيم السبعة

على عدد اقل منها فليس يمكن ان يستقيم الباقي  
من مخرج فرض من لا يرد عليه على مسألة من يرد عليه  
في هذا القسم الا في صورة واحد وهي ان يكون  
للزوجات اى لهذا الجذر ولحد كان او كذا في  
ويكون الباقي بين اهل الود اثلا ثا كزوجات  
جدات وبنات اخوات لام فان اقل مخرج فرض  
من لا يرد عليه اربعة فاذا اخذت المرأة  
منها في ثلثة وهي ههنا مستقيمة على مسألة  
من يرد عليه لانها ايضا ثلثة لان خوات  
لام المثلث وخوات الجدات السدس فلهذا خوات  
سهمان والمجدات سهم واحد ففي هذه الصورة  
استقام الباقي على مسألة من يرد عليه لكن نصيب  
المجدات الاربع واحد فلا يستقيم عليهن بل بينهما  
مباينة فحفظنا عدد رؤسهن باسم وكذا  
نصيب اخوات الثمان فلا يستقيمان عليهن  
لكن بين عدد رؤسهن وسهامهن موافقة بالنصف  
وودنا عدد رؤس الاخوات الى نصفها وهو ثلثة

في صورة واحدة وذلك لان الباقي من مخرج فرض من لا يرد عليه ايا واحد بان يكون مخرج فرضه انين كما اذا اعطى الزوج النصف مع عدم الولد ولا شبهة في ان الواحد انما يستقيم على مسألة من يرد عليه اذا كان مخرج الود غصيا واحدا فيكون المسألة من القسم الثالث واما ثلثة بان يكون مخرج ذلك الفرض اربعة كما اذا اعطى الزوج مع وجود البنات او الزوجة مع عدمها فان كان صاحب الزوج فان كانت البنات مفردات فالمسألة من القسم الثالث ايضا وان كن مع زوج فمخرج يكون مسألة من يرد عليه ارباعا او ثلثا ولا استقامة للثلثة على نحو من الاربعة والخمس وان كان صاحب الزوج الزوجة يتصور ههنا الاستقامة كما نذكر واما سبعة كما اذا كان المخرج ثمانية فيعطي المرأة ثلثها وبقي سبعة ولا استقامة ههنا ايضا لان مسألة من يرد عليه لا يتجاوز الخمسة كما مر ولا يمكن ان يستقيم السبعة

في صورة واحدة وذلك لان الباقي من مخرج فرض من لا يرد عليه ايا واحد بان يكون مخرج فرضه انين كما اذا اعطى الزوج النصف مع عدم الولد ولا شبهة في ان الواحد انما يستقيم على مسألة من يرد عليه اذا كان مخرج الود غصيا واحدا فيكون المسألة من القسم الثالث واما ثلثة بان يكون مخرج ذلك الفرض اربعة كما اذا اعطى الزوج مع وجود البنات او الزوجة مع عدمها فان كان صاحب الزوج فان كانت البنات مفردات فالمسألة من القسم الثالث ايضا وان كن مع زوج فمخرج يكون مسألة من يرد عليه ارباعا او ثلثا ولا استقامة للثلثة على نحو من الاربعة والخمس وان كان صاحب الزوج الزوجة يتصور ههنا الاستقامة كما نذكر واما سبعة كما اذا كان المخرج ثمانية فيعطي المرأة ثلثها وبقي سبعة ولا استقامة ههنا ايضا لان مسألة من يرد عليه لا يتجاوز الخمسة كما مر ولا يمكن ان يستقيم السبعة



في كل عدد زوجي من الجداث وهو الاربعة فحصل  
اثني عشر فرضا بها في الاربعة القوي يخرج  
فرض من لا يورد عليه فصار ثمانية واربعين  
ففيها تصح المسئلة كان للزوجة واحد ضربها  
في المضروب الذي هو اثني عشر فلم يتغير اعطينا  
الزوجة وكان للجدات ايضا واحد ضربها  
في ذلك المضروب فكان اثني عشر فلكل واحدة  
منهن ثلثة وكان للاخوات ايام اثنا عشر ضربا بها  
فيه بلغ اربعة وعشرين فلكل واحدة منهن اربعة  
وان لم يستقم ما بقي من يخرج فرض من لا يورد عليه  
على مسئلة من يورد عليه فاضرب جميع مسئلة من  
يورد عليه في يخرج فرض من لا يورد عليه فالبلغ  
الحاصل بهذا التصريح فخرج فروض الفريقين  
اي فريق من يورد عليه ومن لا يورد عليه وان  
لم يكن تصحيح المسئلة بالنسبة الى احدهما كان

زوجات وتعينات وتجدات اصل  
المسئلة على ما سلف من اربعة وعشرين لاخذها  
الفن بالثلثين لكنهاردية فوددناها الى اقل  
مخرج فرض من لا يورد عليه وهو الثمانية فاذا  
دفعنا ثمنها الى الزوجات بقي سبعة فلا يستقيم  
على الخمة القوي مسئلة من يورد عليه ههنا  
لان الفرضين ثلثان وسدس بل بينهما مبانة  
فيضرب جميع مسئلة من يورد عليه اغنى الخمة  
في يخرج فرض من لا يورد عليه وهو الثمانية فبلغ  
اربعين فهذا المبلغ يخرج فروض الفريقين واذا  
اردت ان تعرف حصة كل فريق منهما من هذا  
المبلغ الذي هو مخرج فروضهما فطريقه ان  
اليه بقوله لاضرب بهام من لا يورد عليه من  
اقل مخرج فرضه في مسئلة من يورد عليه فيكون  
الحاصل نصيب من لا يورد عليه من المبلغ المذكور  
وذلك لان اضربنا مسئلة من يورد عليه في اقل مخرج  
فرض من لا يورد عليه فيكون الحاصل من ضربها

والدور  
الزوجات

والزوجات



سهمه من هذا الاقل في المضروب الذي هو  
 تلك المسئلة حصته من المبلغ الذي حصل من  
 ضرب هذا المضروب في المخرج الاقل على قيار ما  
 تحققت فيه امر واضرب ايضا سهام كل فريق من  
 يرد عليه من مسئلتهم فيما بقي من مخرج فرض من لا يرد  
 عليه فيكون الحاصل نصيب ذلك الفريق  
 من يرد عليه وذلك لان حق كل فريق من يرد  
 عليه انما هو في الباقي من مخرج فرض من لا يرد  
 عليه بقدر سهامهم في المسئلة المذكورة في المخرج  
 من ذلك المخرج واحد فاذا ضربناه في الحصة  
 التي هي مسئلة من يرد عليه كان الحاصل خمسة  
 في حق الزوجات من الاربعين والبنات  
 من مسئلة من يرد عليه اربعة فاذا ضربناهما  
 فيما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه وهو سبعة  
 بلغ ثمانية وعشرين في حق الزوجات والبنات  
 من مسئلة من يرد عليه واحد فاذا ضربناه في  
 السبعة كان سبعة في الجذات فقد استقام

الى الخامس من المبررات

بهذا

بهذا العمل فرض من لا يرد عليه وفرض كل  
 فريق من يرد عليه وان لم يستقم على احاد كل فريق  
 فلذلك قال وان انكسر السهام المأخوذة من  
 مخرج فرضا لم يقين على البعض او الجميع صح  
 المسئلة بالاصول السبعة المذكورة في باب  
 التصحيح ففي الصورة التي نحن فيها كان من  
 الاربعين نصيب الزوجات الاربع خمسة فين  
 رؤهن وسهامهن مائة فاخذنا جميع عدد  
 رؤهن وكان سهام البنات التسع منها ثمانية  
 وعشرين فين رؤهن والسهام مائة فتوكلنا  
 عدد رؤهن بحاله وكان سهام الجذات التي  
 منها سبعة فيهن ايضا مائة فاخذنا عدد  
 رؤهن باسم فطلبنا بين اعداد رؤهن  
 والزوجات الموافقة فوجدنا ان رؤهن الجذات  
 رؤهن الزوجات موافقة بالنصف فضرنا  
 نصف الاربعة في التة فبلغ اثني عشر وهي  
 موافقة لرؤهن البنات التسع بالثلث فضرنا

الى الثاني عشرة







بنو العيان الاخوة والاخوات لاب وام  
بنو العلاء الاخوة والاخوات لاب فقط

وغيرهم بنوا الاعيان وبنو العلات من الفروع  
والاخوات لا يورثون مع الجد كما لا يورثون مع  
الاب بل الجد يتردد بجميع المال كما لا ب وهذا  
قول ابى حنيفة وشرح وعطاء وعروة والزبير  
وعمر بن عبد العزيز والخزائين يورثون ويهتبه  
عند الحنفية وقال علي وابن مسعود وزيد بن  
نابت يورثون مع الجد وهو قولها وقول مالك  
والشافعي واما بنو الاخفاء فيسقطون مع الجد  
اجاغا كما مر واعلم ان الجد يترثه الاب في  
حجب اولاد الام وفي انه اذا زوج الصغير  
او الصغيرة لم يكن لها خيار اذا بلغا وفي انه  
لا ولاية للاخ في النكاح مع قيام الجد فظاهر  
الرواية كما لا ب وفي انه لا يفضل الجد بولد اولاد  
وفي ان حليلة كل واحد من الجانبين تحرم على  
الآخر وفي عدم قبول الشهادة وفي صحة ابتلاء  
الجد مع عدم الاب وفي انه لا يجوز دفع الزكاة  
اليه وفي انه يتصرف في المال والنفس كما لا ب

اوله اوله اوله  
 الى الى الى  
 الى الى الى  
 اوله اوله اوله

وينبغي الأخ في أنه إذا كان للصغير جرد أو لم  
 كانت النفقة عليهما أثلاً لنا على اعتبار الميراث  
 كما على الأخ والأخت وفي أنه لا يفرض النفقة على  
 الجرد المعسر كما لاخ وفي عدم وجوب صدقة الفطر  
 للصغير على الجرد وفي أن الصغير لا يصير مسلماً  
 بإسلام الجرد وفي أنه إذا اقربنا قلته وأبنته  
 حوا لا يثبت النسب بمجرد اقتران وفي أنه لا يجر  
 ولا منافقة إلى مواليه كل ذلك كما في الأخ  
 فلتعارض هذه الأحكام اختلف العلماء  
 من الصحابة والتابعين وغيرهم في مسألة الجرد  
 مع الأخوة وتوقف بعضهم فيها كما توقف  
 في مسألة الدهر ووقت الختان والطفال  
 المشركين وامتنع جماعة عن الفتوى في الجرد وقال  
 محمد بن سلمة يقضو فيه بالاصطلاح وقال محمد  
 بن الفضل البخاري يدفع إليه الدرس الذي  
 اجتمع عليه الصحابة ويصطلم عن الباقي في  
 أن اباح انصار قول أبي بكر لأنه ثبت على قوله ولا يثبت

الحسين بن علي بن ابي طالب  
في سنة ٥٠٠

الحمد لله  
على ما نصيبه مع الاخوة



عنه الرواية وقد روى عن عبيدة بن المان  
 انه قال حفظت عن عمر في الجدة سبعين قضية  
 يخالف بعضها بعضا وفي رواية ان عمر خطب  
 الناس فقال هل رأى احد منكم النبي عليه السلام  
 قضى للجدة بشئ فقال رجل رأيت حكمه للجدة  
 فقال مع من كان من الورثة فقال لا ادرى فقال  
 لا دريت ثم قام اخر فقال رأيت قضى للجدة  
 بالثلث فقال مع من كان من الورثة فقال  
 لا ادرى فقال لا دريت وعلى هذه الورثة  
 شهد ثالث بالنصف ورابع بالجميع فراجع  
 الصحابة في بيت ليتفقوا في الجدة على قول واحد  
 فغطت حية من السقف فتقرقوا مدعويين  
 فقال عمر ابى الله تعالى ان يحقوا في الجدة على شئ  
 والدليل على ما اختاره ابو حنيفة ما نقل عن  
 ابن عباس انه قال لا يتقضى الله زيدان يجعل ابن  
 الابن ابنا ولا يجعل اب الاب ابا ومعناه ان  
 الاتصال والقرب من الجانبين يكون على صفة

واحدة فاذا مات الجد قام ابن الابن مقام الاب  
 في حجب الاخوة فكذا اذا مات ابن الابن  
 ينبغي ان يقوم اب الاب مقام الاب في حجبهم  
 ايضا واعلم ان عليا وابن مسعود وزيد بن  
 ثابت بعد اتفاقهم على توريث الاخوة مع الجد  
 اختلفوا في كيفية القسمة فذهب علي الى ان يقام  
 الاخوة ما لم ينقص حظه من الدس فاذا انقص  
 يعطى الدس لان الاب لا ينقص حظه من الدس  
 فاذا كان معه اخوان لاب وام او ثلثة او اربعة  
 فالمقاسمة خير له واذا كانوا اخوة فالمقاسمة  
 والدس سوا واذا كانوا ستة كان الدس  
 خيرا له وايضا بنو العلات لا يعدون في القسمة  
 عندنا فاذا كان الجد مع اخ لاب وام واخ  
 لاب كان المال ينصف بينه وبين الاخ  
 من الابوين وايضا الجد عندنا لا يعصب  
 الاخوات المفردات اصلا بل يكون الاخت  
 عند صاحبة فرض فاذا كان معه اخت



لاب وام واخت لاب فلان ولان نصف المال  
 ولثانية سدين وللجد الباقي وذهب ابن  
 الى ان الجدي قاسمهم مالم ينقص خطه من الثلث  
 واقرب فيه زيدا وان بنى العلات لا يعتد بهم  
 في المقاسمة مع بنى الاعيان واقرب فيه عليا  
 وان الاخوات المفردة اذوات فروض مع الجدي  
 كما عند علي وقد خص صاحب الكتاب قول زيد  
 بالذكر لان ابا يوسف ومحمدا اختارا قوله في  
 التهمة دون قول علي وابن سعدة ومن روي الخط  
 ان اذ كان ابو حنيفة في جانب وصاحبه  
 في جانب كان هو مختارا في اختيار ابي القولين  
 ففضل قول زيد تنصيص على جليلة قولها  
 فلذلك قال وعند زيد بن ثابت للجدي مع بنى  
 الاعيان او العلات افضل الامرين من المقاتل  
 ومن ثلث جميع المال اذا لم يختلط بهم ذواتهم  
 وتفسير لمقاسمة ان يجعل الجدي في التهمة كما  
 الاخوة فيقسم المال بينه وبين الاخوات للذكر

الاخوة

من

قال ابن سريج عليه السلام ان اراقت  
 ارضي ابو بكر والسهم في ذواته  
 عمر واحد فمهم جاعل علقان  
 وانصاهم على واقربهم زيد  
 بن ثابت واقربهم ابن  
 واعلمهم بالكلال والامام  
 معاذ بن جبل الا وان هذه الامور  
 لا بين وابن هذ الامور  
 رواه الشيخان

مثل خط الاثنين ويجعل نصيبه مع الاخوة  
 كنصيب واحد منهم وذلك لانه يشبه الاب  
 من جهة ويشبه الاخ من جهة اخرى فوزنا  
 عليه حقه من التبيين فجعلناه كالاب  
 في جوار الاخوة لام وكالاخ في قيمة الميراث  
 مادامنا لمقاسمة خيرا له فاذا لم يكن خيرا له  
 اعطيناه ثلث المال لانه مع الاولاد يرث  
 الدرس مع الاخوة يضاعف ذلك وايضا  
 اذا قسم المال بين الابوين فللام الثلث  
 وللاب الثلثان وهما في الدرجة الاولى  
 ولما كان الجدي والجد في الدرجة الثانية  
 وكان للجد الدرس كان للجد ضعفه اعني  
 الثلث فاذا كان مع الجدي واحد اخذ  
 بالمقاسمة نصف مال في خير له من الثلث  
 واذا كان معه اخوان فاما متساويان واذا  
 كانت معه ثلثة فالثلث خير له لا نصيبه  
 بالمقاسمة حرم واذا كانت معه اخا لاب

في ميراث  
 من نصيبه



وام اولثة فالمقاسمة لجدى له وان كانت  
معها اربع اخوات فهو الثلث سواء ولان زادت  
الاخوات على الاربع كان الثلث خيرا له وبالعلة  
يدخلون في القصة مع بنى الاعيان اضرار الجدد  
فاذا اخذ الجدد نصيبه فبنوا لعلاتهم يخرجون  
من اربعين حابيين بغير بنى والباقي من المال  
بعد نصيب الجدد لبقى الاعيان يتقاسمونه فيما  
بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وذلك لان  
العلات يرثون مع الجدد اذ اعدم بنوا الاعيان  
ولا يرثون معهم فلا بد من اعتبار امرهم في حق  
الجدول اعتبار سقوطهم في حق بنى الاعيان فيعدون  
في القصة قليلا لنصيب الجدد ولا ياخذون شيئا  
وتطير ان يخلف اموالها لاب وام واخا لا  
فلا تم الدس اعتبار الاخ من الاب في حجبها  
لكونه وارثا معها في الجملة مع انه محجوب ههنا  
بالاخ من الابوين فاذا كان مع الجد اخ لاب  
وام واخو لاب فالمقاسمة وثلاث المال سواء

فللمجد الثلث ولاخ من الابوين الباقي وخروج  
الاخ لاب خائبا وان دخل في الحجاب وان فرضنا  
بدل الاخ لاب اخا لاب كانت المقاسمة  
خيلا للمجد ويكون المسئلة من خمسة فللمجد منها  
سهمان والباقي وهو ثلثة للاخ من الابوين  
ولانثى للاخت من الاب الاى بنوا العلات  
يخرجون من اليين خائبين بغير ثنى الا اذا كانت  
من بنى الاعيان اخت واحدة فانها اذا اخذت  
فرضها اى مقدار فرضها اعنى نصف الكل بعد  
نصيب المجد فان بقي ثنى بعد مقدار فرضها  
فلبقى العلات والا اى وان لم يبق ثنى بعد مقدار  
فرضها فلا ثنى لهم وانما قلنا مقدار فرضها لا  
الاخوات لاب وام او لاب يصرن عصبة مع  
المجد عند زيد فلا يبقى لهم فرض عند الاقنى المسئلة  
الاكدرية كما ستقف عليه لكن خط الاخت لاب  
وام اذا كانت واحدة لا يزداد على نصف المال  
ولا ينقص عنه مع وجود بنى العلات فاقخذ

كوكب ٥٥٨ بجدة احب واحدة لاب وام واحب لاس  
الابا بجدة هما ايضا ضيف ابنة واب لايت وام اخذ  
المصنف الاخر ولم يبق على الماخضت لاب لا فاصح  
في حق الكد خير لم ير في  
الامانة

قال المصنف فما بعد واعلم ان  
 زبير بن ثابت رضي الله عنه كان يجعل  
 الاقراص لابن دعام اولاد  
 صاحبته وها مع الكتب ويجعلها  
 موصولة الى في المسئلة المذكورة  
 فانه يجعلها فيها صاحبته  
 مع الكتب سباني تفسيرا ان  
 مع راجحة



مقدار فرضها كاملا الاوى ان لو كان الجذ  
 صاحب فرض سوى البنات وبنات الابن لاخذ  
 صاحب الفرض فرضه وكان للاخت من الابوين  
 نصف المال فان بقي شيء كان لبق العلاء فكذا  
 يكون لها نصف المال مع الجذ فان بقي شيء كان  
 وذلك الجذ واخت لاب وام واختين لاب  
 فهنا المقاسمة خير للجذ لان يجعله كاخ فكان  
 في المسئلة خمس اخوات فللجذ سهمان فيبقى ثلثة اسهم  
 فللاخت من الابوين نصف الكل وهو اثنان  
 ونصف فانكر المسئلة ف ضربها في مخرج الضيف  
 كانت عشرة فللجذ اربعة وللأخت اب وام  
 خة فيبقى سهم واحد لا ينقسم على الاختين  
 ف ضربنا عدد هائي العشرة صار الحاصل عشرين  
 فيها صح المسئلة فللجذ ثمانية وللأخت من  
 الابوين عشرة وللأختين اب اثنان والى ما  
 فصلناه انما بقوله فيبقى للأختين اب عشرة  
 ونعم من عشرين وذلك في صحيح المسئلة ان تقول

للجذ

للجذ سهمان ولكل اخت سهم واحد ثم ان الاخت  
 من الابوين تسترد من الاختين اب ما يتم به لها  
 نصف المال وهو سهم واحد ونصف فيبقى للاختين  
 اب نصف سهم فلكل واحد منهما ربع فوقع الكسر  
 بالربع ف ضربنا مخرجه في اصل المسئلة وهو خمسة  
 صارت عشرين هذا مثال ما يبقى لبق العلاء شيء  
 واما مثال ما لا يبقى لهم شيء بعد ما اخذت الاخت  
 اب وام فرضها فقد ذكره بقوله ولو كانت في هذه  
 المسئلة اخذ واحد اب مكان الاختين اب  
 لم يبق لها شيء وذلك لان الجذ يأخذ ههنا  
 بالمقاسمة نصف المال وهو خير له من ثلثة فيبقى  
 نصف اخوه وللأخت اب وام فليس للاخت  
 اب شيء وكذا الحال اذا كانت من بغا الاعيان  
 اخان فصاعدا فان كان الثلث خيرا من المقامة  
 او مساويا لها اخذ الجذ الثلث وكان الثلثان  
 نصيب الاخوات من الابوين وان كانت المقامة  
 خيرا له اخذ ما زاد على الثلث فيبقى من المال ما هو



اقل من الثلاثين لتلك الاخوات فليمن على التقدير  
 الاول مقدار فرضهن وعلى الثاني ما هو اقل منه  
 فليمن على العلات شي على التقديرين واد النكاح  
 هم اي الجدة والاخت من بنى الاعيان او العلات  
 او منها في صورة المصاهرة كما مر ذوهم فللجد  
 افضل الامور الثلاثة بعد فرض ذيهم اي يدفع  
 الى ذي النهم سهمه ثم يعطى الجدة ما هو افضل الامور  
 الثلاثة التي هي المقاسمة المذكورة سابقا وتليث  
 ما بقي وسدين جميع المال وذلك افضل للمقاسمة  
 فزوج وجد واخل فان المسئلة من اثنين لوجود  
 النصف واحد منها للزوج والاخر للجد والاخل  
 مناصفة ولا يتقيم عليها فرض باعد مما في اصل  
 المسئلة حصل اربعة فللزوج اثنان ولكل واحد  
 من الجد والاخل واحد فقد حصل له بالمقاسمة  
 ربع جميع المال وهو افضل من سدس وكذا من ثلث  
 ما بقي ههنا لانه سدس كل المال ايضا واما ثلث ما  
 بقي بعد فرض ذي النهم كجد وجد واخل



فالمسئلة ههنا من سنة للجدة الدرس فيبقى خمسة  
 ولا ثلث لها فرضا يخرج الثلث في السنة صارت  
 ثمانية عشر فللمسئلة ثلثة فبقي خمسة عشر ثلثها  
 وهو خمسة للجد والباقي منها عشرة فلكل واحد  
 من الاخوين اربعة ولاخت اثنان وانما كان ثلث  
 ما بقي ههنا افضل من المقاسمة لان المسئلة على  
 تقديرها من ستة ايضا للجد واحد منها فيبقى  
 خمسة فاذا جعلنا الجد كاخل كان هو مع الاخوين  
 والاخت كبيع اخوات ولا استقامة للجد على  
 البعة بل بينهما يتاين فرضا عدد اربعة  
 وهو البعة في اصل المسئلة وهو اثنان فحصل  
 اثنان واربعون فللمسئلة منها سبعة وبقي خمسة  
 وثلاثون فلكل واحد من الجد والاخوين عشرة  
 ولاخت خمسة ولاختا في ان الحصة من ثمانية  
 عشر افضل من عشرة من اثنين واربعين وكذلك  
 ثلث ما بقي في هذه الصورة افضل من سدس  
 جميع المال لان المسئلة على هذا التقدير ايضا

١٥٠



من ستة فلكل واحد من الجد والجدة منها واحد  
 فيبقى اربعة بين الاخت والاخوين وهم كالحواشي  
 فلا يتقيم الاربعة عليها بل بينهما مباينة فاذا  
 ضربنا النخبة التي هي عدد الرؤوس في الستة بلغ  
 ثلثين فلكل من الجد والجدة خمسة وللاخت  
 اربعة ولكل واحد من الاخوين ثمانية ولا شبهة  
 في ان النخبة من ثمانية عشر افضل من نخبة من ثلثين  
 واما سدين جميع المال كجد و جدة و بنت و اخوين  
 فاصل المسئلة من ستة لاجتماع النصف والنصف  
 فللبنت نصفها وهون ثلثة وللجدة سدنها  
 وهو واحد فيبقى سهمان فان قاسم الجد الاقرب  
 كان له ثلث السهمين اعني ثلثي سهم واحد وان  
 اعطيناه ثلث ما بقي كان له ايضا ثلث سهم واحد  
 واذا اعطيناه سدين جميع المال كان له سهم  
 تام فالسدين خيره وح يبقى للاخوين سهم واحد  
 لا يتقيم عليهما فاذا ضربنا عدد رؤوسهما في الستة  
 بلغ اثني عشر ومنها تصع المسئلة واذا كان ثلث

الباقي  
 ستة  
 وانه  
 فيكون  
 ستة  
 وانه  
 فيكون  
 ستة

من ستة فلكل واحد من الجد والجدة منها واحد  
 فيبقى اربعة بين الاخت والاخوين وهم كالحواشي  
 فلا يتقيم الاربعة عليها بل بينهما مباينة فاذا  
 ضربنا النخبة التي هي عدد الرؤوس في الستة بلغ  
 ثلثين فلكل من الجد والجدة خمسة وللاخت  
 اربعة ولكل واحد من الاخوين ثمانية ولا شبهة  
 في ان النخبة من ثمانية عشر افضل من نخبة من ثلثين  
 واما سدين جميع المال كجد و جدة و بنت و اخوين  
 فاصل المسئلة من ستة لاجتماع النصف والنصف  
 فللبنت نصفها وهون ثلثة وللجدة سدنها  
 وهو واحد فيبقى سهمان فان قاسم الجد الاقرب  
 كان له ثلث السهمين اعني ثلثي سهم واحد وان  
 اعطيناه ثلث ما بقي كان له ايضا ثلث سهم واحد  
 واذا اعطيناه سدين جميع المال كان له سهم  
 تام فالسدين خيره وح يبقى للاخوين سهم واحد  
 لا يتقيم عليهما فاذا ضربنا عدد رؤوسهما في الستة  
 بلغ اثني عشر ومنها تصع المسئلة واذا كان ثلث

من ستة فلكل واحد من الجد والجدة منها واحد  
 فيبقى اربعة بين الاخت والاخوين وهم كالحواشي  
 فلا يتقيم الاربعة عليها بل بينهما مباينة فاذا  
 ضربنا النخبة التي هي عدد الرؤوس في الستة بلغ  
 ثلثين فلكل من الجد والجدة خمسة وللاخت  
 اربعة ولكل واحد من الاخوين ثمانية ولا شبهة  
 في ان النخبة من ثمانية عشر افضل من نخبة من ثلثين  
 واما سدين جميع المال كجد و جدة و بنت و اخوين  
 فاصل المسئلة من ستة لاجتماع النصف والنصف  
 فللبنت نصفها وهون ثلثة وللجدة سدنها  
 وهو واحد فيبقى سهمان فان قاسم الجد الاقرب  
 كان له ثلث السهمين اعني ثلثي سهم واحد وان  
 اعطيناه ثلث ما بقي كان له ايضا ثلث سهم واحد  
 واذا اعطيناه سدين جميع المال كان له سهم  
 تام فالسدين خيره وح يبقى للاخوين سهم واحد  
 لا يتقيم عليهما فاذا ضربنا عدد رؤوسهما في الستة  
 بلغ اثني عشر ومنها تصع المسئلة واذا كان ثلث

من ستة فلكل واحد من الجد والجدة منها واحد  
 فيبقى اربعة بين الاخت والاخوين وهم كالحواشي  
 فلا يتقيم الاربعة عليها بل بينهما مباينة فاذا  
 ضربنا النخبة التي هي عدد الرؤوس في الستة بلغ  
 ثلثين فلكل من الجد والجدة خمسة وللاخت  
 اربعة ولكل واحد من الاخوين ثمانية ولا شبهة  
 في ان النخبة من ثمانية عشر افضل من نخبة من ثلثين  
 واما سدين جميع المال كجد و جدة و بنت و اخوين  
 فاصل المسئلة من ستة لاجتماع النصف والنصف  
 فللبنت نصفها وهون ثلثة وللجدة سدنها  
 وهو واحد فيبقى سهمان فان قاسم الجد الاقرب  
 كان له ثلث السهمين اعني ثلثي سهم واحد وان  
 اعطيناه ثلث ما بقي كان له ايضا ثلث سهم واحد  
 واذا اعطيناه سدين جميع المال كان له سهم  
 تام فالسدين خيره وح يبقى للاخوين سهم واحد  
 لا يتقيم عليهما فاذا ضربنا عدد رؤوسهما في الستة  
 بلغ اثني عشر ومنها تصع المسئلة واذا كان ثلث



فبالفرضية لا يا العصبية وانما كان سدس جميع  
 المال خيرا لله لا نأخذ من اثنين من ثلثة عشر  
 وعلى تقدير المقاسمة اذا اخذ الزوج الثلث من  
 اثني عشر والبنت النصف والام اثني عشر  
 للجد والاخت واحد فيجعل الجد كاختين  
 فيكون مع الاخت ثلث اخوات ولا استقامة  
 للواحد على ثلثة فيضرب الثلثة في اثني عشر  
 فيحصل ستة وتكون ثلثت ثمانية عشر وللزوج  
 تسعة وللأم ستة فيبقى ثلثة للجد اثنتان وللأخت  
 واحد وكذا الحال على تقدير اخذ ثلث ما بقي  
 لان الباقي وهو الواحد لا يوجد له ثلث  
 صحيح فيضرب مخزجه في اصل المسئلة يبلغ ايضا  
 ستة وثلثين ومن المعلوم ان اثنين من ثلثة  
 عشر خير منها من ستة وثلثين فان قلت هذه  
 المسئلة من المسائل التي كان السدس فيها خيرا  
 للجد من المقاسمة وثلث ما بقي فلماذا ذكرت ههنا  
 ولم تنص على المثال الذي مر قلت في ذكرها

فائدة اخرى هي ان الاخت لا ب و أم اولاد  
 وان لم تكن محجوبة بالجد لكنها لا ترث معه في بعض  
 المسائل لعارض كما في هذه المسئلة التي نحن فيها  
 فان كون السدس خيرا للجد اقضوا ان يجعل  
 الجد فيها صاحب فرض وقد عالت المسئلة  
 بالفرع التي اجتمعت فيها من اثني عشر الى ثلثة  
 عشر فلم يبق ثلث للاخت التي صارت عصبية  
 مع البنت والجد كما عرفت ويا أيك مزيد  
 توضيح لهذا الكلام واعلم ان زيد بن ثابت  
 لا يجعل الاخت لا ب و أم اولاد صالحة  
 فرض مع الجد بل يجعلها معه عصبية الا في  
 المسئلة الاكدمية فانه يجعلها فيها صالحة  
 فرض مع الجد وهي زوج و أم وجد واخت  
 لا ب و أم اولاد فللزوج النصف وللأم  
 الثلث وللجد السدس وللاخت النصف  
 ثم يضم الجد نصيبه الى نصيب الاخت فيقسما  
 مجموع النصيبين للذكر مثل حظ الانثيين وذلك



لان المقابلة خير للجد من الدس وثالث  
 الباقي وهذا المسئلة اصلها من ستة اجتماع  
 النصف والثالث والدس ونقول الى تسعة  
 اذ الزوج من السنة ثلثة وللأم اثنا للجد  
 الدس فليبق للاخت ثني فزدا على المسئلة  
 نصفها فصارت تسعة فللجد واحد وللأخت  
 ثلثة ومجموع النصيبين اربعة فنقسمها على الجد  
 والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين ولا استقامة  
 في النسبة لان للجد بمنزلة الأختين ولا يستقيم  
 اربعة على ثلثة فيضرب الثلثة القوي عدد  
 الرأس في المسئلة وعولها اعنى التسعة فيحصل  
 سبعة وعشرون وإليه الإشارة بقوله ونص  
 من سبعة وعشرين فلزوج منها تسعة وللأم  
 ستة وللجد ثلثة وللأخت تسعة فيضم نصيب  
 الجد الى نصيب الأخت فيصير اثني عشر فيقسم  
 بينهما كما مر فللجد ثمانية وللأخت اربعة فنجد  
 ونزيد ههنا الأخت ابتداء صاحبة فرض كيلة

فيكون نصيب الجد من الدس ثلثة والنصف من الدس ثلثة والنصف من الدس ثلثة والنصف من الدس ثلثة

تحرم الميراث بالمرء وجعلها عصبية بالآخر  
 كيلة يزيد نصيبها على نصيب الجد الذي هو كالأخ  
 فان قلت فلم لم يجعل الأخت في المسئلة المقدرة  
 صاحبة فرض كيلة نصير محرومة فيها قلت هذا  
 مانع من جعلها صاحبة فرض وهو وجود البنت  
 بخلاف ما في الاكدرية اذ لا مانع فيها من جعلها  
 كذلك وفي كل واحد فرض النسخ من ايراد المسئلة  
 المتقدمة التنبيه على ان زيدا اذا لم يجد في  
 تلك المسئلة بدا من جومان الأخت ساء على  
 ان الدس خير للجد ان كتب جومانها ولم يجعل  
 صاحبة فرض فيها لوجود البنت وامانه  
 الاكدرية فلا ضرورة في جومانها لانه يمكن جعلها  
 صاحبة فرض فيها فلما اعطاها فرضها رأى  
 نصيبها اكثر من نصيب الجد فامر بالخلط والقيمة  
 على الوجه الذي عرفته سميت هذه المسئلة  
 اكدرية لانها واقعة امرأة من بنى اكدر فاتها  
 ماتت وخلفت اولئك الورثة المذكورة واثبت

فيكون نصيب الجد من الدس ثلثة والنصف من الدس ثلثة والنصف من الدس ثلثة والنصف من الدس ثلثة



على زيد منهنه فيها فنسب إليها وقيل ان  
 شخصا من هذه القبيلة كان يحسن مذهب زيد في  
 الفرائض فساله عبد الملك بن مروان عن هذه  
 المسئلة فخطا في جوابها فنسب الى قبيلته وقد  
 يقال انها تكدرت على اختيار الفرائض وكذا الجدة  
 على الاخت نصيبها واهل الحراق سمونها الفرائض  
 فيما بينهم ولو كان مكان الاخت اخ فلا عول  
 فلان سدس جميع المال خير للجدة والمسئلة منسبة  
 فيكون الدوا الباقي بعد فرض الزوج والام  
 للجدة بالفرض اذا لا ينقص حقها عن السدس اجاعا  
 فلا شيء للاخ كما لم يكن شيء للاخت في المسئلة  
 المقدمة الفاعلها واعطينا الجدة فيها  
 السدس ولا اكدرية ايضا لان الاخ عصبة  
 لا يمكن لزيد جعله صاحب فرض فاضطر الى  
 حومانة بخلاف الاخت في الاكدرية كما سبق  
 تقريره واما انه اذا كان مكانه اخان فلا عول  
 ايضا فلا نهما فرة ان الام من الثلث الى الدوا

في ١٤٢٠  
 في ١٤٢١  
 في ١٤٢٢  
 في ١٤٢٣  
 في ١٤٢٤  
 في ١٤٢٥  
 في ١٤٢٦  
 في ١٤٢٧  
 في ١٤٢٨  
 في ١٤٢٩  
 في ١٤٣٠

ولا اكدرية اما انه اذا  
 كان مكانها اخ فلا عول

في ١٤٣١  
 في ١٤٣٢  
 في ١٤٣٣  
 في ١٤٣٤  
 في ١٤٣٥  
 في ١٤٣٦  
 في ١٤٣٧  
 في ١٤٣٨  
 في ١٤٣٩  
 في ١٤٤٠

الاخت اخان لان المسئلة الاكدرية  
 انما هي من الكدرية لكونها واقعة  
 امرأة من الكدرية  
 اخن واحد  
 لا اخاه

والمسئلة

والمسئلة من ستة فلزوج ثلثة وللأم واحد  
 وللجد ايضا واحد فيبقى للاختين واحد لا ينقسم  
 عليها ففرضنا عدد رويهما في اصل المسئلة بلغ  
 اثني عشر ففرضنا صح المسئلة بخلاف الاكدرية  
 اذ لم يبق فيها للاخت شيء فوجب ان يعال  
 على الوجه الذي قدر سابقا ولا اكدرية لان  
 اصول زيد ههنا مستقيمة **باب المناجحة**  
 هي معاولة من النسخ بمعنى النقل والتحويل والمراد  
 ههنا ان ينتقل نصيب بعض الورثة بموته قبل القيمة  
 الى ميراث منة واليه الاشارة بقوله ولو صار  
 بعض الانصار ميوتا قبل القيمة فقول ان كان  
 ورثة الميت الثاني من عداة من ورثة الميت  
 الاول ولم يقع في القيمة تغير فانه يقسم المال  
 ح قسمة واحدة اذ لا فائدة في تكرارها كما اذا  
 ترك بنين وبنات من امرأة واحدة فماتت  
 احدها لبنات ولا وارث لها سوى تلك  
 الاخوة والاخوات لاب وام فانه يقسم مجموع

في ١٤٢٠  
 في ١٤٢١  
 في ١٤٢٢  
 في ١٤٢٣  
 في ١٤٢٤  
 في ١٤٢٥  
 في ١٤٢٦  
 في ١٤٢٧  
 في ١٤٢٨  
 في ١٤٢٩  
 في ١٤٣٠

الميت الاول الذي  
 ورث منه هذا  
 الميت الثاني



القرعة بين الباقيين للذكر مثل حظ الأنثيين  
 قسمة واحدة كما كانت تقسم بين الجميع كذلك  
 فكان الميث الثاني لم يكن في البين وإن وقع  
 تغير في القسمة بين الباقيين كما إذا ترك أبنا  
 من امرأة وثلاث بنات من امرأة أخرى فماتت  
 إحدى البنات وخلفت هولا، أعفوا الأخ  
 لأب والأختين من الأبوين أو كان ورثة  
 الميث الثاني غير ورثة الميث الأول كما في  
 الصورة التي ذكرها بقوله زوج وبنت وأم  
 فمات الزوج قبل القسمة عن امرأة وأبوين  
 لم يات الميث قبلها أيضا عن أبين وبنت  
 وجدته هي أم المرأة التي ماتت أولا فماتت هذه  
 للجد عن زوج وأخوين فنعول الأصل فيه  
 أي فيما ذكر من ميرورة بعض الأنصبا ميراثنا  
 قبل القسمة والمراد ما بيننا وللهذين النوعين  
 الأخيرين فقط أن تصح مسألة الميث الأول  
 بالقواعد السابقة وتعطى سهام كل وارث من هذا

التصحيح

التصحيح في تصحيح مسألة الميث الثاني بتلك  
 القواعد أيضا ونظر بين ما في يد من التصحيح الأول  
 وبين التصحيح الثاني في ثلثة أحوال هي  
 المماثلة والمواقفة والمباينة فإن استقام  
 بسبب المماثلة ما في يد من التصحيح الأول على  
 التصحيح الثاني فلا حاجة إلى الضرب على قياس  
 ما مر في باب التصحيح من أن سهام كل فريق  
 إن كانت منقسمة عليهم بلا كسر فلا حاجة إلى  
 الضرب فإن التصحيح الأول ههنا بمنزلة أصل  
 المسألة هناك والتصحيح الثاني ههنا بمنزلة  
 رؤس المقوم عليهم ثمة وما في يد الميث الثاني  
 بمنزلة سهامهم من أصل المسألة ففي صورة  
 الاستقامة يصف المثلثان من التصحيح الأول  
 كما إذا مات الزوج في المثال المذكور عن  
 امرأة وأبوين على ما ذكر في الكتاب وذلك  
 لأن المسألة الأولى ردية لأن أصلها اثني  
 عشر لاجتماع الربع والنصف والدر

حيث

الفرق



واذا اخذ الزوج منها ثلثة والبنت تسعة والام  
 اثني عشر في منها واحد يجب ردها على البنت  
 والام بقدر سهامها فاذا اردنا المسئلة الى  
 اقل مخارج من لا يرد عليه صارت اربعة ولذا  
 اخذ الزوج منها واحدا بقي ثلثة فلا يتقيم  
 على الاربعة الف في سهام البنت والام بل بينهما  
 مباينة فيضرب هن السهام التي هي منزلة الزوج  
 في ذلك الاقل فحصلت ثمانية عشر فلزوج منها اربعة  
 والبنت تسعة والام ثلثة فذلك الاربعة التي  
 هي للزوج منسقة على ورثة المذكورين فلزوج  
 واحد منها ولامه ثلث ما بقي وهو ايضا واحد  
 ولا يسه اثنان فاستقام ما كان في يد الزوج  
 من التصحيح الاول على التصحيح الثاني وصحت  
 السلطان من التصحيح الاول وان لم يتقم ما في يد  
 من التصحيح الاول على التصحيح الثاني فانظر ان  
 كان بينهما موافقة فاضرب وفق التصحيح الثاني  
 في جميع التصحيح الاول على قياس ما في باب

التصحيح

في ثلثة  
 في ثلثة

التصحيح من انه اذا انكر سهام طائفة واحد  
 عليهم وكان بين سهامهم ورؤسهم موافقة يضرب  
 وفق عدد الرؤس في اصل المسئلة فكذا ههنا يضرب  
 وفق التصحيح الثاني الذي هو منزلة الرؤس  
 ههنا في التصحيح الاول القائم ههنا مقام اصل  
 المسئلة فيحصل به ما يصح منه السلطان كما اذا  
 ماتت ابنت ايضا في ذلك المثال وخلفت كما  
 ذكر ابنين وبنات وجد فان ما في يدها من  
 التصحيح الاول تسعة وتصحيح مسلتها من تسعة  
 وبينهما موافقة بالثلث فيضرب ثلثا تسعة  
 وهو اثنتان في تسعة عشر فالمبلغ وهو اثنتان  
 وثلثون يخرج المثلثين فمن كان سها من تسعة  
 عشر اعف ورثة الميت الاول يضرب سهامه  
 تلك في وفق مسئلة البنت وهو اثنتان فيكون  
 ما حصل نصيبه ومن كان سها من تسعة اعف ورثة  
 الميت الثاني يضرب سهامه في وفق ما كان في يد  
 البنت وهو ثلثة وما حصل كان نصيبه وقد كان

والذي كان في يدها  
 من تسعة الميت الاول  
 تسعة

خلفت زوجا وبنات وامه

الميت الاول  
 الميت الاول

من ضرب الاثنين  
 في التسعة عشرة



لام الميت الاول ثلثة من ستة عشر نضر بها  
 في اثنين بلع ستة فهي لها وكان للزوج منها  
 اربعة نضر بها في اثنين يحصل ثمانية فوله وهي  
 منقصة على ورثته فلزوجته منها سهران  
 ولابيه اربعة ولأمه سهران هائلث ما يتو ايضا  
 وان ضربها نصيب كل واحد من ورثته من ستة  
 عشر في ذلك الوفق لم يختلف الحال وكان لكل  
 واحد من ابني الميت سهران من ممتلكها وهي المنة  
 فاذا اضربا في الثلثة صارت ستة فوله وكان  
 لبتها من ممتلكها ايضا واحد يضرب في ثلثة فهي  
 لها وكان لجدتها من ممتلكها ايضا واحد يضرب  
 في ثلثة فهي لها وقد كان لها باعتبار كونها  
 اما من مات اولاً ستة من اثنين وثلثين فهي يد  
 للجدح تسعة وان كان بينهما اي بين ما في يد  
 من التصحيح الاول وبين التصحيح الثاني مباينة  
 فاضرب كل التصحيح الثاني في كل التصحيح الاول  
 على قياس ما ذكر في باب التصحيح على تقدير المباينة

في اثنين بلع ستة

من ممتلكها سهران واحد  
 فاذا اضربا في الثلثة كان  
 ثلثة فهي لها وكان لجدتها

اولاً وخلفت زوجها واخوين فان في يدها  
 تسعة كما عرفت انفا وتصحيح ممتلكها اربعة وبين  
 التسعة والاربعة مباينة فاضرب ح الاربعة  
 في التصحيح السابق اعني الاثنين وثلثين بلغ مائة  
 وثمانية وعشرين فهي مخرج المسلمين فمن كان له  
 نصيب من الاثنين وثلثين يضرب نصيبه في  
 الاربعة التي هي مسلة الجدة ومن كان له  
 نصيب من الاربعة يضرب نصيبه منها في جميع  
 ما كان في يد الجدة وهي التسعة فنقول قد كان  
 لامرأة من مات ثانياً وهو زوج الميت الاول  
 سهران من الاثنين وثلثين فاذا ضربتهما في الاربعة  
 بلغ ثمانية فهي لها وكان لابيه منها اربعة  
 نضر بها في الاربعة يبلغ ستة عشر فوله وكان  
 لأمه سهران فاذا ضربتهما في الاربعة صارت ثمانية  
 فهي لها وكان لكل واحد من ابني من مات ثالثاً

في هذه المسئلة نصف ما بين  
 فاصل المسئلة من اثنين نصف واحد  
 للزوج وباقي ايضا واحد ونصف  
 هذا على الفقة ثم ينظر في الزوج  
 والزوج في ثلثة احوال سهران  
 واحد ورأس واحد والراصد على  
 الواحد يستقيم بلا حاجة الى التصحيح  
 الاخير ايضا واحد والراصد  
 اثان وبين الواحد والراصد  
 مباينة يضرب الاثنين في اصل المسئلة  
 الذي هو اثان فكون اربعة



وهيئت الميت الاول ستة من العدد المذكور  
تضربها في الاربعة يبلغ اربعة وعشرين فهي  
لكل واحد منهما وكان بينهما ثلثة من ذلك  
العدد فاذا ضربتها في الاربعة يبلغ اثني عشر  
فهي لها وكان زوج من مات رابعا وهي الحدة  
المذكورة من الاربعة التي هي مسئلتها سهران  
فاذا ضربتها في التسعة التي كانت في يدها تصير  
ثمانية عشر فهي له وكان لكل واحد من اخويها  
من مسئلتها سهم واحد تضربه في التسعة فيكون  
تسعة فهي لكل واحد منهما فالبلغ الحاصل من  
كل واحد من الضربين على تقدير موافقة  
والمباينة مخنخج المستلذين وما اندرج فيهما  
واذا اودت ان تعرف نصيب كل واحد من الورثة  
من ذلك المبلغ على قياس ما ذكر في انصبا الورثة  
من التصحيح فهام ورثة الميت الاول من تصحيح  
مسئلة تضرب في المضروب اعوف في التصحيح  
الثاني على تقدير المباينة او في وفقه على تقدير

الموافقة

الموافقة فيكون الحاصل من ضرب سهام كل وارث  
منهم في هذا المضروب نصيبه من المبلغ المذكور  
كما قررناها لك فيما فضلناه في مثال التوافق  
والبيان والسبب فيه ان التصحيح الثاني  
ووفقه ههنا بمنزلة المضروب في اصل المسئلة  
ثمة وسهام ورثة الميت الثاني من تصحيح مسئلة  
تضرب في كل ما في يده على تقدير المباينة او في  
وفقه على تقدير الموافقة فيكون الحاصل من  
ضرب سهام كل واحد منهم فيما ذكر نصيبه من  
ذلك المبلغ كما نبهت عليه فيما فصل سابقا وذلك  
لان ورثة الميت الثاني انما هو فيما بينه فصار  
سهام كل واحد منهم مضروبة فيه وان مات  
ثالث من الورثة قبل القسمة او مات رابع  
او خامس منهن قبلها فاجل المبلغ اى المبلغ الذي  
صح منه المسئلة الاولى والثانية مقام تصحيح  
المسئلة الاولى واجعل المسئلة الثالثة المتعلقة  
بالميت الثالث مقام المسئلة الثانية في العمل

حق



كأن الميت الأول والثاني صار ميتا واحدا  
 فيصير الميت الثالث ميتا ثانيا لما عمل في الرابعة  
 والخامسة كذلك إلى غير النهاية فإنه لما صار جميع  
 الميت الأول والثاني والثالث جميعا واحدا  
 صار كلهم ميتا واحدا فيصير الميت الرابع ميتا  
 ثانيا وكذا الحال إذا صار جميع أربعة من الميت  
 جميعا واحدا كانوا بمنزلة ميت واحد وصار  
 الخامس ميتا ثانيا وهكذا إلى ما لا يتناهى فإن  
 المص لما ذكر في أصل باب المناخعة الاستقامة  
 والموافقة والبيان وضع مسألة مشتملة على  
 ورثة ثلاثة واعتبر في موتهم الترتيب وجعل  
 موت الأول منهم مثالا للاستقامة وموت الثاني  
 مثالا للموافقة وموت الثالث مثالا للبيان  
 فإن قلت قد اعتبر هذه الأحوال الثلث  
 بين نصيب الميت الثاني وبين نصيبه فكيف  
 أورد مثال الموافقة بين نصيب الميت الثالث  
 وبين نصيبه ومثال البيان بين نصيب الميت

الرابع وبين نصيبه قلت قد عرفت أنه لما صار  
 جميع الميت الأول والثاني جميعا واحدا صار  
 بمنزلة ميت واحد وصار الميت الثالث ثانيا  
 وعلى القياس حال الرابع والخامس وما بعدها  
 فلا حاجة إلى أن يورد لكل من تلك الأحوال  
 مثالا على حدة فكون فيه الميت الثاني ثانيا  
 حقيقة وقد استغنى برعاية الترتيب في موت  
 تلك الورثة عن إيراد مثال آخر للثالث والرابع  
 فإن قيل تعدد المناخعة قد يكون بتعاقب  
 موت الورثة من الميت الأول عن ورثة أخرى  
 كما ذكر وقد يكون بموت الوارث من الوارث  
 الأول كما إذا مات الزوج في المثال المذكور  
 عن امرأة وأوين على ما ذكر ثم ماتت هذه المرأة  
 عن ورثة كالاولاد والاحوات أو غيرها  
 قبل الفسمة أيضا فكيف يكون الحال ههنا قلنا  
 هي على قياس ما ذكره في الكتاب إذا لفرق في  
 العمل بين المناخعات المتعددة في مرتبة واحدة



من الارث وبيها في مراتب متعددة فاذا ذكره  
 الشيخ واف لما قصد لا يقال كيف يصح منه ايراد  
 المثال قبل ان يذكر الاصل في المناجحة لانا  
 نقول ذلك مثال لصيرورة بعض الانبياء ميراثا  
 قبل القسمة فلذلك قدمه ثم مهذا الاصل الذي  
 يخرج به الاحكام المتعلقة بذلك المثال  
**باب ثورث ذوي الارحام**  
 وذو الرحم هو في اللغة بمعنى ذي القرابة مطلقا  
 وفي الشريعة هو كل قريب ليس يترتب عليهم اى ذى فرض  
 مقدري كتاب الله تعالى اوسنة ورسوله او اجاع  
 الامة والعصبة تحوز المال عند الانفراد فالظاهر  
 ان يقال ذو الرحم هو كما يترك الوارثون جميعها  
 انها للعطف على الجملة السابقة اى هذا باب ذو  
 الارحام وذو الرحم فلا حاجة الى ما قيل من ان  
 المصالح خرج من قرابة الى محاربي وجد فيها  
 الفرائض المنسوبة الى الناضى الامام علاء الدين  
 السمرقندى في ورقين فاختصها واخذ

هذا هو الذي مر في كتابنا  
 في بيان ما مر في كتابنا  
 في بيان ما مر في كتابنا  
 في بيان ما مر في كتابنا

هذا

هذا الكتاب شرحا لها وكان الناضى قد جعل  
 فيها الورثة ثلاثة اقسام فبدا بصاحب الفرض  
 ثم عطف عليه العصبة ثم عطف ذا الرحم فقال  
 وذو الرحم وهو كل قريب لم يفرض له سهم مقدر  
 ولم يتعصب فصاحب الكتاب لما وصل الى هذا  
 الموضع قرر تلك الواو في التخرج مع نصدين الكلاء  
 بالباب ولا يذهب عليك ان هذا تكلف بارد  
 يقتضو وجود واو بن كافي عبارة تلك الفرائض  
 مع فقدان الثانية في اكثر النسخ ههنا وقد فقد  
 الاولى ايضا في كثير منها كما هو الاولى كانت  
 علامة الصحابة اى كنوهم كعمرو علي وابو سعود  
 وابو عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل وابو الدرداء  
 وابو عباس في رواية عنه مشهور وغيرهم يرون  
 ثورث ذوي الارحام وتابعهم في ذلك  
 من التابعين علقمة وابراهيم وريح والحسين  
 سيرين وعطاء ومجاهد و به قال اصحابنا ائمة  
 وابو يوسف ومحمد وزفر ومن تابعهم وقالوا

من النسخ

اي يرون ثورث ذوي الارحام  
 جائزا ولم يكرهوا كما امكن  
 زهير بن ثابت

في جابر بن زيد

هذا هو الذي مر في كتابنا  
 في بيان ما مر في كتابنا  
 في بيان ما مر في كتابنا  
 في بيان ما مر في كتابنا



بن ثابت وابن عباس في رواية شاذة لا يبرأت  
لذوي الارحام ويوضع المال عند عدم اصحاب  
الفرائض والعصبات في بيت المال وتابعهما  
في ذلك من التابعين حميد بن الميبي وعبيد  
بن جبير وبه قال مالك والشافعي اجمع النافون  
بانه تعالى ذكر في ايات المواريث نصيب ذوى  
الفروض والعصبات ولم يذكر لذوى الارحام  
شيئا ولو كان لهم حق لبيته وما كان ربا نيا  
وبانه عليه الصلوة والسلام لما استخبر عن ميراث  
العمة والحالة قال اخبرني جبرائيل ان لا شيء له  
ولنا قوله تعالى واولوا الارحام بعضهم  
اولى ببعض في كتاب الله اذ معناه كما مر بعضهم  
اولى بميراث بعض فيما كتب الله وحكم به لان  
هذه الآية نخت التوارث بالموالا كما كان  
في ابيات قدومه بمدينة فما كان لمولى الموالات  
والمواخاة في ذلك الزمان صار موصوفا الى  
ذوى الارحام وما بقي عندنا من ارث مولى المولاة

صار

صار متأخرا عن ارث ذوى الارحام كما نهت  
عليه فيما سلف وقد شرع الله لهم الميراث  
بلا فصل بين ذى رحم له فرض او تعصب وبين  
ذى رحم ليس له شيء منهما فيكون ثابتا لكل يدين  
الاية فلا يجب تفصيلهم في ايات المواريث وايضا  
روى ان رجلا دعى بها الى سهل بن حنيف  
فقتله ولم يكن له وارث الاخالة فكتب في ذلك  
ابو عبيدة بن الجراح الى عمر فاجابه بان النبي  
صلى الله عليه وسلم قال الله ورسوله مولى من لا  
مولى له والحال وارث من لا وارث له لا يقال  
المقصود بمثل هذا الكلام النفي دون الاثبات  
كقولهم الصبر حيلة من الحيلة له والصبر  
ليس بحيلة فكأنه قيل من كان وارثه للحالة  
فلا وارث له لانا نقول صدر الحديث يابى عن  
هذا المعنى بل نقول بيان النزع بلفظ الاثبات  
وارادة النفي يودى الى الالباس فلا يجوز  
من صاحب الشريعة الكاشف عنها وايضا لما

روى ابن عباس في رواية شاذة لا يبرأت  
لذوى الارحام ويوضع المال عند عدم اصحاب  
الفرائض والعصبات في بيت المال وتابعهما  
في ذلك من التابعين حميد بن الميبي وعبيد  
بن جبير وبه قال مالك والشافعي اجمع النافون  
بانه تعالى ذكر في ايات المواريث نصيب ذوى  
الفروض والعصبات ولم يذكر لذوى الارحام  
شيئا ولو كان لهم حق لبيته وما كان ربا نيا  
وبانه عليه الصلوة والسلام لما استخبر عن ميراث  
العمة والحالة قال اخبرني جبرائيل ان لا شيء له  
ولنا قوله تعالى واولوا الارحام بعضهم  
اولى ببعض في كتاب الله اذ معناه كما مر بعضهم  
اولى بميراث بعض فيما كتب الله وحكم به لان  
هذه الآية نخت التوارث بالموالا كما كان  
في ابيات قدومه بمدينة فما كان لمولى الموالات  
والمواخاة في ذلك الزمان صار موصوفا الى  
ذوى الارحام وما بقي عندنا من ارث مولى المولاة

روى ابن عباس في رواية شاذة لا يبرأت  
لذوى الارحام ويوضع المال عند عدم اصحاب  
الفرائض والعصبات في بيت المال وتابعهما  
في ذلك من التابعين حميد بن الميبي وعبيد  
بن جبير وبه قال مالك والشافعي اجمع النافون  
بانه تعالى ذكر في ايات المواريث نصيب ذوى  
الفروض والعصبات ولم يذكر لذوى الارحام  
شيئا ولو كان لهم حق لبيته وما كان ربا نيا  
وبانه عليه الصلوة والسلام لما استخبر عن ميراث  
العمة والحالة قال اخبرني جبرائيل ان لا شيء له  
ولنا قوله تعالى واولوا الارحام بعضهم  
اولى ببعض في كتاب الله اذ معناه كما مر بعضهم  
اولى بميراث بعض فيما كتب الله وحكم به لان  
هذه الآية نخت التوارث بالموالا كما كان  
في ابيات قدومه بمدينة فما كان لمولى الموالات  
والمواخاة في ذلك الزمان صار موصوفا الى  
ذوى الارحام وما بقي عندنا من ارث مولى المولاة



ثابت بن دحاح قال عليه السلام ليس بعم  
 هل تعرفون له نيا فيكم فقال انه كان فينا غريبا  
 فلا تعرف له الا ابن اخت وهو ابولبابه  
 بن عبد المنذر فجعل رسول الله ميراثه له والوفيق  
 بين ما دريناه موافقا للقرآن وبين ما درينوه  
 مخالفا له اذ يحمل ما درينوه على ما قبل نزول الآية  
 الكريمة او يحمل على ان العمة والخاله لا ورثان  
 مع عصبه ولا مع ذي فرض يرد عليه فان الرد  
 على ذوي الفروض مقدم على توريث ذوي الارحام  
 وان كانوا يرثون مع من لا يرد عليه كالزوج والاقارب  
 وذوي الارحام اضافة لربعة الصنف الاول  
 ينتمي اي ينسب الى الميت وهو اولاد الميت  
 وان سفلوا ذكورا كانوا او اناثا واولاد بنات  
 الابن كذلك والصنف الثاني ينتمي اليهم الميت  
 وهو الجداد الساقطون اي الفاسدون وان  
 علوا كاب ام الميت واب اب امه والجدات  
 الساقطات اي الفاسدات وان علوا كاب ام الميت

هذا هو الصنف الثاني من الصنفين  
 الذين ينتمون الى الميت  
 وهم اولاد الميت  
 وان سفلوا ذكورا كانوا  
 او اناثا واولاد بنات  
 الابن كذلك والصنف  
 الثاني ينتمي اليهم الميت  
 وهو الجداد الساقطون  
 اي الفاسدون وان علوا  
 كاب ام الميت واب اب  
 امه والجدات الساقطات  
 اي الفاسدات وان علوا  
 كاب ام الميت

وام ام اب امه والصنف الثالث ينتمي الى ابوي  
 الميت وهو اولاد الاخوات وان سفلوا سوا كانت  
 تلك الاولاد ذكورا او اناثا وسوا كانت الاخوات  
 لاب وام اولاد اب وام وبنات الاخوة وان  
 سفلوا سوا كانت الاخوة من الابوين او من احداهما  
 وينوا الاخوة لام وان سفلوا وانما اطلق الاخوات  
 والاخوة في المتأخرين السابقين لينا ولا جميع اقا  
 كما ذكرنا وقيد الاخوة ههنا بقوله لام لان  
 الاخوة لاب وام اولاد من الميت ولذلك  
 لم يمكنه ان يختصر في العبارة باذنه قول اولاد  
 الاخوة كما قال اولادهم اولاد الاخوات والصنف  
 الرابع ينتمي الى جدي الميت وهما اب الاب  
 واب الام او جدتيه وهما ام الام وام الاب  
 وهما المعات على الاطلاق فانهم اخوات لاب  
 الميت فان كن اخوات له من الابوين او من الاب  
 فهن منقبة الى جد الميت من قبل ابيه وان كن  
 اخوات له من امه فهن منقبة الى جدته من قبل ابيه

ذكره في كتابه في النكاح

الصنف الثالث من الصنفين  
 الذين ينتمون الى الميت  
 وهم اولاد الاخوات  
 وان سفلوا سوا كانت  
 تلك الاولاد ذكورا  
 او اناثا وسوا كانت  
 الاخوات لاب وام  
 وبنات الاخوة وان  
 سفلوا سوا كانت  
 الاخوة من الابوين  
 او من احداهما

الصنف الرابع من الصنفين  
 الذين ينتمون الى الميت  
 وهما اب الاب واب الام  
 او جدتيه وهما ام الام  
 وام الاب وهما المعات  
 على الاطلاق فانهم  
 اخوات لاب الميت  
 فان كن اخوات له  
 من الابوين او من  
 الاب فهن منقبة  
 الى جد الميت  
 من قبل ابيه وان  
 كن اخوات له من  
 امه فهن منقبة  
 الى جدته من قبل  
 ابيه



في الامام لام فانهم اخوة لابيهم من امه لهم  
 ايضا منقون الى جده الميت من قبل ابيه واعتبر  
 في الامام كونهم لام لانهم من الابوين او من الاب  
 عصبه والاقوال والحق لايت فانهم اخوة واخوات  
 لام الميت فان كانوا من ابيها وامها او من ابيها  
 فهم منقون الى جده الميت من قبل امه وان كانوا من  
 امها كانوا منقون الى جده من قبل امه فهو لا  
 المذكورون في امثلة الاضافه اربعة وكل من

في الامام لام فانهم اخوة لابيهم من امه لهم  
 ايضا منقون الى جده الميت من قبل ابيه واعتبر  
 في الامام كونهم لام لانهم من الابوين او من الاب  
 عصبه والاقوال والحق لايت فانهم اخوة واخوات  
 لام الميت فان كانوا من ابيها وامها او من ابيها  
 فهم منقون الى جده الميت من قبل امه وان كانوا من  
 امها كانوا منقون الى جده من قبل امه فهو لا  
 المذكورون في امثلة الاضافه اربعة وكل من

في الامام لام فانهم اخوة لابيهم من امه لهم  
 ايضا منقون الى جده الميت من قبل ابيه واعتبر  
 في الامام كونهم لام لانهم من الابوين او من الاب  
 عصبه والاقوال والحق لايت فانهم اخوة واخوات  
 لام الميت فان كانوا من ابيها وامها او من ابيها  
 فهم منقون الى جده الميت من قبل امه وان كانوا من  
 امها كانوا منقون الى جده من قبل امه فهو لا  
 المذكورون في امثلة الاضافه اربعة وكل من

تأويل في المذكورين كان ايراد كلمة البعوض  
 بنا على انه اراد ان كل واحد من هؤلاء ومن  
 يدلي بهم من ذوي الارحام واختلف الرواية  
 عن ابي حنيفة في تقديم بعض هذه الاضاف  
 على بعض روى ابو سليمان عن محمد بن الحسن عن  
 ابي حنيفة ان اقرب الاضاف الى الميت واقدمهم  
 في الوراثه عنه هو الصنف الثاني وهم الساقطون  
 من الاجداد والجدات وان علوا الصنف  
 الاول وان سفلا ثم الثالث وان زلوا ثم الرابع  
 وان بعدوا بالعلو او السفول وتابعه في ذلك  
 عيسى بن ابان عن محمد عن ابي حنيفة وروى  
 ابو يوسف والحسن بن زياد عن ابي حنيفة وابن  
 سماعة عن محمد بن الحسن عن ابي حنيفة ان اقرب  
 الاضاف واقدمهم الى الميت في الميراث  
 الصنف الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع  
 كترتيب العصبات اذ يقدم منهم الابن ثم  
 الاب ثم الجد ثم الاخوة ثم الاعام وهو المأخوذ

ما كان بعد الصنف الثاني من الصنف الثالث  
 قال ابو حنيفة في الصنف الاول وان سفلا  
 وان زلوا وان بعدوا بالعلو او السفول  
 وان زلوا وان بعدوا بالعلو او السفول

في الامام لام فانهم اخوة لابيهم من امه لهم  
 ايضا منقون الى جده الميت من قبل ابيه واعتبر  
 في الامام كونهم لام لانهم من الابوين او من الاب  
 عصبه والاقوال والحق لايت فانهم اخوة واخوات  
 لام الميت فان كانوا من ابيها وامها او من ابيها  
 فهم منقون الى جده الميت من قبل امه وان كانوا من  
 امها كانوا منقون الى جده من قبل امه فهو لا  
 المذكورون في امثلة الاضافه اربعة وكل من



للفتوى ويحكى عن ابي عبد الله القزويني انه كان  
 وفق بين الروايتين ويقول ما رواه محمد بن ابي  
 حنيفة رحمه الله قوله الاول وما رواه ابو يوسف  
 عنه قوله الاخير وجه الرواية الاولى ان الجدة  
 اب الام اقوى سببا من اولاد البنات لان  
 الانفا القى في درجته اعنى ام الام صاحبة فريضة  
 دون الانفا القى في درجة ابن البنت وهي بنت  
 البنت فانها بنت بصاحبة فريضة وايضا الجدة  
 اب الام يماوى ولد البنت في الاتصال بالميت  
 بواسطة واحدة في الجدة زيادة قرب كما حق قالوا  
 لا يقتصر هو بالميت بخلاف ولد البنت فانه  
 يقتصر به فيكون مقاما عليه والوجه في الرقا  
 المأخوذة للفتوى ان ذوى الارحام يرتبون  
 على سبيل التعصيب من وجه اذ يقدم منهم الاقرب  
 فالاقرب فوجب ان يعتبروا في التورث  
 بالعصبات من كل وجه وقد قدم في العصب  
 من كل وجه بنو اباء الميت على الجد اب

هذا هو الوجه في  
 ما رواه محمد بن ابي  
 حنيفة رحمه الله  
 قوله الاول وما  
 رواه ابو يوسف  
 عنه قوله الاخير

هذا هو الوجه في  
 ما رواه محمد بن ابي  
 حنيفة رحمه الله  
 قوله الاول وما  
 رواه ابو يوسف  
 عنه قوله الاخير

وساوي العصب وان كان هذا الجدة لا تقتصر  
 وابن الابن يقتصر به وكذا في ذوى الارحام  
 يقدم اولاد البنت على الجد اب الام وعندها  
 اي عند ابي يوسف ومحمد الصنف الثالث وهم  
 اولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنو الاخوة  
 لام مقدم على الجد اب الام وان كان قياس  
 مذهبها في الجد اب الاب ومقاسمة الاخوة  
 والاخوات ما دام القصة خيرا له من ثلث جميع  
 المال فتصون لا تقدم الصنف الثالث على  
 الجد اب الام واما ابو حنيفة فتدجى في  
 ذوى الارحام على قياس مذهب في العصب  
 حيث قدر ههنا الجد اب الام الذي هو في  
 درجة الجد اب الاب على اولاد اب الميت فلا  
 يرتبون معه كما ان تقدمه في قوله الاخير اولاد  
 الميت في ذوى الارحام على الجد اب الام جار  
 على مذهب في العصب حيث كان هذا ابن الابن  
 قدما على الجد اب الاب وذكر بعض الناجين

هذا هو الوجه في  
 ما رواه محمد بن ابي  
 حنيفة رحمه الله  
 قوله الاول وما  
 رواه ابو يوسف  
 عنه قوله الاخير

هذا هو الوجه في  
 ما رواه محمد بن ابي  
 حنيفة رحمه الله  
 قوله الاول وما  
 رواه ابو يوسف  
 عنه قوله الاخير











ان اتفقت صفة الاصول في الذكورة والانوثة  
 موافقا لما اى لابن يوسف في قوله لاخير للحنين  
 ويعتبر الاصول ان اختلفت صفاتهم ويعطى  
 الفروع ميراث الاصول مخالفا لما وهو القول  
 الاول لابن يوسف واسنهر لو ايتى عن ابي  
 والطاهر من مذهبه واعلم ان المعنى  
 في ذوى الارحام مقالة اهل القرابة والمذكور  
 في شرح المبسوط ان الحنن بن زياد من اهل النزل كما  
 اشنا اليه عن قريب فجعل قوله مع ابي يوسف محل  
 نظر والدليل على القول الاخير لابن يوسف ان  
 اتخاف الفروع انما يكون لغو فيهم لا لغو في  
 غيرهم وذلك لغو هو القرابة التي هي ابدان  
 الفروع وقد احدثت لجة ايضا وهي الولادة  
 فتاوى لا اتخاف فيما بينهم وان اختلفت الصفة  
 في الاصول الا ترى ان صفة الكفر والوقر  
 غير معتبرة في المدنى به بل انما يعتبر في المدنى  
 فكذا صفة الذكورة والانوثة تعتبر فيهما فقط

واستدل محمد باتفاق الصحابة على ان للعمة الثلث  
 وللخاله الثلث ولو كان الاعتبار ابا ابدان  
 الفروع كان المال بينهما نصفين فظهر ان الاعتبار  
 في القسمة هو المدنى به فانه الاب في العمة والام  
 في الخالة وايضا قد اتفقا على انه اذا كان احدهما  
 ولد وارث كان اولى من الاخر فقد ترجح  
 باعتبار معنى في المدنى به كما اذا ترك الميت ابن  
 بنت وبنت بنت عندهما اى عند ابي يوسف  
 والحنن يكون المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين  
 باعتبار ابا ابدان اى ابدان الفروع وصفاتهم  
 فثلثا المال لابن البنت وثلثه لبنت البنت  
 وعند محمد يكون المال بينهما كذلك لان صفة  
 الاصول متفقة في الانوثة فيصعب عنده ايضا  
 ابدان الفروع ولو ترك بنت ابن بنت وابن  
 بنت بنت عندهما المال بين الفروع الثلاثة  
 باعتبار ابا ابدان ثلثاه للذكر وثلثه للانثيين  
 كما في الصورتين السابقة وعند محمد يكون المال



بين الاصول اعني في البطن الثاني الذي  
هو اول ما وقع فيه الاختلاف بالذكورة  
والانوثة وهو بنت البنت وابن البنت  
انما ناسخ يكون ثلثا بنت ابن البنت  
لان ذلك نصيبها قد انتقل اليها وثلثه  
لابن بنت البنت فانه نصيبه فانتقل اليه  
فصار الارث ههنا في مذهبه على عكس ما كان  
عليه في مذهبهما وهوان للانثى من الفروع  
ضعف ما للذكر ولما كان قول محمد محتاجا  
الى مزيد تفصيل اشار اليه بقوله وكذلك عند  
محمد اي كما اعتبر عند حال الاصول المتعدية  
اذا كان في اولاد البنات المتساوية في الذكورة  
بطون مختلفة وح يقسم المال على اول البطن  
اختلف في الاصول بالذكورة والانوثة للذكر  
مثل حظ الاثنين فم يجعل الذكور من ذلك  
البطن طائفة على حدة والاناث ايضا  
طائفة اخرى على حدة بعدا لقسمه على الذكور

والاناث

والاناث فما اصاب الذكور من اول البطن  
وقع فيه الاختلاف يجمع ويعطى فروعهم بحسب  
صفاتهم ان لم يكن فيما بينهم وبين فروعهم من  
الاصول اختلاف في الذكورة والانوثة  
بان يكون جميع ما توسط بينهما ذكورا فقط او  
اناثا فقط وان كان فيما بينهما من الاصول  
اختلاف يجمع ما اصاب الذكور ويقسم على اعل  
الخلافا الذي وقع في اولادهم ويجعل الذكور  
ههنا ايضا طائفة والاناث طائفة على  
قياس ما سبق وكذلك ما اصاب الاناث  
يعطى فروعهم ان لم يختلف الاصول لثمة  
بينها وان اختلفت يجمع ما اصابهن ويقسم  
على اعل الخلاف الذي وقع في اولادهن  
وهكذا العمل الى ان ينتهي بهذه الصورة



آؤ ذوق ۲۰



في البطن الثاني  
في البطن الثالث  
في البطن الرابع

وجعلنا البنية طائفة على حدة ونظرنا الى  
 هو اسفل من الثالث فلم نجد في البطن الرابع  
 الاختلاف قابل وجدنا في الخامس بازاها ابنا  
 وبنات فصمنا الثلثة عليهما للذكر مثل حظ  
 الانثيين فاصاب الابن اثنتان والبنات واحد  
 ثم دفعنا نصيب كل منهما الى فرعه في البطن  
 السادس وكذلك اذا جعلنا البنات التسع  
 طائفة وجعلنا بازاها وهو تسعة ونظرنا  
 الى ما هو اسفل من البطن الاول لم نجد اختلافا  
 في البطن الثاني بل في الثالث حيث وجدنا  
 فيه بازاها بنات وثلثة بنين فنزلنا  
 كل ابن منزله بنين كان مجموع كانوا عشرة بنات  
 فلا يتقيم عليهن التسعة التي كانت نصيب البنات  
 لكن بين التسعة وبين عدد رؤسهن اعني اثني عشر  
 موافقة بالثلث فصرنا وفق عدد الرؤس  
 وهو اربعة في اصل المسئلة وهو خمسة عشر فصا  
 ستين ومنها تسع المسئلة اذا كان لها ثلثة بنين

في البطن الثاني  
في البطن الثالث  
في البطن الرابع

في البطن الثالث

في البطن الاولى من اصل المسئلة فصرها  
 في المضروب الذي هو اربعة تبلغ اربعة وعشرين  
 ونقسمها على ما في البطن الثالث من فروع البنية  
 الثلثة فيعطى الابن اثني عشر والبنات ايضا اثني  
 عشر فنضع نصيب الابن الى اخوه وعنه من  
 البطن السادس لعدم الاختلاف ونقسم  
 البنية على الابن والبنات الذين بازاها في  
 البطن الخامس للذكر مثل حظ الانثيين فاصا  
 الابن ثمانية والبنات اربعة فنضع نصيب  
 كل منهما الى فرعه في السادس وكان لها ثلثة بنات  
 في البطن الاول تسعة من اصل المسئلة فصرها  
 في ذلك المضروب اعني الاربعة فيحصل تسعة وثلاثون  
 فاذا نظرنا الى ما هو اسفل من البطن الاول وجدنا  
 اختلافا في البطن الثالث اذا كان فيه بازا  
 البنات التسع بنات وثلثة بنين فصمنا  
 نصيبهن اعني التسعة والثلثين للذكر مثل حظ  
 الانثيين فاصاب البنين ثمانية عشر وجعلنا

ورفع نصيب البنين الى البنين  
 في البطن الرابع لعدم الاختلاف

في البطن الاولى

في البطن الاولى

والبنات ثمانية عشر

في البطن الاولى



الذكر طائفة والانات طائفة ولما نظرنا  
 الى ما هو اسفل من الثالث وجدنا في الرابع بازاء  
 طائفة البنين ابنا وبنين فقمنا عليهم  
 ما اصاب البنين الثلاثة للذكر مثل حظ الانثيين  
 فاصاب الابن تسعة والبنين تسعة فوجدنا  
 نصيب الابن الى اخوه فرع لعدم الاختلاف  
 ولم نجد بازاء البنين في الخامس اختلافا بل  
 في السادس اذ كان فيه بازاء ابنا وبنين  
 فقمنا عليهما نصيب البنين اعني التسعة للذكر  
 مثل حظ الانثيين فاصاب الابن تسعة والبنين  
 تسعة وكذلك وجدنا في الرابع بازاء طائفة  
 البنات الت ثلث بنات وثلثة بنين فقمنا  
 عليهم الغاية عشر للذكر مثل حظ الانثيين  
 فاعطينا البنين الثلاثة منها اثني عشر والبنات  
 تسعة فجعلنا طائفتين ولما نظرنا الى ما هو  
 اسفل من الرابع وجدنا في البطن الخامس بازاء  
 البنين الثلاثة ابنا وبنين فقمنا نصيبهم

ووجدنا في  
 الخامس  
 بازاء  
 البنين  
 الثلاثة  
 ابنا وبنين  
 فقمنا نصيبهم

هو  
 من الابن وبنين  
 فقمنا نصيبهم

هو اثني عشر للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب  
 الابن تسعة والبنين تسعة فوجدنا نصيب الابن  
 الى اخوه في السادس وقد وقع فيه بازاء  
 البنين ابنا وبنين فقمنا نصيبهم ما اصابها فاصاب  
 الابن اربعة والبنات اثنان ووجدنا في  
 الخامس ايضا بازاء البنات ثلث اللاتي  
 في البطن الرابع ابنا وبنين فقمنا نصيبهن  
 اعني التسعة فاصاب الابن تسعة والبنين  
 تسعة فوجدنا نصيب الابن الى اخوه في السادس  
 ووجدنا فيه بازاء البنين ابنا وبنين فقمنا  
 الثلاثة بينهما فاصاب الابن اثنان والبنات  
 واحد فاذا اجعنا هذه الانصبا كلها كانت  
 ستين كما رقت بازاء الفروع في البطن السادس  
 وكذلك محمد يأخذ الصفة اي الذكوة و  
 الاثوثة من الاصل حال القسمة عليه ويأخذ  
 العدد من الفروع يعقوا اذا قسم المال على  
 الاصل يعقب فيه صفة الذكوة والاثوثة

ان البنات ثلث

هو الابن وبنين  
 فقمنا نصيبهم







نصف ثلثة الاباع وهو سبع ونصف  
 وح يكون نصفه اى نصف المقوم الذى هو  
 ثلثة الاباع بنت ابن البنت نصيبا  
 وهو الابن الذى كان فى البطن الثالث  
 الاخوان ابوق بنت بنت البنت نصيبا  
 البنت القساوت لابن فى البطن الثالث  
 وتصح هذه المسئلة من ثمانية وعشرين وذلك  
 لان اصل المسئلة فى التقيم على اعلى الخلف الذى  
 هو البطن الثانى من سبعة كما عرفت فاذا انظرنا  
 الى البطن الثالث وجدنا فيه ابنا البنتين  
 اللتين فى البنا فى ابنا وبنات فلما اخذنا فى البنت  
 عدد قرونها صارت كسنتين ووجبت التقيم  
 عليها اى على الابن والبنت نصيبا  
 اللتين فى الثانى انصافا لكن لا نصف محجبا  
 ثلثة الاباع وضربنا مخرج النصف فى  
 اصل المسئلة صار اربعة عشر فاعطينا منها  
 بنتى بنت ابن البنت ثمانية هي نصيب جدتها

واعطينا بنت ابن بنت البنت ثلثة نصيبا  
 واعطينا منها ابنت بنت بنت البنت ثلثة نصيبا  
 اما لكن الثلثة لا تنقسم عليها فضرنا عدة رومها  
 فى الاربعة عشر صار المبلغ ثمانية وعشرين  
 تصح المسئلة فانما ضرب ثمانية التى هي نصيب  
 بنتى بنت ابن البنت فى اثنين فيصير ستة عشر  
 فى ابنتها وضرب الثلثة التى هي نصيب بنت ابن  
 بنت البنت فى المضروب الذى هو اثنان فيحصل  
 ستة فى ابنتها وضرب نصيب ابنت بنت  
 البنت فى ذلك المضروب فيصير ستة فى ابنتها  
 كل واحد منهما ثلثة وقول محمد انهما الوابنتين  
 عن ابنتى ح فى جميع احكام ذوى الارحام ومن  
 هذا الكلام يعلم ما اشرنا اليه سابقا من ان  
 قول ابى يوسف مروي عن ابى حنيفة ايضا لكن  
 رواية شاذة ليست فى قوة الشهرة مثل الرواية  
 الاخرى وذكر بعضهم ان شايع بخارى اخذوا  
 بقول ابى يوسف فى ما لى ذوى الارحام المحض



لانه امر على الحق **فصل** هذا الفصل  
 تنم لمباحث الصنف الاول علما ولا يعتبرون  
 الجهات في التوريث اى في توريث ذوى الارحام  
 غير ان ابا يوسف يعتبر للجهات في ابدان الفروع  
 لانه يقسم المال على الفروع ابتداء فيعتبر للجهة  
 فيهم وقد اختلف في قول ابي يوسف فاهل الرأي  
 وخوارج على انه لا يعتبر للجهات بل يورث عند  
 ذوجهين بجهة واحدة كما هو مذهب في الجذات  
 على ما مر بيانه واهل اوراد الفروع على انه يعتبر  
 للجهات وهو الصحيح والفرق بين ما نحن فيه  
 وبين الجذات ان الاحتقاق هناك بالقرضية  
 وتعدد الجهات لا يورث اذ فرضهن واما الاحتقاق  
 ههنا فمحقق العصبية فيقاس على الاحتقاق  
 بحقيقة العصبية وقد اعتبر فيها تعدد  
 الجهات اذ للتجميع كالاموة لاب وام مع  
 الاموة لاب واخوة للاحتقاق كالاموة لأم  
 اذا كان ابن عم وكذلك ابن العم اذا كان

اذا كانت الجهتين وراث  
 بجهة واحدة سواء  
 في القرية

في التوريث  
 في الجذات

زوجا

نصف العصبية

زوجا فانه يعتبر في احتقاقه الببان معا فكذا  
 فيما نحن بصدده يعتبر الببان جميعا لكنه يعتبر  
 تعدد الجهات في ابدان الفروع كما ذكرناه ومحمد  
 يعتبر للجهات في الاصول لانه يقسم المال على الاول  
 بطن اختلف بين الاصول وياخذ العدد في  
 الاصول من الفروع ثم يجعل المذكور طائفة  
 والا ناث طائفة على ما تقر في المسئلة السابقة  
 كما اذا ترك الميت بنت بنت وبنت وبنتا  
 ابن بنت وبنتا ايضا ابن بنت بنت بهذه الصورة  
**الميت**  
 بنت بنت بنت بنت  
 بنت بنت بنت بنت  
 بنت بنت بنت بنت  
 بنت بنت بنت بنت  
 عند ابي يوسف يكون المال بينهم اى بين الابن  
 والبنين اقلنا لان البنين ذواتا جهتين  
 فكانا بنتان من جهة الام وبنتان اخوان  
 من جهة الاب وح صار الميت كأنه ترك اربع  
 بنات وابنا واحدا فيكون ثلثاه اى ثلثا المال

نصف العصبية من ثمانية عشر



للبنين ذوا في الجهتين وثلاثة للابن ذى الجهة  
 الواحدة وعند محمد يقسم المال بينهم على ثمانية و  
 عشرين سهما للبنين اثنان وعشرون سهما عشرة  
 سهما من قبل ابهما وستة اسهم من قبل امهما وللابن  
 ستة اسهم من قبل امه بيان ذلك انه يقسم عند  
 المال على البطن الثاني وفيه ابن مثل الابن  
 وبناتان احدهما كبنين فصار المجموع كسبع بنات  
 فالمسألة من عدد رؤسهن فللابن اربعة اسهم  
 والبنات التي في فرعها تعدد سهما وللانثى  
 سهم واحد فاذا جعلنا المذكور في هذا البطن  
 طائفة ودفعنا نصيب الابن الى البنين اللتين  
 في البطن الثالث اصاب كل واحدة منها سمان  
 واذا دفعنا نصيب طائفة الاناث الى من  
 بازا فهن في البطن الثالث لم ينقسم عليهم لا نصيبهن  
 ثلثة اسباع ومن بازا هن ابن وبناتان فالمجموع  
 كان مع بنات وبنات الثلثة والاربعة مائة فصارت  
 الاربعة التي هي عدد الرؤس في اصل المسألة وهي

في المسألة من عدد رؤسهن فللابن اربعة اسهم والبنات التي في فرعها تعدد سهما وللانثى سهم واحد فاذا جعلنا المذكور في هذا البطن طائفة ودفعنا نصيب الابن الى البنين اللتين في البطن الثالث اصاب كل واحدة منها سمان واذا دفعنا نصيب طائفة الاناث الى من بازا فهن في البطن الثالث لم ينقسم عليهم لا نصيبهن ثلثة اسباع ومن بازا هن ابن وبناتان فالمجموع كان مع بنات وبنات الثلثة والاربعة مائة فصارت الاربعة التي هي عدد الرؤس في اصل المسألة وهي

سبعة صار ثمانية وعشرين ومنها تصح المسألة  
 اذ كان لابن البنت في البطن الثاني اربعة فاذا  
 ضربناها في المضروب الذي هو اربعة ايضا بلغ  
 ستة عشر فاعطينا كل واحدة من بنين ثمانية  
 وكان للبنين في البطن الثاني ثلثة فاذا ضربنا  
 في ذلك المضروب حصل اثني عشر فدفعنا الى ابن  
 بنت البنت ستة والى بنت البنت ستة  
 فلكل واحد منها ثلثة فصارت نصيب كل بنت  
 في البطن الاخير احد عشر ثمانية من جهة ابها  
 وثلثة من جهة امها **فصل في الصنف الثاني**  
 من ذوى الارحام وهم الساقطون من الاجداد  
 والجدات اوليهم باليوات افرهم الى الميت  
 من اي جهة كان اي سوار كان الاقرب مرجحة  
 الاب او من جهة الام وقدم وجه اولوية الاب  
 في الصنف الاول فاب الام اولى من اب ام  
 الام وكما اب ام الاب اولى من اب ام الام  
 واب الام اولى من اب ام الاب وقول ذلك



حال الجدات وعند الاستواء في درجتهما  
 فمن يدعى إلى الميت بوارث فهو أولى من لا يدعى  
 إليه بوارث عند أبي سهل الفرضي وابن فضل  
 الخفاف وعلي بن عيسى البصري فعندهم يكون  
 أب أم الأم أولى من أب أب الأم لأنها  
 يتساويان في الدرجة لكن الأول يدعى  
 بوارث هو الجدة الصحيحة أعوام الأموات  
 يدعى بغير وارث وهو جدها وأب الأم  
 الذي لا يرث مع أم الأم فكانت أم الأم أولى  
 فأبوها أولى ولا تفضل له أي من يدعى بوارث  
 على من لا يدعى به عند أبي سليمان الجوزجاني  
 وأبي علي البستي ففي الصورة المذكورة يقسم المال  
 عندهما اثلاثا ثلثاه لأب أب الأم وثلث  
 لأب أم الأم وعلا ذلك باز التجميع في الأم  
 والجدات الفاسدات بالأولاد بوارث يؤد  
 إلى جعل المتنوع وهو الجد والجدة تابعاً لهما  
 وهو خلاف العقول وليس يلزم مثل ذلك

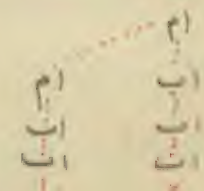
في الأولاد فافتوا بأن استوت منازلهم  
 أي درجاتهم في القرب والبعد وليس فيهم مع

الاستواء في الدرجة من يدعى بوارث كأب  
 أب أم الأب وأم أب أم الأب أو كان  
 كلم يدلون بوارث كأب أم أب أب الأب  
 وأب أم أم أم الأب واتفقت صفة من  
 يدلون بهم في الذكورة والافونة كما ذكرناه  
 من مثال عدم الأولاد بالوارث فإن الجد  
 والجدة في ذلك المثال متحدان فيمن يدلان  
 به فلا يتصور هناك اختلاف في صفة المدعي  
 واتحدت أيضاً فيهم بأن يكونوا كلهم من  
 جانب أب الميت أو من جانب أمه كما في ذلك  
 المثال فالقسمة ح على أبنائهم أي يجب أن يقسم  
 المال عند اجتماع هذه الشرائط باعتبار صفة  
 أبنائهم الفروع للذكر مثل حظ الأنثيين فيجعل  
 المال في ذلك المثال اثلاثا ثلثاه لأب أب  
 أم الأب وثلثه لام أب أم الأب والجدات



مع استواء الدرجة صفة من يدلون بهم في الذكور  
والانثى كافي المثال الذي ذكرناه لاداء العمل  
وارث بقسم المال على اول بطن مختلف كما في الصنف  
الاول اي يقسم بينهم على ان للذكر مثل نصيب  
نصيب الانثى فيجعل الذكر طائفة والانثى  
طائفة على قياس ما تقر في الصنف الاول  
وان اختلفت قرابتهم مع استواء درجاتهم كما  
اذا ترك ام اب ام اب الاب وام اب اب  
اب الام فالثلاثان لقربة الاب وهو نصيب  
الاب والثلاث لقربة الام وهو نصيب الام  
وذلك لان الذين يدلون بالاب يقومون  
مقامه والذين يدلون بالام يقومون مقامها  
فيجعل المال اثلاثا كما انه ترك ابوين فما اضا  
كل فريق يقسم بينهم كما لو احدثت قرابتهم  
اي يقسم الثلاثان على ذوى قرابة الاب والثلاث  
على ذوى قرابة الام على قياس ما عرفت في  
اتحاد القرابة والضابط ان يقال اما ان يكون

لان في احد ما لم يكن  
تكون في الاخر اثنان



تقسم المال بين اب الام  
وام الام اثلاثا وهو  
ثم ينزل نصيبها الى آخر البطن

هنا

هناك استوى الدرجة او لا فعلى الثاني الاقرب  
اولى وعلى الاول اما ان يتحد القرابة او يختلف  
فان اختلفت يقسم المال اثلاثا كما ذكرنا  
وان اتحدت فان اتفقت صفة الاصول فالقمة  
على ابدان الفروع وان لم يتفق يقسم المال على  
اعلى الخلائق كما في الصنف الاول فامل

**فصل في الصنف الثالث** وهو اولاد الاخوات

وبنات الاخوة مطلقا وبنو الاخوة لام  
الحكم فيهم كالحكم في الصنف الاول وهو اولاد  
البنات واولاد بنات الابن اعقوا ولهم  
بالميراث اقربهم الى الميت بنت الاخت  
اولى من ابن بنت الاخ لانها اقرب وان  
استووا في درجة القرب فولد العصبه  
اولى من ولد ذوى الارحام كبنت ابن  
اخ وابن بنت اخت كلاهما لاب وام  
اولاد او احدهما لاب وام والاخوات  
المال كله لبنت ابن الاخ لانها ولد العصبه



هذا هو الذي هو في الأصل  
والذي هو في الأصل

الذي هو ابن الاخ فاذن المرق قال ههنا قوله  
العصبة وقال في الصنف الاول ولدا لوارث  
واراد بولد الوارث هناك ولد صاحب  
الفرض فقط اذ لا يتصور في الصنف الاول ذو  
رحم هو ولد العصبة وهو في درجة ولد  
ذو الرحم وذلك لان ولد ذي الرحم في البطن  
الثاني من اولاد البنات وولد العصبة في  
البطن الثاني من اولاد البنين الماعصبة كما  
ابن الابن او صاحب فرض كنت ابن الابن  
فذكر ولدا لوارث مكان ولد صاحب الفرض  
اختصارا في العبارة واختار في الصنف الثالث  
ولد العصبة لانه لا يتصور فيه ولد صاحب  
الفرض في درجة ولد ذي الرحم وذلك لان  
ولد صاحب الفرض في البطن الاول من اولاد  
الاخوات فقط وولد ذي الرحم انما هو في  
البطن الثاني وما بعده فلا يتساوىان في  
الدرجة بخلاف ولد العصبة فانه قد يكون

في درجة

هذا هو الذي هو في الأصل

هذا هو الذي هو في الأصل

في درجة ولد ذي الرحم كنت ابن الاخ مع  
ابن بنت الاخت ولو كانا اي بنت ابن الاخ  
وابن بنت الاخت لام كان المال بينهما للذكر  
ملاحظ الاثنين عند ابن يوسف باعتبار  
الابدان فان الاصل في المواريث تفضيل  
الذكر على الانثى وانما تولد هذا الاصل في  
الاخوة والاخوات لام بالنظر على خلاف  
القياس اعني قوله تعالى فمم شركا في الثلث  
وما كان مخصوصا عن القياس لا يلحق به ما  
ليس في معناه من جميع الوجوه وليس اولاد  
هو لا في معناه من كل وجه اذ لا يرتفع  
بالفرض في غير ذلك الاصل وايضا قول  
ذوي الارحام بمعنى العصوبة فيفضل  
فيه الذكر على الانثى كما في حقيقة العصبية  
وعند محمد لما لم بينهما انصافا باعتبار اهل  
وهو ظاهر الرواية والوجه فيه ان الاختفاها  
لليراث بقراءة الام وباعتبار هذه القراءة

اي اولاد الاخوة والاخت  
تفضل الذكر على الانثى







فيجعل المال بينهما أيضا أو باعاً ربحاً لا بين  
 الاخت لاب وربع بنت الأخ لاب وربع  
 آخر لبنت الاخت لاب فإن لم يوجد فروع بنى  
 العلات يقسم المال على فروع بنى الاخياف  
 أو باعاً أيضاً باعتبار الأبدان فتقع المسئلة على  
 رأي من أربعة وعند محمد يقسم ثلث المال بين  
 فروع بنى الاخياف على السوية لأننا لا استواء  
 أصولهم في القسمة فإذا اعتبر عدد الفروع  
 في الاخت لا مصادرت كأنها اختار لا مرفقة  
 تلقى ثلث جميع المال ويأخذ الأخ لا ثم ثلثه  
 ثم ينقل نصيبها إلى فروعها والباقي وهو ثلثا  
 المال بين فروع بنى الاعيان انصافاً باعتبار  
 عدد الفروع في الأصول فيصير بهذا  
 الاخت لاب وأم كاخنتين من الابوين  
 فتساوى اخاهما في النصيب وح يكون نصفه  
 أي نصف الباقي وهو الثلث لبنت الأخ  
 نصيب ابها والنصف الآخر من ذلك الباقي

بين ولدى الاخت لاب وأم للذكر مثل حظ  
 الانثيين باعتبار الأبدان أي ابدان الفروع  
 لعدم الاختلاف في أصول هذين الفرعين  
 ولا بنى لفروع بنى العلات لأنهم محجوبون  
 بنى الاعيان كما سبق وتصح هذه المسئلة عند  
 محمد من تسعة لأن أصل المسئلة من ثلثه <sup>واحد</sup>  
 منها لبقى الاخياف الثلثة ولا يستقيم عليهم  
 واثنان لبقى الاعيان واحد منها لبنت الأخ  
 لاب وأم وواحد لابن الاخت منها مع بنت  
 الاخت منها وهما ثلث بنات لأن الابن  
 كبنين ولا يستقيم الواحد على الثلث لكن  
 بين رؤس بنى الاخياف ورؤس بنى الاعيان  
 ماثلة فضرينا احدي الثلثين في أصل المسئلة  
 وهي ثلثة ايضاً فصادرت تسعة فتقع منها  
 المسئلة كان لبقى الاخياف من أصل المسئلة  
 واحد ضريناه في الثلثة فكان ثلثه فلكل  
 واحد منهم واحد وكان لبقى الاعيان من أصلها







الاخ لاب نصفين فاذا ضربنا مخرج النصف  
 وهو الاثنان في اصل المسئلة وهو ستة صا  
 لالحاصل اثني عشر كان للاخت لاب وامر  
 من اصل المسئلة اربعة وقد ضربناها  
 في المضروب اعني الاثنين بلغ ثمانية اعطيناها  
 بنتي بنتها وكان للاخت لام من اصلها  
 واحد ضربناه في ذلك المضروب فكان  
 اثنين فاعطيناها بنت ابنها وكان للاخ  
 والاخت لاب من اصلها واحد ايضا  
 فضربناه في ذلك المضروب فصار اثنين  
 فقسماها بين الاخ والاخت لاب  
 انصافا لما عرفت فلكل واحد منهما واحد  
 فدفعنا نصيب الاخ لاب وهو واحد  
 الى ابن بنته ودفعنا نصيب الاخت لاب  
 وهو ايضا واحدا الى بنتي ابنها فلا يستقيم  
 عليهما فاذا ضربنا عدددها في اصل المسئلة  
 وهو اثني عشر صار اربعة وعشرين فمنها

تصح المسئلة اذ كان لبني بنت الاخت  
 من الابوين ثمانية من اثني عشر فضربناها  
 في المضروب الذي هو اثنان فصار  
 ستة عشر فهي لها وكان لبنت ابن الاخت  
 الام اثنان منها ضربناها في ذلك المضروب  
 صار اربعة فدفعناها اليها وكان لابن  
 بنت الاخ لاب واحد منها فضربناه في ذلك  
 المضروب فصار اثنين فما له وكان لبني  
 ابن الاخت لاب واحد منها ضربناه في  
 الاثنين فلم يتغير فدفعناها اليها فصار  
 نصيب البنتين من الجهتين ثمانية فلكل  
 واحد منهما تسعة **فصل** في الصنف  
 الرابع الذي ينتمي الى جدي الميت او  
 جدتيه وهما العات على الاطلاق والاعمال  
 لام والاحوال والخلالات مطلقا الحكم  
 فيهم انه اذا انفرد واحد منهم اسحق المال  
 كله لعدو الزاحم فاذا اتول عمة واحدة

او لام او لاب او لأم  
 او لاب او لأم



او عا واحدا لام او خا لا واحدا او خالة  
 واحدة كان المال كله لذلك الواحد المنفرد  
 عن يراحمه فان قيل هذا الحكم اعني  
 استحقاق الواحد لكل عندا لا نفاد عن  
 المراحم مشترك بين الاصناف الاربعة  
 فما وجه تخصيص ذكره بهذا الصنف  
 قلنا لعله نظر الى بيان ما في ابعدا الاصناف  
 يفيد جريانه في سائرهما فلهذا طريقة الاختصاص  
 وانما لم يذكر الاقربيه في هذا الصنف  
 لانهم كلهم في درجة واحدة فلا يتصور فيهم  
 الاقربيه بخلاف اولادهم كما سيجي واذا  
 اجتمعوا وكان حين قرابتهم متخذا بان يكون  
 الكل من جانب واحد كالعمات والاعمام  
 لام فانهم من جانب الاب والاحوال و  
 الحالات فانهم من جانب الام فالاقربيه  
 منهم في القرابة اولى بالاجماع اعني ان  
 كان لاب وام اولى باليراث من كان لاب

ومن

ومن كان لاب اولى من كان لام وذلك  
 لان القرابة من الجانبين اقوى وهو ظاهر  
 وكذا قرابة الاب اقوى من قرابة الام ذكور  
 كانوا او اناثا يعني لا فرقي بين ان يكون  
 الاقوى ذكرا او انثى فعمه لاب وام اولى  
 من عمه لاب ومن عمه وعم لام فانها اقوى  
 قرابة فخير المال كله وعمه لاب اولى من  
 عمه وعم لام لقوة قرابتها وكذا النحال و  
 النحالة لأب وام اولى باليراث من خال  
 او خالة لاب ومن خال او خالة لام بالخلا  
 او النحالة لاب اولى منهما اذا كانا لا قر  
 وان كانوا ذكورا واناثا اي على تقدير  
 اتحاد حين القرابة ان اختلف في الصنف  
 الرابع الذكور والانات واسوت ايضا  
 قرابتهم في القوة بان يكونوا كلهم لاب وام  
 او لاب او لام فلذلك مثل حظ الانثيين  
 كعم وعمه كلاهما لام او خال وخالة كلاهما

ارث ذكرا الارحام يعني العمومة  
 وهذا المعنى مروي في الصنف  
 الحقيقة فلهذا يراعى  
 في الحكاية

فان كانوا من كلاهما  
 اولادهم فلاب وام  
 اولادهم فلاب وام



لآب وأم أو كلاهما لآب أو كلاهما لأم <sup>ولد</sup>  
 لأننا لم والعممة متحدان في الأصل الذي  
 هو لآب وكذا أصل الخال والحالة واحد  
 وهو الآخر ومضى انفق الأصل فالعبرة في  
 القسمة بالآباء عند جميعا وإن كان  
 حين قرابتهم مختلفا بأن يكون قرابة  
 بعضهم من جانب لآب وقرابة بعض <sup>الآخر</sup>  
 جانب لأم فلا اعتبار لقوة القرابة فيما  
 بين المختلفين في جونها فلا يكون من هو  
 أقوى قرابة لكونه من الجانبين أو من جانب  
 لآب أو من قرابته من جانب الآخر  
 كعمة لآب وأم وخالة لأم أو خالة لآب  
 وأم وعمة لأم فالثلثان لقرابة لآب والثلث  
 لقرابة لأم وهو نصيب لأم فاذا ترك عمة  
 لآب وأم وعمة لآب وعمة لأم وترك  
 أيضا معهن خالة لآب وأم وخالة لآب  
 وخالة لأم فثلثا المال لقرابة لآب أي

العمات

العمات وثلثة لقرابة لأم أي الخالات  
 فما أصاب كل فريق من قرابتها لآب ولأم  
 يقسم بينهم كما لو اتحدوا بقرابتهم كعمة  
 لآب وأم في المثال المذكور تحزأ الثلثين  
 لأن قرابتها أقوى وكذا الحالة لآب وأم  
 تحزأ الثلث لذلك وإذا تعددت العمات  
 لآب وأم يقسم الثلثان بينهما بالتوية  
 وكذا الحال في تعدد الخالات لآب وأم  
 فيقسم الثلث بينهما على التوية فان قيل  
 الحكم بأن الثلثين لقرابة لآب والثلث  
 لقرابة لأم ينافي قوله فلا اعتبار لقوة  
 القرابة قلنا لا منافاة إذ المراد باعتبار  
 قوة القرابة هو أن يأخذ الأقوى جميع المال  
 كما مر **فصل في أولاد هو أي أولاد**  
 الصنف الرابع قد مر أن الصنف الأول  
 أولاد البنات وأولاد بنات الابن  
 وهذه العبارة باطلا فها قد تحمل على

أي قوله أولاد البنات  
 وأولاد بنات  
 الابن



الاولاد المنوبة الى البنات وبنات الاب  
 بلا واسطة وبواسطة ايضا فان اردت  
 بذلك زيد قولنا وان سفلوا والحكم في  
 الكل اعني فيمن علا او سفل واحد كما نرى  
 وان الصنف الثاني هو الساقطون من  
 الاجداد والجدات وان علوا والحكم في  
 الكل واحد كما عرفته والعبارة مطلقة  
 وليس في هذا الصنف اعتبار اولاد  
 وان الصنف الثالث اولاد الاخوات  
 وبنات الاخوة وبنو الاخوة لام وهذه  
 العبارة كما لا ولي تناول من يكون بواسطة  
 ولا بواسطة والحكم ايضا واحد اما الصنف  
 الرابع وهم العتات والاعام لام والاقوال  
 والخالات فليس تناول العبارة عنهم  
 اولادهم فلذلك اتجه الى تخصيص اولادهم  
 بالذكي وبيان احكامهم والحكم فيهم كل حكم  
 في الصنف الاول اعني بذلك ان اولادهم

في الصنف الثاني  
 في الصنف الثالث  
 في الصنف الرابع

بالميراث

بالميراث اقربهم الى الميت من اي جهة  
 كان اي سوا كان الاقرب من جهة الاب  
 او من غير جهة بنت العمة او ابنتها اولى  
 من بنت بنت العمة وابن بنتها وبنت  
 ابنتها لانها اقرب الى الميت في الرحم من  
 هؤلاء مع اتحاد الجهة وبنت الخالة او  
 ابنتها اولى من بنت بنت الخالة وابن بنتها  
 لما ذكرنا وكذلك اولاد العمة اولى من  
 اولاد اولاد الخالة وبالعكس لوجود  
 الاقربية مع اختلاف الجهة وان استوفوا  
 في القرب الى الميت وكان حينئذ قرابتهم  
 متخذا بان يكون قرابة الكل من جانب  
 ابى الميت او من جانب امه في كان له  
 قوة القرابة فهو اولى بالاجماع من ليس له  
 قوة القرابة فاذا ترك ثلثة اولاد لعمات  
 منفردات كان المال كله لولد عمة الاب وان  
 فان فقد كان كله لولد عمة الاب وان فقد

عمة  
 بنت  
 اولاد

خالة  
 بنت  
 اولاد

ان ولد من كان لاب وام هو اولاد  
 من ولد من كان لاب وام هو اولاد  
 اولاد من ولد من كان لام هذا  
 اولاد من ولد من كان لام هذا  
 اما اذا كان ثلثة اولاد  
 من لدة القرابة خلف  
 سجي بيانه



كان كله لو لدعة لام وكذا الحال في اولاد  
 اخوال متفرقين او خالات متفرقات وذلك  
 لان التاوي في درجة الاتصال الى  
 الميت حاصل ولا شك ان ذا القربين  
 اقوى سببا وعند اتحاد السبب يجعل الاقوى  
 سببا في معنى لا قرب درجة فكون اولى  
 وكذا اد لاوهن لاب بقراءة الاب وقد  
 سبق ان في استحقاق معنى العصبية تقدم  
 قراءة الاب على قراءة الام واعلم ان هذا  
 الاجماع ليس مطلقا بل هو مفيد بما اذا  
 لم يكن فيهم ولد لعصبة اما اذا كان فيهم  
 ولد للعصبة ففي اولوية من له قوة القرابة  
 خلاف بين ظاهر الرواية وقول بعض المتأخرين  
 كما استغف عليه وان استروا في القرب بحسب  
 الدرجة وفي القرابة بحسب القوة وكان  
 حينئذ قرا بتم متحد بان يكون الكل من جهة  
 ابى الميت او من جهة امه فولد العصبية

اولى

اولى من لا يكون ولد للعصبة كملت القر  
 وابن العمة كلاهما لاب وام اولاب المال  
 كله لمثل العمة لانها ولد للعصبة دون  
 ابن العمة وذلك لان الم لاب وام او  
 لاب من العصبية بخلاف العمة فانها من  
 ذوى الارحام كالعم لام وفي جانب ولد  
 العصبية قوة ونحان باعتبار المذكي به  
 وعند اتحاد حيز القرابة في صورة تاوي  
 الدرجة تعتبر هذه القوة وان لم تعتبر عند  
 اختلاف حيزها كما ياتي وان كان احدهما  
 اى احدهذين المذكورين وهما العمة والعمة  
 لاب وام والاخر لاب كان المال كله لمن  
 كان له قوة القرابة لم يرد بهذه العبارة ما  
 يقاد من اطلاقها لان الم اذا كان  
 لاب وام والعمة لاب فلا خلاف لاحد  
 ان المال كله لمثل العمة لانها ولد للعصبة  
 ولها ايضا قوة القرابة بل اراد بها ان العمة

عم لاب وام  
 بنت  
 ابن

عم لاب وام  
 بنت  
 ابن



اذا كانت لاب وام والعلم لاب كان المال  
كله لمن له قوة القرابة وهو ابن العمة وح  
يتأق للخالف الذي سذكر فكانه قال  
وان كانت العمة لاب وام والعلم لا بكل  
المال لابن العمة في ظاهر الرواية لقوة  
قربته دون بنت العلم المذكورة وان  
كانت ولد الوارث فبا على خالة لاب  
فانها مع كونها ولد ذي رحم وهو ابو الام  
تكون هي اولى بالميراث لقوة القرابة للحالة  
لها من جهة الاب من لخالة لام مع كونها  
اي كون لخالة لام ولد الوارثة وهي ام  
الام فانها وارثة بخلاف ابى الام وانما  
كانت لخالة الاولى اولى من الثانية لان  
الترجيح اى ترجيح نفعي على اخر لغير حاصل فيه  
وهو فيما نحن بصدده قوة القرابة للحالة  
في الخالة الاولى التي هي من جهة الاب  
اولى من الترجيح لغير حاصل في غير وهو

الرجوع  
للميراث

في مثالنا الاول بالوارث الحاصل في  
غير الخالة الثانية التي هي من جهة الام  
فان الورثة ليست حاصلة في هذه الحالة  
بل في امها التي هي ام ام الميت لا يقال  
الاولى موجود في الثانية كما ان قوة  
القرابة موجودة في الاولى لاننا نقول الميراث  
الذي يرجح به حصة هو الورثة الموجودة  
في غيرها والاولى هو نوع تعلق لها بذلك  
الورثة التي يرجح بها ولولا هذا التعلق  
لم يتصور ترجيحها به فان قيل من اين  
يستقيم قياس ابن العمة وبنت العلم المذكورة  
على الخاليتين المذكورين مع ان ترجيح  
الخالة لاب لغير فيها وهو قوة قربتها  
بخلاف ابن العمة لاب وام فان قوة القرابة  
ليست في ذاته بل في امه قلنا من حيث  
ان قوة القرابة تسمى من العمة الى فرعها  
او ما ترى ان بنت العلم لاب وام اولى من بنت



العم لاب وليس ذلك الا باعتبار سريّة  
 قوة القرابة من الاصل الى الفرع ولولا  
 السريّة لكان المال بينهما نصفين لازك  
 واحدة منهما ولد العصبه وهذا بخلاف  
 العصبية فانها لا تسري من العم الى فرعه  
 الا نقي فان ابن العم عصبه دون بنته  
 واذا استقرت قوة القرابة من العمه الى ابنتها  
 كانت حاصلة في ذاته فيكون اولى من بنت  
 العم وقال بعضهم اي قال بعض المشايخ  
 بناء على رواية غير ظاهرة المال كله في  
 الصورة المذكورة لبنت العم لاب لانها  
 ولد العصبه بخلاف ابن العمه فانه ولد  
 ذي الرحم ومن ههنا علم ان ذلك الاجماع  
 المذكور هناك مقيد بما قيدناه به ثم ان  
 بنت العم لاب وابن العمه لاب وام متساويان  
 في القرب وجيز قوايتهما متحد لكونهما من قبل  
 الاب ومع ذلك ليس من له قوة القرابة اعني

في سريّة العم  
 في سريّة العم  
 في سريّة العم  
 في سريّة العم  
 في سريّة العم

ابن العمه اولى بالاجماع لخالفه هذا  
 البعض من المشايخ الذي يرجح قوله على  
 ظاهرها لرواية بانه يلزم من هذا الظاهر  
 ترجيح فرع الاصل المرحوح على فرع الاصل  
 المراجح الا ترى انه اذا اولى عمه لاب وام  
 وعمه لاب كان المال كله للعم دون العمه  
 فعلى هذا ينبغي ان ترجح بنت العم على ابن  
 العمه وان استويا في القرب ولكن اختلف  
 حين قرايتهم بان كان بعضهم من جانب  
 الاب وبعضهم من جانب الام لا اعتبار  
 اي فلا اعتبار ههنا لقوة القرابة ولولا  
 العصبية في ظاهرها لرواية فلا يكون ولد  
 العمه لاب وام اولى من ولدا الخال او  
 لخالة لاب وام او لام لعدم اعتبار  
 قوة قرابة ولدا العمه وكذا بنت العم لاب  
 وام ليست اولى من بنت الخال او لخالة لا  
 ولم لعدم اعتبار كون بنت العم ولدا العصبه

في سريّة العم

بنت العم ولد العصبه



قياسا على عمه لاب وام فانها مع كونها ذا  
 القربى وكونها ولد المولود من الجهتين  
 اي جهتي الاب والام فان اباها جد صحيح  
 وعصبة وامها جد صحيحة فانه فرض  
 ليست هي ابلى من الحالة لاب او لام كما ترى  
 الصنف الرابع فلا اعتبار فيها لقوة القرابة  
 ولا بولدا لعصبة فكذلك فيما نحن فيه لكن  
 الثلثين لمن يدعى بقرابة الاب لقيامهم  
 مقامه فيعتبر فيهم اي فيما بين المدلين  
 بقرابة الاب مع التساوي في الدرجة في  
 القرابة فمولى لعصبة وذلك لانهم  
 لما اخذوا نصيبهم صاروا بالقياس الى ذلك  
 النصيب متحدون في الجوز كان الميت له  
 من المال الا مقدار نصيبهم فيعتبر فيهم  
 اولاقوة القرابة وثانيها ولد لعصبة  
 كما اذا كان الجوز متحدا في الاصل على امر الثلث  
 لمن يدعى بقرابة الام لقيامهم مقامها ويعبر

واما في  
 من البرجج لقوة القرابة

من البرجج لقوة القرابة

عمه لاب	عمه لاب
بنت	بنت
اول	اول

من البرجج لقوة القرابة

بنت	بنت
اول	اول

من البرجج لقوة القرابة

عمه لاب	عمه لاب	عمه لاب
بنت	بنت	بنت

اول

فم

فيه قوة القرابة على قياس ما عرفته فيمن  
 يدعى بالاب ولربذا كرهنا ولد لعصبة  
 اذا لا يتصور عصوبة في قرابة الام قال  
 الامام الرضا ليس بمحقق الثلثين والثلث  
 ما يتغير بكثر العدد في احد الجانبين وقلته  
 في الاخر لان هذا الاحتقاق انما هو بالمدلى  
 اعني الاب والام ولا اختلاف فيها بالكثر  
 والقله وهو سؤال ابى يوسف على محمد بن  
 اولاد البنات اذا لو كان هناك الاعبا  
 بالمدلى به لما اختلف القصة بكثره العدد  
 وقلته كما يختلف ههنا والمحمدان يفرق  
 بينهما بان يقول هناك يتعدد المدلى به  
 حكما بتعدد الفروع وههنا لا يتعدد المدلى به  
 حكما وذلك لان الشيء انما يتعدد حكما  
 اذا كان يتصور بثبوته حقيقة ومزايا  
 امكان التعدد في الاولاد من البنين  
 البنات فيثبت التعدد فيهم حكما بتعدد الفروع







من قبل بنت الخال لاب ونجب للاختصاص  
 البنين فيهم ابنا واحدا فهذا الفرقة  
 ابنا ولا استقامة للواحد على الحنة بل  
 بينهما مباينة فتوكلنا الحنة على الهامة نظرها  
 الى الاثنين الذي هو فوق رؤس فريق  
 الاب والى هذه الحنة فوجدناها متباينين  
 فصرنا احدهما في الاخر فصارت عشرة فصرنا  
 في اصل المسئلة الذي هو ثلثة صار ثلثين  
 ومنها تصح المسئلة ثلثاها اعق عشرين  
 لفريق الاب عشرة منها لابى بنت العمة لاب  
 وعشرة للبنين وثلثها اعق عشرة لفريق  
 الام ثمانية منها لابين واثنان للبنين  
 وعند محمد تصح هذه المسئلة من ثلثة وثلثين  
 لانه يقسم المال على اول بطن اختلف فيعتبر  
 فيهم عدد الفروع والجهات ففي فريق  
 الاب نجب العم لاب عيين فما كان مع عمات  
 ويحب كل واحدة من العتين لاب عتين

من قبل بنت الخال

من قبل بنت الخال

من قبل بنت الخال

فالجور

فالجور فما في عمات فاذا اختصر في عدد  
 الرؤس جعل العم الذي هو كان مع عمات عمات  
 واحدا والا ربع الباقية عما اخو فعطى  
 كل واحد من هذين العيين واحدا من الثلثين  
 الذين هما اثنان وفي فريق الام يحب الخال  
 لاب كخالين هما كان مع خالات ويحب كل  
 واحد من خالتيين لاب كخالتيين بنا  
 على اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول  
 فالجور ههنا ايضا فما في خالات واذا اختصر  
 في عدد الرؤس جعل الخال الذي هو كان مع  
 خالات خالا واحدا وجعل الخالات الا ربع  
 الباقية بمنزلة خال اخو وما اصابهم من  
 اصل المسئلة وهو الثلث واحد فلا يستقيم  
 على هذين الخالين فنضرب عدد هاتين في اصل  
 المسئلة وهو ثلثة فيحصل ستة فيعطى فريق  
 الاب من هذه الستة اربعة ثم يدفع اثنان  
 من هذه الاربعة الى العيين لاب ويجعل كل واحدة

من قبل بنت الخال



واحدة على حدة ويدفع نصيبه الى اخوه  
 اعني بنته فكل واحد منها واحد بين  
 الاثنان الاخوان من الاربعة الى العتين  
 الاب ويجعلان طائفة براسهما ثم ينظر الى  
 اسفل العتين فيوجدان كابينين وبنت  
 كنتين لاخذها العود من فروعهما واذا  
 اختصر في الووس جعل البنات كابر في المجموع  
 ثلثة بنين ونصيب العتين وهو اثنان لا يستقيم  
 على الثلثة بل بينهما مبانة فتترك الثلثة  
 بحالها ويعطى فريق الام من السنة اثنان  
 ويدفع من هذين الاثنين واحدا الى الخالة  
 ويجعل طائفة واحدا الى الخاليتين و  
 تجعلان طائفة واذا دفع نصيب الخال هو  
 واحدا الى ابنته لم يستقم عليها فيترك  
 عددها بحاله ثم اذا نظر الى اسفل الخاليتين  
 وجدان كابينين وبنت كنتين واذا اخضر  
 جعل المجموع ثلثة بنين ولا استقامة للواحد

عليهم

عليهم فتكونا الثلثة بحالها واذا نظر الى  
 اعداد الووس والووس اعني الى الثلثة و  
 الاثنين والاثنتين والثلثة وجد بين  
 الثلثين مائلة فكفي باحدها ووجد  
 بين الاثنين والثلثة مبانة فنضرب احدها  
 في الاخر فحصلت سنة فنضرب هذه السنة  
 في السنة التي هي اصل المسئلة فتبلغ سنة  
 وثلثين ومنها صح المسئلة كان لفريق  
 الاب اربعة من اصل المسئلة وقد ضربت  
 في المضروب الذي هو ستة فصارت اربعة  
 وعشرين فهي نصيب هذا الفريق من السنة  
 والثلثين واما نصيب احدهم منها فنقول  
 قد ضرب نصيب بنتي بنتي الام لاب من  
 جهة الام وهو اثنان في ذلك المضروب الذي هو ستة  
 فصارت اثنى عشر فكل واحد منها ستة وضرب  
 ايضا نصيبها من العمة وهو واحد في المضروب  
 المذكور فكان ستة فكل واحد منها ثلثة

فقال



فقد حصل لكل واحدة منهما نعمة اسهم  
 ستة من جهة العمة وثلاثة من جهة النعمة  
 وضرب ايضا نصيب ابني بنت العمة وهو  
 واحد في ذلك المضروب فكان ستة فلكل  
 واحد منهما ثلثة ومجموع هذه الانصبا  
 اربعة وعشرون وكان لفريق الام من اصل  
 المسئلة اثنان فاذا ضرب ابني المضروب الذي  
 هو الستة بلغ اثني عشر فهي نصيب هذا الفريق  
 من الستة والثلثين واما نصيب اجداهم  
 فنقول اذا ضرب نصيب ابني بنت الخالة وهو  
 واحد في المضروب اعني الستة كان ستة  
 فلكل واحد منهما ثلثة واذا ضرب نصيب  
 فروع الخاليتين وهو واحد ايضا في ذلك  
 المضروب كان ستة فلا يبقى ابن الخالة  
 اربعة من تلك الستة فلكل واحد منهما  
 اثنان فقد حصل لكل من الاثنين خمسة  
 ثلثة من جهة الخال واثنان من جهة

الخالة

الخالة ولبنتي بنت الخالة اثنان منها  
 لكل واحدة واحد فللاثنين عشرة وللبنين  
 اثنان وجميع هذه الانصبا اثني عشر فاذا  
 انضمت الى الاربعة والعشرين كان المجموع  
 ستة وثلاثين لم يتقل هذا الحكم الذي ذكرناه  
 مفصلا في عمومة الميت وخوولته وفي اولادهم  
 الى جهة عمومة ابويه وخولتهما في اولادهم  
 لم يتقل الى جهة عمومة ابوي ابويه وخولتهما  
 في اولادهم كما في العصابات يعنى اذا لم  
 يوجد عمومة الميت وخوولته واولادهم  
 يتقل حكمهم المذكور الى عم ابى الميت لام  
 وعمته وخاله وخالته والى عم ام الميت  
 وعمها وخالها وخالتها فان انفرد واحد  
 منهم اخذ المال كله لعمه المرحوم وان اجتمعوا  
 واتحد جيز قرايتهم فالأقوى منهم اول ذكر  
 كان او اثني وان استوت قرايتهم فللذكر  
 مثل حظ الانثيين وان اختلف جيز قرايتهم



فلقراءة الاب الثلثان ولقراءة الام الثلث  
الى اخر ما مر هناك فان لم يوجد هؤلاء  
كان حكم اولادهم حكم اولاد الصنف الرابع  
فان لم يوجد اولادها ايضا انتقل الحكم  
الى عمومة ابوي ابوي الميت وخولهم ثم  
الى اولادهم وهكذا الى ما لا يتناهى وانما  
بقوله كما في العصبات الى ان تورث ذوي  
الارحام باعتبار معنى العصوبة كما سلف  
فيعتبر بحقيقة العصوبة ولما عرف في حقيقة  
العصوبة الحكم في اعمام الميت نقل ذلك الحكم  
الى اعمام ابيه ثم الى اعمام جده فكذا الحال  
في معنى العصوبة **فصل في الخلق**  
هو فعل من ثلث وهو المين والتكثير  
خشت اليق فختت اي عطفته فانقطع  
ومنه سمي الخشت وجمع الخشت الخشت  
ينفع لنا الحبل وحبال والمراد بها في اللغة  
من له آله الرجال وآله النساء معا والذين

واعلم ان معنى العصبية  
ان حكم مولى الملة لا حكم  
الملة الى اخر ذلك مع ان ذكرنا  
في صدر الكتاب معنى العصبية  
بما هو المذكور منها في  
المنقذ على ان

شي منها اصلا على ما نقل من الشعبي انه  
سئل عن ميراث مولود ليس له نبي من الاليتين  
ويخرج من سترته شبيه بول غليظ ومثل هذا  
الخلق فيه لين وانقطاع الخلق للمشكل  
الاشكال في الخلق المشكل من حيث انه لا بد  
ان يكون ذكرا وانثى لا يخصان الا في فيما  
مع كون الذكورة والانثوية صفتين متساويتين  
لا يحقون ثم ان علامة التمييز بينهما عند  
الولادة وجود الالة الى ان يبين سائر  
العلامات بمضى الزمان والاشكال اعني  
الاشتباه حال الولادة اما بتعارض الاليتين  
واما بفقدانهما جميعا فان وقع الاشتباه  
بالتعارض فلحكم للبال لان منفعة الالة  
عند انفصال الولد من الام خروج البول  
فهو المنفعة الاصلية وما سواه من المنافع  
يحدث بعده لذلك فان بال من آله الرجال  
فهو ذكرا والآله الاخرى زيادة خرق في



البدن وان بال من آلة النساء فهو انفي  
 والآلة الاخرى كقول في البدن روى ان  
 عامر ابن الظرب العدواني كان من حكماء  
 العرب في الجاهلية وقد دفع اليه هذه  
 الحالة فقهر وكان يقول هو رجل وامرأة  
 فلم يقبلوه منه فدخل بيته للاستراحة  
 وتقلب على فراشه ولم يأخذ النوم فالتفت  
 بجارية صغيرة عن تحريم فاجبرها بذلك  
 فقالت الجارية دع الحال واتبع المبال  
 وروى وحكم المبال اي اجعله حاكم في  
 وحكم بذلك فاستحسنه فهو حكم جاهلي وقد  
 قرره النبي صلى الله عليه وسلم بما رواه محمد  
 عن ابي يوسف عن الكلبي عن ابي صالح عن ابن  
 عباس رضي الله عنهما من انه صلى الله عليه وسلم  
 لما سئل كيف نزلت مولود كذلك قال من  
 حيث يبول وقد روى مثله عن علي وجابر  
 وعن قتادة وسعيد بن المسيب رضي الله عنهم

فان

فان كان يبول من الا لتين جميعا فالحكم لما  
 هو ابق خروجا لانه لما خرج من احدهما  
 حكم حال الخروج بانه على تلك الصفة فلا  
 يتغير هذا الحكم بخروج وجه من الاخرى كما  
 اذا اقام رجل بينة على نكاح امرأة فقصوله  
 بها ثم اقام اخو بينة اخرى لم يلتفت اليها  
 وكذا اذا اقام بينة على نسب مولود فخبر به  
 ثم ادعاه اخو اقام البينة لم يلتفت الى  
 الثاني فان لم يكن هناك سبق في الخروج فقد  
 قال ابو حنيفة لا علم لي بذلك وقال لا يعتبر  
 اكثرها بولا لان الكثرة تدل على زيادة القوة  
 ورد ابو حنيفة ذلك على ابي يوسف وقال  
 هل دأيت قاضيا زنا البول بالاواني  
 واذا استويا في المقدار فقد قال لا اعلم  
 لما بذلك ومن المعلوم ان الاعتراف بعد  
 العلم دليل على فقه الرجل وديانته فلا  
 يغير في ذلك على ابي حنيفة وصاحبيه واذا

فان



بلغ صاحب الآيتين فلا بد أن يزول الإنكار  
 بظهور علامة لأنه إن جامع بذكره أو ثبت  
 له الحية أو احتلم كاحتلام الرجال فهو رجل  
 وإن نهده له ثديان كثدي المرأة أو رأى  
 حيضا كائنا أو جوع كإجماع معهن أو  
 ظهر به جبل أو نزل في ثديه لبن فهو امرأة  
 فهذه علامات لا بد أن يظهر عليه بعضها عند  
 البلوغ وقوله مقبول فيما كان من هذه  
 الأمور باطنا لا يعلمه غير من ثم قلنا  
 لا يبقى الشك بعد بلوغ كذا ذكره الإمام  
 الرضوي في شرح كتاب الخنق وعند بعض  
 الفقهاء أنه لا اعتبار بنهود الثديين  
 للحية وأنه إذا أمسى بفرج الرجال أو بال  
 منه وحاض بفرج النساء كان شكلا وكذا  
 إذا بال بفرج النساء وأمسى بفرج الرجال  
 لأن كل واحد منهما دليل على الانفراد فإذا  
 اجتمعا تعارضا فإذا أخبر الخنق بحيف أو

مضى أو ميل إلى الرجال أو النساء يقبل  
 قوله ولا يقبل رجوعه بعد ذلك إلا أن  
 يظهر كذب به يقينا مثل أن يخبر بأنه رجل ثم  
 يلد فانه يتوكل العمل بقوله السابق هذا  
 وإن وقع الاشتباه بفقدان الآيتين جميعا  
 فقد قال محمد هو عندنا والخنق المشكوك  
 والمراد أنه مات قبل أن يدرك فيستبين  
 حاله بنبات الحية أو بنهود الثديين واختلف  
 العلماء في حكم الخنق المشكوك في باب الإرث  
 فجعل المصنف فضلا على حدة وبين حاله  
 بقوله الخنق المشكوك أقل نصيبين أي  
نصيب الذكر والأنثى أعفأ والحالين  
 عند أبي حنيفة وأصحابه يعفى عند محمد  
 وعند أبي يوسف في قوله الأول وهو قول  
 عامة الصحابة وعليه الفتوى عندنا فان  
 قيل لماذا لم يقل له نصيب الأنثى مع  
 أنه الأقل قلنا لأن نصيب الأنثى قديما



نصيب الذكر كما في اولاد الام وقيد  
عليه كما اذا تركت زوجا واما واختا لام  
وخنق لاب فالسنة من سنة وضع منها  
اذا جعلت للخنق ذكرا فلزوج نصفها  
وهو ثلثة وللأم سدنها وهو واحد ولد  
الأم سدرا خفي واحد وهو للخنق  
بالعصوية لكونه اختا لاب وان جعلته  
انثى كان اختا لاب وح قول المسألة  
الى ثمانية ثلثة منها للزوج وواحد للام  
وواحد لاخت لام وثلثة اخرى  
للخنق لكونها صاحبة النصف من الظاهر  
المكتوف ان ثلثة من ثمانية اكثر من واحد  
من سنة فان قلت فافائدة تفسير اقل  
النصيبين باسوة الحالين قلت فافادته  
انه لو لم يرد باقل النصيبين اسوة حال  
الذكور والانثى لاشتبه الامر علينا  
فيما اذا كان بحيث يورث في احدى الحالين

ويجزم في الاخرى كما اذا تركت زوجا واختا  
لاب وام وخنق لاب فانه اذا جعل انثى  
كان له سهم من بعة وان جعل ذكرا  
لم يكن له شئ فلما اريد باقل النصيبين اسوة  
الحالين كان الحكم شاملا لهذه الصورة  
بان يجعل ذكرا فلا يخنق شيئا كما اذا اولد  
ابنا وبنتا وخلق للخنق ههنا نصيب بنت  
لانه يتيقن اى معلوم ثبوته على تقدير  
ذكورته وانوثته وان ارد على ذلك  
منكوك فلا يتحقق مجرد ذلك وعند عامر  
النجي وهو قول ابن عباس للخنق نصف  
النصيبين بالمنازعة بدلا من كتاب  
وفرائض الخنق ما رواه عن النجى من انه  
سئل عن ميراث مولود فاقدا لآلئتين  
كما سبق ذكره فقال له نصف خط البنت  
ونصف خط الانثى بناء على المنازعة  
التي بينه وبين باقى الورثة فانه يقول

سنة وقيل الى بضع  
سنة للزوج والخنق  
لاب وام وواحد لاني  
لاب على تقدير انثى  
بنته فلتلذين للاخت

بنته نصف السهم لانه يتيقن



انا ذكر في نصيب الذكورة وهم يقولون  
 انت انثى ولك نصيب الاثونة فيدفع اليه  
 نصف النصيبين اعتبارا للمخالفين اذ  
 لا يمكن توزيع احداهما على الاخر فيجب  
 ان يعمل بهما بقدر الامكان وذلك بما  
 ذكرناه ورد بان العمل بهما جمع بين نصيبين  
 متضادين وهو محال فيجب العمل بالاول  
 لما قرناه واختلفا اي ابو يوسف ومحمد  
 في يخرج قولنا العجى وتقرير قال ابو يوسف  
 في المثال المذكور للابن سهم وللبنت  
 نصف سهم وللخنتى نصف النصيبين  
 وهو ثلاثة ارباع سهم لان الخنتى  
 ينحى سهمها كالابن ان كان ذكر او ينحى  
 نصف سهمها كالبنت ان كان انثى وهذا  
 اي استحقاقه لهم على تقدير ونصف سهم  
 على تقدير اخو متيقن ولا ترجع لاحد  
 التقديرين على الاخر فيأخذ نصف مجموع

النصيب

النصيبين عملا بالتقديرين على حسب الامكان  
 كما ذكرنا فيأخذ كل نصف سهم ونصف  
 نصف سهم او نقول بعبارة اخرى يأخذ  
 النصيب المتيقن الذي هو ثابت على تقدير  
 الذكورة والاثونة مع نصف النصيب  
 المتنازع فيه بينه وبين الورثة دفعا  
 للمنازعة في بثوت هذا النصيب على زعمه  
 وانتفاؤه على زعمهم فصار له اي الخنتى  
 ثلثة ارباع سهم ومجموع الانصبا سهمان  
 وربع سهم وذلك لانه اي ابو يوسف  
 يعتبر بالسهم والعول اي البسط الى الكسر  
 ومجموع المسئلة المذكورة على الوجه الذي  
 تقر بهما من ربع فاذ ابطنا التهمين  
 بضربهما في مخرج الربع مع زيادة هذا الكسر  
 عليه كان الحاصل تسعة ارباع فجعلناها  
 صحاحا ونصح المسئلة فلذلك قال وتصح  
 من تسعة فللابن اربعة وللبنت اثنتان

اي على زعم الخنتى من دعواه  
 الذكورة

لا يجوز اخذ كل سهم  
 كما لا يجوز  
 سهم



والمحقق ثلثة فانها نصف مجموع ما للابن  
والبنات او نقول في تصحيح هذه المسئلة

اخو ما له الى ما تقدم للابن سمان والبنات  
سهم وللحق نصف النصيبين وهو سهم  
ونصف سهم والمجموع اربعة اسهم ونصف  
فقط الهام الى الكسر الذي هو نصف  
بان تضربها في مخرجه وتزيد عليه هذا  
الكسر فيحصل تسعة انصاف فيجعلها اصلا  
وقال محمد في تخرج قولنا النعوى في الصورة  
المذكورة ياخذ المحقق نحو المال في هذه  
المسئلة ان كان ذكرا لان الاولاد ح  
ابنان وبنات فالمسئلة من خسة للابن  
اثنتان وللحق ايضا على تقدير الذكورة  
اثنتان والبنات واحد فللمحقق على هذا  
التقدير نحو المال وياخذ المحقق ربع  
المال ان كانا بنتي لان الاولاد ح ابن  
وبنتان فالمسئلة من اربعة فللابن اثنتان

وكل

وكل واحدة من البنين واحد فللمحققي  
على تقدير الانوثة ربع المال ياخذ المحقق  
نصف هذين النصيبين وذلك النصف  
خمس وثمانين باعتبار الحاليتين فان الحسن  
نصف الحزين والفق نصف الربع مجموعهما  
نصف النصيبين الثابنتين باعتبار حالتي  
الذكورة والانوثة وتصح المسئلة على تخرج  
محمد من اربعين وهو العدد المجموع من  
ضرب احدى المسئلتين وهو اربعة  
التي هي مسئلة الانوثة في المسئلة الاخرى  
وهي المسئلة التي هي مسئلة الذكورة لم تضرب  
الحاصل وهو عشرون في الحاليتين اعني  
حالتا الذكورة والانوثة فيبلغ اربعين  
واخبر من هذا ان يقال اذا كان للمحقق  
خمس وثمانين واردا بعد ما تصح منه هاذان  
الكسر ان ضربنا مخرج احداهما في الاخر فحصل  
اربعون ثم انه انشا الى طريق تعيين نصيب

في ان على تقدير الانوثة  
في الخمس والثلث

في اثنتين لان الحاصل من ضرب  
في اثنتين اربعين

ومخرج النصف ثمانية  
واكامل من ضرب  
النصف في  
الثلثة  
اربعة



كل وارث من الاربعين بقوله فزكان له  
 ثمن من الخة مضروب أي ثمنه مضروب  
 في الاربعة ومن كان له ثمن من الاربعة  
 مضروب في الخة فصار للخنق من الخرين  
 ثلثة عشرهما وللاربعة ثمانية عشرهما والثلثة  
 تسعة اسهم وسان ذلك ان للخنق من مسلة  
 الذكوة اثنين فاذا ضربا في الاربعة حصل  
 ثمانية فويله وكان نصيبه من مسلة الاثونة  
 واحدا فاذا ضرب في الخة حصل خة فويله  
 فصار نصيبه من الاربعين ثلثة عشر وللاربعة  
 من مسلة الذكوة اثنين فاذا ضربا في الاربعة  
 حصل ثمانية فويله وكان نصيبه من مسلة  
 الاثونة اثنين ايضا فاذا ضربا في الخة  
 حصل عشرة فويله ايضا فصار نصيبه من  
 الاربعين ثمانية عشر وللثمن من مسلة  
 الذكوة واحد ضرباه في الاربعة فكان  
 اربعة فويلها وكان لها من مسلة الاثونة

ان الخة تضرب في الاربعة

ايضا

ايضا واحد ضربناه في الخة فكان خة  
 فويلها فصار نصيبها من اربعين تسعة  
 ولا يذهب عليك ان نصيب للخنق اعني ثلثة  
 عشر في هذه المسلة كما هو خمس وعشرون  
 كذلك هو نصف نصيبه بحسب حاله لا  
 نصيبه في حال الذكوة ستة عشر ونصفها  
 ثمانية وفي حالة الاثونة عشرة ونصفها  
 خة ومجموعها ثلثة عشر فالخلاف بين  
 الخرين انما هو في الطريق لا في المقصود  
 الذي هو نصف النصيبين وان ضرب احد  
 المسلمين في الاخرى وضرب ما كان لشخص  
 من احدى المسلمين في جميع الاخرى انما يكونا  
 على تقدير البينة بين المسلمين اما اذا  
 توافقا فضرب وفق احداهما في الاخرى  
 ويضرب الحاصل في عدد الخاليتين فيضرب  
 ما تكل شخص من احدى المسلمين في وفق  
 الاخرى ولا شبهة في ذلك بعد احاطتك

لان الثمانية خمس  
 ان اربعين والخة  
 ثمانية

ان هذا كان  
 الذكوة



بالقواعد السابقة وقد اشار المصنف اليه  
 في الفصل الثاني كما شعره واعلم ان مذهب  
 الشافعي ان يؤخذ الخلق المشكل ومن  
 معه باخر لتقدير ان يكون الخلق  
 كما في المفقود والحمل فاذا ترك الخلاب  
 وام ولد الخلق فلا شيء للاخ لاحتمال  
 كون الخلق ذكرا فيجب الاخ والخلق نصف  
 المال لان اخر احواله ان يكون انثى  
 فيوقف النصف الباقي الى ان ينكشف  
 حال الخلق واذا ترك الخلاب وام  
 وولدين خنثيين فكل واحد منهما ثلث  
 المال لاحتمال ان يكون هوانثى وصاحبه  
 ذكرا ويوقف الثلث الباقي الى انكشف  
 الحال او المصلحة بينهم على شيء وقرئ  
 الصور على ذلك ولما كان الحمل ايضا  
 متروكا بين الحالتين اورد فصلا عقيب  
 فصل الخلق فقال **فصل في الحمل** اكثر من

الحمل سنتان عند ابني حنيفة واصحابه  
 وعند ليت بن سعد الفهمي ثلث سنين  
 وعند الشافعي رحمه الله اربع سنين وعند  
 الرهري سبع سنين لنا حديث عائشة رضي  
 الله عنها فانها قالت لا يبقى الولد في  
 رحم امه اكثر من سنين ولو بفلانة مغزل  
 ومثل هذا لا يعرف قياسا بل بما عاين رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم وللشافعي ما رو  
 ى من ان الفخاك ولد لاربع سنين وقد  
 بنت ثنيته وهو يضحك في ضحكها وان  
 عبد العزيز الماجشوني ولد ايضا لاربع  
 سنين وقد اشتهر في فارس ما جثون انهن  
 يلدن كذلك وروى ان رجلا غاب عن  
 امراته سنين ثم قد روي حامل فقهر عمر  
 بان يرجعها فقال له معاذ ان كان لك  
 سبل عليها فلا سبل لك على ما في بطنها  
 فتركها حتى ولدت ولدا قد بنت ثنيته

اي ولو بفلانة مغزل  
 الروايات ولو بفلانة  
 الدوران والوضي تغليل  
 لان الحمل اربع سنين  
 سائر الاطالان



ويشبه اياه فقال الرجل هذا ابني ورب  
الكعبة فاثبت عمر بنه معه انه ولد  
لاكثر من سنين وقال لو لا معاذ لهلك  
عمر والجواب عن الاول ان الضحالة عبد  
العزير ما كانا يعرفان ذلك من انفسهما  
ولا عرفه غيرهما اذ لا اطلاع لاحد على  
في الرحم سوى الله سبحانه وتعالى ويجوز  
ان يكون ذلك لانداد باب الرحم لمرض  
على سبيل الذرة فلا اعتداد به وعن الثوري  
ان المراد غيبته عنها قريبا من سنين  
واثبات النسب كان باقرار الزوج واولها  
سنة انهم بالاتفاق لما روي ان رجلا تزوج  
امراة فولدت لثة انهم فهم عثمان برجمها  
فقال ابن عباس رجما الله اما انها لو كانت  
بكتاب الله لخصمك قال الله تعالى وحمله و  
فصالة ثلثون شهرا وقال وفصالة في علي  
فاذا ذهب عامان للفصال لم يبق للحمل الا

سنة انهم قد اعتما ان الحدة عنها واثبت  
النسب من الزوج وروى مثله عن علي  
وفي حديث ابن مسعود ان الولد بعد  
ما مضى عليه اربعة اشهر ينفع فيه الروح  
وما ينفع بنم خلقه في شهرين وح يتحقق  
انفساله سنوي الخلق لثة انهم ذكر  
نحو الائمة الرخوي في شرح كتاب الطلاق  
ويوقف للحمل عند ابى حنيفة رحمه الله نصيب  
اربعة بنين او نصيب اربع بنات ايها  
اكثر ويعطى بقية الورثة اقل الانصبا  
رواه عنه ابن المبارك وبه اخذ وذلك  
للاحياء قال شريك النخعي رايت بالكوفة  
لابي اسمعيل اربعة بنين في بطن واحد ولم  
ينقل في المتقدمين ان امراة ولدت اكثر  
من ذلك فاكتفينا به وعند محمد رحمه الله  
يوقف نصيب ثلثة بنين او ثلث بنات  
ايها اكثر رواه عنه ليث بن سعد ولدت

انما البطن ان يكون  
بين الولدين  
شهر



هذه الرواية موجودة في ترواح الاصل  
ولا في عامة الروايات وفي رواية اخرى  
عن محمد رحمه الله وقف نصيب ابنين  
او اثنين ايها اكثر وهو قول الحسن واحد  
الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله رواه  
عنه هناك وذلك لان ولادة اربعة في  
بطن واحد في غاية الندرة فلا يبنى الحكم  
عليه بل على ما يعتاد في الجملة وهو ولادة  
اثنين وروى الخفاف عن ابي يوسف رحمه الله  
انه وقف نصيب ابن واحد او بنت واحدة  
ايها اكثر وهذا هو الاصح وعليه الفتوى  
وذلك لان المعتاد الغالب ان لا يلد  
المرأة في بطن واحد الا ولدا واحدا فيبقى  
عليه الحكم ما لم يعلم خلافه وذكر في فتاوى  
اهل سمرقند ان الولادة ان كانت قريبة  
يوقف القسمة لمكان الحمل اذ لو عجلت  
لربما لغت بظهور الحمل على خلاف ما قدر

وان كانت بعيدة لم يوقف اذ فيه اضرار  
بباقي الورثة ولم يعين للمقرب حد بل اجل  
على العادة وقيل هو مادون النهر  
وفي واقعات الناطقي انه يقسم التركة  
ولا يعزل نصيب الحمل اذ لا يعلم ان ما في البطن  
حمل ام لا فان ولدت يتأنت القسمة وعند  
الشافعي رحمه الله انه لا يدفع الى احد من  
الورثة شيء الا من كان له فرض لا يتغير  
بتعدد الحمل وعدم تعدده فانه يدفع اليه  
فرضه على تقدير العول ان تصور عول  
ويترك الباقي الى ان ينكشف الحال لان  
الحمل ما لا ينضبط فقدر روى عن شيخه انه  
كان له ولد اكل خمسة منهم في بطن واحد  
ويؤخذ الكفيل من الورثة على قوله اي  
على قول ابي يوسف رحمه الله رواية الخفاف  
اي ياخذ القاضي منهم كفيلا على امر معلوم  
هو الزيادة على نصيب ابن واحد نظر المن هو



عاجز عن النظر لنفسه اعق الحبل كما اذا ترك  
ابنا وخنق فعند أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف  
في قوله الاول يعطى الخنق الثالث والا بن  
الثلاثين ويؤخذ منه الكفيل عند صاحبه  
وفيل بل يخطأ ههنا فيؤخذ الكفيل عنهم  
جميعا لانه اذا تبين دلائل الذكورة في الخنق  
كان مستحقا لما زاد على النصف مما اخذ الابن  
فكذا في الحبل فان كان الحبل من الميت بان  
خلف امرأة حاملا وجاءت تلك المرأة بالولد  
تمام اكثر مدة الحبل اى تسعين عندها ولا ربع  
سعين عندها لثا في رحمه او اقل منها اى من  
المدة التي هي اكثر زمان الحبل سواء جاءت به  
لثة اشهر او اقل او اكثر ولم يكن المرأة  
مع ذلك اقربت بانقضاء العدة يورث ذلك  
الولد من الميت واقاربه ويورث عنه  
لان وجود الولد في البطن وقت الموت  
نظرا في استحقاق الارث فاذا لم يكن اقربت

بانقضاء عدتها مع ثبوت مدة الحبل حكم  
بان الحبل كان موجودا في ذلك الوقت  
وان جاءت بالولد لاكثر من اكثر مدة  
الحبل لا يورث ذلك الولد من الميت ولا  
يورث عنه من قبله اذ قد علم بحججه كذا  
ان علوقه كان بعد الموت فلا نسب ولا  
ميراث وكذا اذا اقربت المرأة في مدة الحبل  
بانقضاء عدتها بعد زمان يتصور فيه  
انقضاء العدة فجاءت بالولد في تلك  
المدة فانه لا يورث ولا يورث منه اذ قد  
علم بافرادها ان الحبل لم يكن من الميت  
وان كان الحبل من غير بان يتولد امرأة  
حاملا من ابيه او جده او غيرها من ورثة  
وجاءت تلك المرأة بالولد لثة اشهر  
او اقل من زمان الموت يورث ذلك الولد  
من الميت لانه قد تحقق وجوده في البطن  
حال الموت وان جاءت بالولد لاكثر



من اقل مدة الحمل لا يرث اذ لم يتحقق علوقه  
ح ولا ضرورة ههنا الى تقدير وجوده في  
زمان الموت بخلاف ما اذا كان الحمل  
فان العلوق هناك يستند الى اكثر اوقات  
الحمل لضرورة اثبات نفيه من الميت بعد  
ارتفاع النكاح بالموت اما اذا كان الحمل  
من غير نفيه ثابت من ذلك الغير فلا  
ضرورة ههنا الى اعتبار اكثر الاوقات  
بل يجب الاقتصار على اقل مدة الحمل  
ومادونه حتى يتبين بوجوده حال الموت  
وطريق معرفة حيوة الحمل وقت الولادة  
ان يوجد منه ما يعلم منه للحيوة كصوت  
او عطاء او بكاء او ضحك او تحريك عضو  
فان خرج اقل الولد وظهر منه شيء من  
هذه الاعلام فمات لا يرث لانه لما خرج  
اكثره ميتا فكانه خرج كله ميتا فلا يرث  
وان خرج اكثره فمات يرث لان الاكثره

حكم الحمل فكانه خرج كله حيا والاصل  
في ذلك ما رواه جابر من انه عليه الصلوة  
والسلام قال اذا استهل الضيق ورث  
وصلى عليه والضايق في خروج الاكثر  
او الاقل ما ذكره بقوله فان خرج الولد  
مستقيما وهوان يخرج رأسه او لا فالمعبر  
صدرة اعنق اذا خرج صدره كله وهو حي  
يرث اذ قد خرج اكثره حيا وان خرج اقل  
من ذلك لم يرث وان خرج منكوبا وهوان  
يخرج رجله او لا فالمعبر سرته فان  
خرج السرّة وهو حي يرث اذ قد خرج اكثر  
حيا وان لم يخرج السرّة لم يرث الاصل في  
تصحيح مسائل الحمل ان يصح المسئلة على  
تقديرين اعنى على تقدير ان الحمل ذكر  
وعلى تقدير انه انثى فينظر بين تصحيح  
المسلمين فان توافقا بخر فاضرب وفق  
احدهما في جميع الاخوان تباينا فاضرب

ويقتبر فيه اكثره اعتبارا



كل احدها في جميع الاخر فالحاصل صحيح  
المسئلة فاضرب نصيب من كان له شيء  
من مسئلة ذكورية في مسئلة انوثته على  
تقدير التباين او في وقفها على تقدير  
التوافق واضرب ايضا نصيب من كان له  
شيء من مسئلة انوثته في مسئلة ذكورية  
او في وقفها على ذينك التقديرين كل  
ذكرنا في ميراث الخنثى ومن ههنا يعلم ما  
الفضل في هذا ان المصايب اياها في  
الفضل الا في انظر في الحاصلين من  
الضرب لكل واحد من الورثة ايها اقل يعطى  
لذلك الوارث لان استحقاقه للاقل يتفق  
والفضل الذي بينهما اي بين الحاصلين  
موقوف من نصيب ذلك الوارث لانه  
اشتبه مستحق هذا الفضل هل هو الحمل  
او غير فيوقف الى ان يزول الاشتباه  
فاذا ظهر الحمل وزال الاشتباه فان كان

هذا هو الفضل الذي بين  
الحاصلين من الميراث  
فان كان الحمل هو المستحق  
فان كان غير المستحق

الحمل

انظر في المسئلة

الحمل مستحقا لجميع الموقوف فيها وان كان  
مستحقا للبعض فيأخذ الحمل ذلك البعض  
والباقي مقسوم بين الورثة فيعطى لكل  
واحد من الورثة ما كان موقوفا من  
نصيبه كما اذا ترك بنتا وابوين وامراه  
حامله فالمسئلة من اربعة وعشرين  
على تقدير ان الحمل ذكر لانه اجتمع فيها  
ح ثمن وسدان وما بقي فللزوجة ثمنها  
وهو ثلثه ولكل واحد من الابوين المدي  
وهو اربعة وللبنات مع الحمل المذكور الباقي  
وهو ثلثة عشر والمسئلة من سبعة وعشرين  
على تقدير انه انثى لانه اجتمع فيها على  
هذا التقدير ثمن وسدان وثلثان  
في منبرية وتعمل من اربعة وعشرين  
الى سبعة وعشرين فللابوين ثمانية وللأمة  
ثلثه وللبنات مع الحمل الا انثى ستة  
عشرون عدد صحيح السلتين

ما عرفت والحمل ذكر او انثى



اعني اربعة وعشرين وسبعة وعشرين  
 توقف بالثلاث لان مخزجه وهو ثلثه يعدها  
 معا فاذا ضربت وفي احداهما الثلثه وهو الثلث  
 ثمانية من الاول وتسعة من الثاني في  
 جميع الاحوصار الحاصل ما بين ستة عشر  
 سها ومنها تضع المسئلة اذ على تقدير ذكور  
 للمرأة سبعة وعشرون ولكل واحد من الابوين  
 ستة وثلثون وذلك لان سهام المرأة من  
 مسئلة الذكور اعني اربعة وعشرين  
 ثلثة كما عرفنا فاذا ضربت في وفق مسئلة  
 الاثونة وهو تسعة بلغ سبعة وعشرين  
 وسهام كل من الابوين من مسئلة الذكور  
 اربعة فاذا ضربناها في ذلك الوقف  
 بلغ ستة وثلثين وعلى تقدير انوثته للمرأة  
 اربعة وعشرون لان سهامها من مسئلة  
 الاثونة اعني سبعة وعشرين ثلثة ايضا  
 فاذا ضربت في وفق مسئلة الذكور وهو

ثمانية صار اربعة وعشرين ولكل واحد  
 من الابوين اثنان وثلثون لان سهام كل  
 منهما من مسئلة الاثونة اربعة ايضا فاذا  
 ضربناها في وفق مسئلة الذكور وهو ثمانية  
 صار اثنين وثلثين فيعطى للمرأة من المائتين  
 والستة عشر اربعة وعشرون لانها اقل  
 نصيبها على تقدير ذكور الحمل وانوثته  
 ويوقف بين نصيبها ثلثة اسهم وهي الفضل  
 بين النصيبين الى ان يكتف حال الحمل ويؤ  
 من نصيب كل واحد من الابوين اربعة  
 اسهم اي يعطى من المبلغ المذكور كل منهما  
 اقل النصيبين وهو اثنان وثلثون ويوقف  
 الفضل الذي بينهما فقد جعل الحمل في  
 حق الزوجة والابوين اثنى ويعطى للبنت  
 من ذلك المبلغ ثلثة عشر سها وذلك لان  
 الموقوف في حقها نصيب اربعة بنين  
 عند ابى حنيفة لان اقل نصيبها انما يتحقق

ان نصيب الابوين على تقدير ذكور  
 الحمل ذكور ستة  
 وثلثون  
 اقل من ستة وثلثين



في مذهبه على هذا التقدير دون تقدير  
ان مع بنات واذا كان البنون اربعة فيصيرها  
ما بقي من ذوى الفروض في مسألة الذكور  
وهو اعنى ذلك الباقي ثلثة عشر كاسلف  
سهم واربعة اشباع سهم لانا اذا اعطينا  
من الباقي كل ابن سهمين والبت سهم واحد  
بقي اربعة اشهم وكل ابن سهم اخو لا اشباع  
فيجتمع للبت اربعة اشباع سهم وسهم من  
اربعة وعشرين هي مسألة الذكور وهذا  
النصيب مضروب في ثمة هي وفق مسألة  
الافونة فصار حاصل هذا النصب ثلثة  
عشر سهم ففي لها من المائتين والستة عشر  
والباقي منها بعد ما اعطى الابوين والروضة  
والبت موقوف وهو اي ذلك الباقي مائة  
وخمسة عشر سهم لان الناهب مائة وواحد  
فان ولدت بنتا واحدة او اكثر فجميع  
الموقوف للبنات وبذلك لا نباحطنا احل

اننى في حق الزوجة والابوين واعطيا  
كل واحد منهم ما هو نصيبه على تقدير الافونة  
فقد استوفوا حقوقهم على تقدير الافونة  
وكان ما بقي بعد حقوقهم وهو مائة وثمانية  
وعشرون نصيبا للبنين او البنات الا  
تري ان نصيبهن من مسألة الافونة اعنى  
من بعة وعشرين ستة عشر فاذا ضربت  
في وفق مسألة الذكور وهو ثمانية وبلغ  
مائة وثمانية وعشرين ففي حقهن وقد  
اخذت منها البنت ثلثة عشر تضمها الى  
الباقي الذي هو مائة وخمسة عشر فيقسم  
المبلغ بينهما على السوية فاذا استقام عليهن  
فذلك والافان كان بين السهام وروهن  
موافقة فاضرب وفق الاربعة في المائتين  
والستة عشر فابالغ تضع منه المسألة وان  
لم يكن بينهما موافقة بل مباينة فاضرب  
جميع عدد الاربعة في جميع المائتين والستة



عشر فاحصل كان نصيب المسئلة واذا اولد  
ابنا واحدا او اكثر فيعطى للمرأة والا بوي  
ما كان موقوفا من نصيبهم اى يعطى المرأة  
الثلاثة التى كانت موقوفة من نصيبها  
فى مسئلة ذكورة الحمل فيكل لها ح سبعة  
وعشرون وهما اكثر النصيبين ويعطى كل  
واحد من الابوين الاربعة الموقوفة  
من نصيبه فى مسئلة الذكورة فيتم لكل  
منها اكثر النصيبين وهوتة وثلاثون  
وما تبقى بعد ما اخذت هؤلاء الثلاثة وما  
اخذته البنت وهومائة واربعة يضم  
اليه الثلاثة عشر التى اخذتها البنت  
حتى يبلغ مائة وسبعة عشر ويقسم هذا  
المبلغ بين الاولاد ان صح عليهم للذكور  
خطا اثنين وان انكسر فصح المسئلة  
بما عرفته غير مرة وان ولدت ذكرا  
وانثى فالخمس على قياس اذا اولدت

ذكرا

ذكرا كما لا يخفى وان ولدت ولدا ميتا  
فيعطى للمرأة والا بوي ما كان موقوفا من  
نصيبهم ويعطى للبنت الى تمام النصف  
وهو اى ذلك التمام خمسة وتسعون  
لانها كانت قد اخذت ثلثة عشر فيكل لها  
ح نصف التركة وهومائة وثمانية والباقي  
من المائة والاربعة بعد تكميل النصف  
للارب وهو تسعة اسهم لانه عصبه على ما  
قرر من ان له مع البنت فرضا وتعصبا  
واعلم ان الميت اذا ترك من لا يتغير  
فرضه بالحمل فانه يعطى فرضه كما اذا اولد  
امراة حاملا وابنا فقل المرأة الفق وان  
الموارث اذا كان من سقط في احدى  
حالتى الحمل فانه لا يعطى شيئا الا اصل  
استحقاقه مشكوك ولا تورث مع الثلث  
كما اذا ترك امراة حاملا وابنا او عملا فلا يورث  
للاخ او العملا بل وان يكون الحمل ابنا

المسئلة مائة وعشرون

جدة وم



فأقر رداء سابقا إنما هو فيمن يتغير فرضه من  
 الورثة والله أعلم **فصل في المفقود**  
 وهو الغائب الذي انقطع خبره ولا يدرك  
 حياته من موته وحكمه ما اشار إليه بقوله  
 المفقود حتى في ماله حق لا يرث منه أحد  
 لثبوت حياته باستصحاب الحال وهو معتبر  
 في ابقاء ما كان على ما كان دون اثبات  
 ما لم يكن ولهذا لا يثبت التحقاق ورثته  
 لماله ولا يتزوج امرأة عندها وهو مذهب  
 على ويوقف ماله حتى يصح موته أو يمضي عليه  
 مدة واختلفت الروايات في تلك المدة  
 ففي ظاهر الرواية أنه إذا لم يبق أحد من  
 اقربائه حكم بموته فقبيل المعتبر أقر أنه  
 في بلد وقيل أقر أنه في جميع البلدان  
 والأولى الأصح كما ذكر في فرائض الإمام  
 الترمذاني أن المعتبر أقر أنه في بلد لأن  
 الاعمار ما يتفاوت باختلاف الأقاليم

قال استصحاب عند اصحابنا  
 يصلح حجة للدرج لا للاثبات  
 على ما عرفت في اصول  
 الفقه

والبلدان وايضا اعتبار جميع الاقران  
 فيه حج عظيم وروى الحسن بن زياد  
 عن ابى حنيفة رحمه الله ان تلك المدة مائة  
 وعشرون سنة من يوم ولد فيه المفقود  
 وهذا مبني على ما اشتهر بين العامة من  
 انه لا يعيش أحد أكثر من هذه المدة وهو  
 من الكاثير المشهورة فلا اعتداد به  
 وقال محمد رحمه الله مائة وعشرين وقال  
 ابو يوسف رحمه الله مائة وخمسين  
 وهاتان الروايتان لم توجد في الكتب  
 المعتبرة وروى عن ابى يوسف رحمه الله  
 انه اذا مضى مائة سنة من ولادته حكم  
 بموته اذا الظاهر في زماننا انه لا يعيش  
 أحد أكثر من مائة وكان محمد بن سلمة  
 يفتي بهذه الرواية في المفقود حتى ظهر  
 في نفسه انه خطأ فانه عاش مائة وخمسين  
 وقال بعضهم تسعون سنة لأن الزيادة عليها



في زماننا في غاية الندرة فلا يطاق بها  
 الاحكام الشرعية القومدارها على الاغلب  
 قال الامام القمياني وعليه الفتوى  
 وذهب بعضهم الى انها سبعون سنة لما رو  
 من الحديث المشهور في اعمار هذه الامة  
 وقال بعضهم مال المفقود موقوف الى  
 اجتهاد الامام في موته وهو مذهبنا في  
 رحمه الله فانه قال اذا مضى مدة يتصفوا بها  
 بان مثله لا يعيش اكثر من هذه المدة  
 حكم بموته ويقسم ماله على ورثته الموروثة  
 حال الحكم به فان ابايهم بطريق الفقه  
 ان لا يقدر شيء كما في ظاهرها رواية اذ لا  
 مجال للقياس في نصب المقادير ولا نص  
 ههنا فيحال على اعتبار اقرانه ونظائره كما  
 في قيم الملفات ومهر مثل النساء والمفقود  
 موقوف الحكم في حق غيره حتى يوقف نصيبه  
 من ماله مورثه كما في الحل فان كان المفقود

من يجب الحاضرين لم يصرف اليهم شيء بل يوقف  
 المال كله وان كان لا يحجبهم يعطى كل واحد  
 منهم ما هو الاقل من نصيبه على تقدير حي  
 المفقود وممانه فاذا مضت المدة وحكم بموته  
 فماله لورثته الموجودين عند الحكم بموته  
 ولا شيء لمن مات منهم قبل الحكم بذلك لان  
 شرط التوريث بقاء التوارث حيا بعد موت  
 المورث وما كان موقوفا لاجله من ماله  
 مورثه يرد الى وارث مورثه الذي وقف  
 ذلك الموقوف من ماله كما في الحل ان انفصل  
 حيا اتحق نصيبه وان انفصل ميتا  
 ياخذ الورثة ما كان موقوفا من نصيبهم  
 فكذا هنا ان ظهر المفقود حيا اخذ حقه  
 وان حكم بموته لم ينقص شيئا مما وقف له  
 الاصل في تصحيح مسائل المفقود ان تصحح المسئلة  
 على تقدير حيوة ثم تصحح المسئلة على تقدير  
 وفاته وباقي العمل ما ذكرنا في الحل وهو ان يظل



في مسئلة الحياة والوفاء فان توافقتا  
 يضرب وفق احديهما في جميع الاخرى وان  
 تباينت يضرب احدهما في الاخرى فاحصل  
 من الضرب على الوجهين كان نتيجته المسئلة  
 على كل واحد من التقديرين ثم يضرب من كان  
 له شيء من مسئلة الوفاة في مسئلة الحياة  
 او في وفقها ونصيب من كان له شيء من مسئلة  
 الحياة في مسئلة الوفاة او في وفقها ثم  
 ينظر في هذين الحالتين من الضرب فيعطى  
 الوارث الحاضر ما هو الاقل ويجعل النصف  
 بينهما موقوفا من نصيب ذلك الوارث على  
 ان يظهر حال المنقود فاذا امكن مسئلة  
 زوجا حاضرا واخيرا لاب وام حاضرين  
 واخا لاب وام مفقود فعلى تقدير كون  
 المنقود يكون للزوج النصف وللأختين  
 الثلثان فالمسئلة من ستة لكنها تقول  
 الى سبعة وعلى تقدير كونه خيا للزوج

نصف

ان كان الزوج  
 مع الاخوين  
 فلا تقسم  
 الاصل  
 الاصل  
 الاصل

نصف غير عامل وللأختين الثلث لان  
 اصل المسئلة على هذا التقدير اثنان واحد  
 للزوج وواحد للزوج مع الأختين فلا تقسم  
 عليهم وهم كارب مع اخوات فيضرب الاربعة  
 في اصل المسئلة فيبلغ ثمانية اربعة منها  
 للزوج واثنان للزوج واثنان أخوان  
 للأختين لكل واحدة واحد فموت المفقود  
 خير للأختين من حيوته وحيوته خير للزوج  
 اذ له ح نصف من المال بلا عول فيعتبر  
 حيوة المفقود في حق الأختين فلا يصرف  
 اليهما الا ربع المال ويعتبر موته في حق  
 الزوج فلا يعطى الا ثلثة ابعاع المال وبو  
 الباقي وهذا المسئلة تصح من ستة وخمسين  
 لان مسئلة الحياة من ثمانية ومسئلة الوفاة  
 من سبعة وبينهما مباينة فيضرب احدهما  
 في الاخرى فيبلغ ستة وخمسين كان للزوج  
 من مسئلة الحياة اربعة فاذا ضربت في مسئلة



الوفاة وهي سبعة حصل ثمانية وعشرون  
 وكان له من مسألة الموت ثلثة فاذا ضربت  
 في مسألة الحياة وهي ثمانية بلغت اربعة  
 وعشرين فيعطى الزوج اربعة وعشرين لانها  
 اقل الحاصلين وهو النصف العاقل ويوقت  
 من نصيبه اربعة وكان للاختين من مسألة  
 الحياة اثنا فاذا ضربا في السبعة حصل  
 اربعة عشر وكان لهما من مسألة الوفاة اربعة  
 فاذا ضربت في الثمانية صار الحاصل اثني  
 وثلاثين فيصرف اليهما اقل الحاصلين وهو  
 اربعة عشر وهي ربع الستة والخمسين فكل  
 واحدة منهما سبعة ويوقف من نصيبها ثمانية  
 عشر فيجمع ما يصرف الى الزوج والاختين  
 ثمانية وثلاثون والباقي من الستة والخمسين  
 وهو ثمانية عشر موقوف فان ظهر ار المفقود  
 حتى يدفع الى الزوج الاربعة الموقوفة  
 ليم له نصف المال وهو ثمانية وعشرون

ويكون الباقي وهو اربعة عشر للاخ حتى  
 يكون النصف الاخير بين الاخ والاختين  
 للذكر مثل حظ الانثيين وان ظهر انه ميت  
 يدفع الى الاختين الثمانية عشر الموقوفة  
 من نصيبها حتى يتم لهما اربعة ابعاع المال  
 وهو اثنان وثلاثون واما الزوج فقد اخذ  
 نصيبه كمالا وهو اربعة وعشرون **فصل**  
**في المرتد** اذا مات الرجل المرتد على ارتداده  
 او قتل او لحق بدار الحرب وحكم القاضي  
 لمحاقة بدار الحرب فما اكتبه في حال اسلامه  
 فهو لورثته المسلمين وما اكتبه في حال  
 ردته يوضع في بيت المال هذا حكمه عند  
 ابي حنيفة رحمه الله وعندنا الكبار جميع  
 لورثته المسلمين وعند الشافعي رحمه الله  
 الكبار جميعا يوضع في بيت المال ففي احد  
 قولي بطريق انه في وفي قوله الاخير بطريق  
 انه مال ضائع يرضى للمرتد على مذهبه في الخصم



لا يري يوسف ومحمد ان المرتد يجبر على رده  
 الى الاسلام فحكم عليه في حق وورثته باحكام  
 فكلوا الكبيس ملك له ولهذا يقضى منها في  
 مع الاختلاف في كيفية القضاء فكلواها  
 لورثته ولا يباح رحمه الله الفرق بين كسبه  
 بان حكم موته يستند الى وقت رده لانه  
 صارها لكا بالردة فيمكن اسناد التوريث  
 فيما كتبه في زمان اسلامه الى قبل ذلك  
 الوقت لانه كان موجودا في ملكه فيكون  
 توريثا للمسلم من المسلم ولا يمكن فيما كتبه  
 في حال رده ان يستند توريثه الى زمان  
 اسلامه اذ لم يكن موجودا في ملكه في ذلك  
 الزمان فلو قضى به لوارثه لكان توريثا  
 للمسلم من الكافر فلا يجوز وما كتبه بعد  
 اللخوف بدار الحرب فهو في با لاجماع لانه كتبه  
 وهو من اهل الحرب والمسلم لا يرث من الحرب  
 وكب المرتد بجميع ما سوا الكتب في اسلامها

نقض الديون التي لم تست  
 حال الاسلام مما كتبه في  
 حال الاسلام وما لم تست في حال  
 الرد من الديون مما كتبه  
 في حال رده قال هذه اروا  
 عن ابي حنيفة وعنه انه يرد  
 كسب الاسلام فان لم يرد  
 بركه يقضى من كسبه الرد  
 وعن علي بن محمد بن ابي  
 المرتد

ريب

او في ردتها قبيل اللخوف بدار الحرب لورثتها  
 المسلمين بلا خلاف بين اصحابنا وذلك  
 لان المرتد لا تقبل عنده بل تجبر حتى قتل  
 او توت لانه عليه السلام نهى عن قتل النساء  
 وايضا الاصل باخير العقوبة الى دار الجزاء  
 وانما عدل عنه في الرجل لدفع شره باخيره حتى  
 منه وهو الحرب بخلاف المرأة واذا لم يزل  
 بارئادها عصية نفسها لم يزل عصية ما لها  
 فكل واحد من الكبيس ملكها فهو لورثتها  
 الا ان لا يورث منها زوجها لانها بنفردودة  
 قد بان منه ولم تصر مشرفة على الهلاك فلا  
 تكون كالناراة المريضة واذ الحقت بدار  
 الحرب بن العصية في نفسها لانها تسترق  
 والاسترقاق اطلاق خلاف حكمه فيزول عصية ما لها  
 ايضا ذكر الامام الشافعي في شرح البير الصغير  
 وذكر في شرح البير الكبير ان الذي اذا انقض  
 العهد لم يبق بدار الحرب كان الحكم فيه كالحكم

او يرفع حصوله

ريب



في المسلم الذي ارتد ولحق وذلك لانه من  
 اهل دارنا فيجري عليه احكام المسلمين واما  
 المرتد فلا يرث من احد الا من مسلم ولا من  
 مرتد مثله لانه خان بارتداده فلا يتحقق  
 العتلة الشرعية التي هي الارث بل يحرم عقوبته  
 كالقاتل فيخرج وايضا المرتد لا ملة له لا  
 ما انتقل اليها لا يقر عليها ويعتبر في الميراث  
 الملة وهو نظير الحكم في نكاحه فليس للمرتد  
 ان يتزوج مسلمة ولا كافرة اصلية ولا مرتدة  
 لان النكاح يعتمد الملة ولا ملة له وكذا  
 المرتد لا يرث من احد لانها ليست ذات  
 ملة الا اذا ارتد اهل باجته باجمعهم فح  
 يتوارثون اي يرث بعضهم من بعض لان  
 دارهم صارت دار حوب لظهور احكام الكفر  
 فيها فيقتل رجالهم وتبني نساؤهم وذرياء  
 كما فعله ابو بكر رضي الله عنه ببني خزيمة  
 فاصاب على من بينهم جارية فولدت له

محمد بن الحنفية رضي الله عنه ذرية  
 بني لحيمة لما ارتدوا ثم باعهم من مخرقة بن  
 هبيرة بمائة الف درهم واختلفت الروايات  
 في ان اي وارث يعتبر في قسمة مال المرتد فروي  
 الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان من كان  
 وارثه وقت رده وبقي الى موت المرتد  
 فانه يرث ولا ميراث لمن حدث بعد ذلك  
 حتى لو اسلم بعض قرايبه بعد رده او ولد  
 له من علفو حادث بعد الردة لم يرث منه  
 وروى ابو يوسف رحمه الله عنه انه يعتبر  
 وجود الوارث وقت الردة في لا يبطل  
 استحقاقه بموته قبل المرتد بل يكون ميراثه  
 لورثته وروى محمد بن عيسى وهو الاصح انه  
 يعتبر من كان وارثا له حين قتل او مات  
 سواء كان موجودا حال رده او حدث بعد  
**فصل في الاسير حكم الاسير حكم**  
 ما زال المسلمين في الميراث ما لم يخارق دينه



فيوث ويورث منه لان المسلم من اهل  
 دار الاسلام ايها كان الا يورث من زوجته  
 الحق في دار الاسلام لا تبين منه فالاسر كما  
 لا يورث في قطع عصمة النكاح لا يورث ايضا  
 في الميراث فان فارقت دينه فحكمه حكم  
 المرتد اذ لا فرق بين ان يرتد في دار الاسلام  
 فتطلى بدار الحرب وبين ان يرتد في دار  
 الحرب ويقم فيها فانه على التقديرين يصير  
 حريا فان لم يعلم رده ولا حيوته ولا  
 موته فحكمه حكم المفقود فلا يقسم ماله  
 ولا يتزوج امرأته حتى يكشف خبره فان  
 ادعى ورثته انه ارتد في دار الحرب  
 لا يقبل في ذلك الا شهادة مسلمين عدلين  
 فاذا انشدها حكم القاضي بوقوع الفرقة  
 بينه وبين امرأته وقسم ماله بين ورثته  
 لانه ميت حكما عند قضا القاضي فان  
 جاز بعد قصته وانكر الورثة لم ينقض القضا

حكمة

حكمة فلا يورث عليه امرأته ولا ماله الا  
 ما كان قائما بعينه في يد وارثه كما في المرتد  
 المعروف اذا جاء ثانيا وان سمع القاضي  
 شهادة العدلين ولم يحكم بها بعد حتى جاء  
 ثانيا وانكر الورثة كان ماله له على حاله  
 ارتد او لم يرتد لكن القاضي يركب الشاهد  
 فان عدل ابا ان منه امرأته لان ذلك  
 حكم ثبت بنفس الورثة ولا يحكم بعقوبة مدبرة  
 وامهات اولاده لانه حكم ثبت بالموت ولا  
 يكون للورثة حكم الموت الا اذا اتصل به  
 قضا القاضي **فصل في الغرق والحرق**  
 والمهدى اذا مات جماعة بينهم قرابة  
 ولا يدري ايهم مات اولها اذا غرقوا  
 في السفينة معا او وقعوا في النار دفعة  
 او سقط عليهم جدار او سقف بيت او قتلوا  
 في معركة ولم يعلم التقديم والتاخر في موتهم  
 جعلوا كأنهم ماتوا معا فالكل واحد منهم

وحقن امهات اولاده  
 ومدرته لان القضا  
 قد حج بديل مع  
 فلا ينقض  
 مائة

حكمة لم يزل سلافة



لورثته الا حيا ولا يورث بعض هؤلاء الاقوال  
 من بعض هذا هو المختار عندنا وعند مالك  
 نص على ذلك في الموطأ وكذا عند الشافعي  
 رحمه الله وهو مروى عن أبي بكر وعمر و  
 بن ثابت رضي الله عنهم كما سذكر وقال  
 علي وابن مسعود رضي الله عنهما في احدي  
 الروايتين عنهما يورث بعضهم اى بعض  
 هذه الاموات الا ما ورث كل واحد  
 منهم من صاحبه فانه لا يورث منه والا  
 لورثان يورث كل واحد من مال نفسه  
 ولا ينك في بطلانه واليه ذهب ابن  
 ابي ليلى والوجه في ذلك ان استحقاق  
 كل منهما ميراث صاحبه هو حيوته بعد موت  
 صاحبه وقد عرفنا حيوته ببقائه فيجب  
 ان يتمسك به وبسبب الحرمان موته قبل  
 موته وهو منقول فيه فلا يثبت الحرمان  
 بالنك الا فيما ورثه كل منهما من صاحبه

من بعض ؟

سبب ؟

لاجل

لاجل الضرورة وهي ان تورث احدها  
 من صاحبه يتوقف على الحكم بموت صاحبه  
 قبله فلا يتصور ان يورث صاحبه منه  
 لكن ما ثبت للضرورة لا يتعدى عن محلها  
 وفيما عدا ذلك من المال يتمك فيه  
 بالاصل فان اليقين لا يزول بالنك  
 كمن يثقف الطهارة ونك في الحدث او  
 بالعكر قلنا ان سبب استحقاق كل منهما  
 ميراث صاحبه غير معلوم يقينا وما لم يثقف  
 بالسبب لم يثبت الاستحقاق اذ لا يتصور  
 ثبوته بالنك وبببانه ان السبب ههنا  
 بقاءه حيا بعد موت مورثه وانما يعلم  
 ذلك بطريق الظاهر واستصحاب الحال دون  
 اليقين اذ الظاهر بقاء ما كان على ما كان  
 وهذا البقاء لانعدام الدليل المزيل  
 لا لوجود الدليل فيقدر باستصحاب الحيوة  
 في بقاء ما كان لا في اثبات ما لم يكن حيوة



المفقود تجعل ثابتة في نفى التوريث عنه  
لا في التحقق والميراث من مورثه وايضا قد  
ظهر الموتان ولم يعلم التبع فيجعل كأنهما  
وقعا معا كما اذا تزوج امرأة ثم اختها ولم  
يبدد الباقي منهما فانه يجعل كأنهما وقعا معا  
فيقصد النكاح فكذا ههنا يجعل الاخوان  
مثلا كأنهما ماتا معا حقيقة فلا يرث احدهما  
من الاخر كما في صورة اجتماع الموتين حقيقة  
وقد روي خارجة بن زيد بن ثابت عن  
ابيه انه قال امرني ابو بكر الصديق رضي الله  
عنه بتوريث اهل يامة فورثه الاحياء من  
الاموات ولم اورث الاموات بعضهم عن بعض  
وامرني عمر رضي الله عنه بتوريث اهل طاعون  
عمواس وكانت القبيلة بأسرها فورثت الاحياء  
من الاموات ولم اورث الاموات بعضهم عن بعض  
وهكذا نقل عن علي رضي الله عنه في قتل الجمل  
وصفين فاذا غرق اخوان اكبر واصغر خلف

كل

كل منها أما وبنتا ومولى وترا كل واحد منها  
تعين درهما فعندنا يقسم تركته كل واحد منها  
فيعطى أم كل منها سدس تركته وهو خمسة عشر  
ولبنت كل منها النصف وهو خمسة واربعون  
ولمولاه ما بقي وهو ثلثون وعند علي وابن مسعود  
رضي الله عنهما في احدى الروايتين عنهما يحكم  
بموت الاكبر او لا يقسم تركته فللام الذي  
بين خمسة عشر وللبنت النصف خمسة واربعون  
وللاصغر ما بقي ثلثون فيحكم بموت الاصغر فيقسم  
تركة كذلك فقد بقي من تركته كل منها ثلثون  
وهو ما ورث كل منها من صاحبه فللام من ذلك الباقي  
اليدى وهو خمسة ولا بنت كل منها نصفه وهو خمسة عشر  
والباقي للمولى لان كلاهما لا يرث من صاحبه ما ورث  
منه فقد اجتمع لام كل منها عشرون ولبنته ستون ولمولاه

عشرة

قدم الكتاب بعون الله الملك الوهاب على يد العبد  
الضعيف المحض عبد اللطيف تاسم شهر ذي القعدة من  
شهر سنة سبع بعد الف لله الحرام والاخوا

مس  
ام بنت مولى



**تفصیل ذوی الارحام**  
برکشی فوت اول صاحب فرزند کن کند سی قالمه  
ودخی عصبه سبیه دن وعصبه نسبه دن کنسی قالمه  
اول وقتن ذوی الارحام نظر اول کنه بو ترتیب او زرنه

**صنف اول**  
برکشی وفات ایندی قری او غلجقلری و او غلجکل  
قری او غلجقلری ذوی الارحام در و ان سفل

**صنف ثانی جد فاسد و جد فاسده**  
برکشی وفات ایندی آنا سنک بابا سنک قودی و ان علا  
ذوی الارحام در دخی آنا سنک بابا سنک ذوی  
الارحام در و ان علا و یا خود بابا آنا سنک بابا سنک  
ذوی الارحام در و ان علا جد فاسده آنا آنا سنک  
آنی و یا خود آنا بابا سنک آنا سنک آنا سیدر و ان علا

**صنف ثالث**  
برکشی وفات ایندی قری آنا سنک قری و قری قری  
اولادی ذوی الارحام در دخی آنا برار قری آنا سنک  
اولادی ذوی الارحام در

**صنف رابع**  
برکشی وفات ایندی عینک اولادی ذوی الارحام در  
و آنا سنک قری قری و مزبور قری قری آنا سنک اولاد  
ذوی الارحام در دخی آنا سنک

